قاسيون

العدد 412
السبت 18 تموز 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.473.808) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

أوباما والعالم و«الأحوال الشخصية» السوري

لم يراوغ الرئيس الأمريكي باراك أوباما وكبار أركان إدارته، ولاسيما وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، عندما أكدوا أن واشنطن سوف تعتمد سياسة «القوة الذكية»، في سياق الترويج لامتلاكه رؤية وأسلوبا مغايرا لسلفه «الغبي»، حسب هذه الإشارة، جورج بوش، الذي اعتمد سياسة القوة السافرة، وأبرز أدواتها، التدخل العسكري المباشر سواء في أفغانستان أو العراق.

وضمن «سباق التتابع» بين الجمهوريين والديمقراطيين، فإنه من الممكن إعادة تأكيد استنتاج سابق قدمناه، مفاده أنه إذا كان بوش حاول أخذ البلدان «بالمفرق»، فإن أوباما يعمل على أخذها «بالجملة». وهو يعتمد في ذلك على «دماثة» الديمقراطيين الأمريكيين المعهودة في مقابل «فجاجة» جمهورييهم، بسبب ارتباط المذكورين أولا، عموما، بأوساط التجارة والمصارف، والمذكورين تاليا، وأيضا بالعموم، بأوساط صناعة النفط والتسلح. ولا ننسى هنا أن حكم الديمقراطيين في البيت الأبيض إبان فترتي رئاسة بيل كلينتون ارتبط بالتحولات الدولية الكبرى التي جرت في مستهل تسعينيات القرن الماضي، وغيرت لوحة العالم كله آنذاك، (تفكك الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية «مخمليا أو دمويا»، ولاسيما تفتيت يوغسلافيا وبدء تعميم آلية «البلقنة»، واعتماد سياسة «الاحتواء المتمايز» مع إيران والعراق، بمعنى التودد للأولى آنذاك وزيادة الضغط والحصار والحروب على الثانية، بدلا عن «الاحتواء المزدوج» التي اعتمدها بوش الأب وريغان، وتسببت بالحرب العراقية-الإيرانية، وإطلاق «مدريد» و«أوسلو» و«وادي عربة» وكل ما مهد لاختزال الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية تباعا، وصولا إلى مطلب أوباما اليوم بـ«تجميد الاستيطان»، فقط لاغير، واعتباره سقف «النضال» الأمريكي مع الإسرائيليين)، دون أن تغيب عن إدارة كلينتون معالم استخدام القوة المباشرة (يوغسلافيا والصومال، مثلاً).

اليوم، وبعد ستة أشهر على «تبوأ» أوباما سُدَّة المكتب البيضاوي في واشنطن، وفي استعراض سريع لمجريات الشهر الأخير فقط من هذه الفترة، تبرز على نحو لافت الأمثلة التالية عن التطورات الخطيرة التي يشهدها العالم، من ضمن التطبيقات والتجليات الملموسة لسياسة «القوة الذكية» للرئيس الأمريكي، ودائما مع احتفاظه ببلاغته اللغوية وطلاقته «الدمثة»:

إيران: التذرع بالحملات الانتخابية الرئاسية ونتائجها التي لم ترق للغرب وإسرائيل لزرع «قنابل مؤقتة» داخليا عبر تصعيد محاولات أخذ إيران من الداخل (توترات سياسية- اجتماعية وتفجيرات أمنية) مع الإبقاء على سيف العقوبات والتهديدات العسكرية مسلطا ضمن أسلوب «الضربة المركبة المركزة» واختيار «لحظتها المناسبة».

الصين: تفجر الأوضاع على نحو مفاجئ ودموي/ قمعي في إقليم شينغيانغ الصحراوي غرب البلاد، واتخاذ الصراع طابعا عرقيا- دينيا، مع بروز أدوار لدول أو «قوى» إقليمية حليفة لواشنطن في تأجيج الوضع، ويشمل ذلك تركيا، التي طالب المبعوث الصيني الخاص لها وسائل إعلامها للتعامل بواقعية مع مجريات الوضع في الإقليم، لكي لا تسوء العلاقات بين البلدين، في تحذير ضمني لأنقرة بألا تتورط أكثر فيه، مثلما يشمل التهديدات التي أطلقها «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» (صنيعة الاستخبارات الأمريكية أو المخترق من قبلها على أقل تقدير) بالانتقام من المصالح الصينية لما يعانيه «اليوغوريون» في شينغيانغ.

روسيا: عودة الاضطرابات المتزامنة إلى جمهوريات ومناطق الشيشان وداغستان وأنغوشيا فيها بما في ذلك اشتباكات دامية مباشرة مع مسلحين في منطقة شمال القوقاز، بعد هدوء نسبي ساد في الأعوام الماضية.

هندوراس، على الطرف الآخر من العالم: تفجر أزمة الإطاحة بالرئيس زيلايا وتحولها إلى مشكلة إقليمية تتجاوز مسائل «الشرعية الدستورية»، بالمعنى الداخلي في هذا البلد الأمريكي الجنوبي، إلى إعاقة أي تحول يساري حقيقي فيه، ليشكل ضربة لمثيلاته وسابقيه في بقية أرجاء أمريكا الوسطى والجنوبية.

أما بخصوص سورية، ومن زاوية «القوة الذكية» الأمريكية بالذات، يمكن تقديم قراءة أساسية أخرى «للبلبلة واللغط» اللذين أحدثهما ما يسمى بـ«مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد» فيها، الذي تنطبق عليه كل معايير استكمال محاولات أخذ سورية من الداخل، ليشكل إضافة نوعية في خطورتها على النسيج المجتمعي السوري، لما كنا نؤكد عليه سابقا من اعتماد الغرب الإمبريالي لسياسة «الضربة المركبة» لسورية، عبر السياسة الاقتصادية «الإفقارية» المتبعة، والإبقاء على العقوبات والتهديدات العسكرية والضغط السياسي، الذي لم تكن آخره تصريحات أوباما بخصوص ما أسماه «بقاء بعض مظاهر السلوك السوري التي تقلقنا»! وسبق ذلك بروز محاولات لليبرالية الاقتصادية السورية لإيجاد «المعادل السياسي» لها، ليأتي مشروع القانون سيء الذكر محاولة لتثبيت أوتاد ذلك المعادل «بالشرع والقانون»، فتصبح سورية اجتماعيا تحت حكم «طالبان» وبنسخة قروسطية قميئة.

صحيح أن مجلس الشعب قام برد المشروع المذكور، ولكن من سيتولى معالجة آثار الفيروس الرهيب الذي نشره التسريب «السري» لبنوده والمفردات الطائفية والمذهبية الواردة فيه(؟)، في وقت بات يجاهر فيه البعض، متجرئا، مستقويا، «بأننا بلد طائفي، وكل منا لديه مرجعية طائفية»، قافزا فوق كل مفرداتنا وقواسمنا الوطنية الجامعة، وكأن نماذج الحكم الطائفي في المنطقة «تشع نورا»، وليس استعصاء سياسيا- اجتماعيا فئويا، ودما على الهوية، لكي نستلهمها، سواء في لبنان أو في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي!

مشروع القانون رُد، ولكن لم تتوقف محاولات تسويقه بلبوس أخرى. وبالتالي فإن رده فعلياً إلى غير رجعة يتمثل في نزع كل صواعقه، عبر الإقلاع عن سياسة الإفقار الليبرالي المنهجية لعامة الناس، ومحاسبة القائمين عليها، مع التراجع عن المساس بالمكتسبات الاجتماعية والعمالية، وضرب مراكز الفساد الكبرى، ووضع شعارات الإصلاح والتنمية المستدامة موضع التنفيذ الكامل لخدمة فقراء سورية وليس أغنيائها، وإلغاء كل القوانين والإحصاءات التمييزية أو الإشكالية، السابقة والجديدة، بما يكفل بمجمله الاعتذار الجدي، عن طرح المشروع المذكور للتداول، من كل شهداء الشعب السوري على مذبح الحرية والكرامة الوطنية (لا الطائفية- المذهبية)، من أبطال ميسلون والثورة السورية الكبرى والاستقلال، إلى الآلاف من جنود وضباط الجيش السوري ومتطوعي الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية السورية الذين قضوا في المعارك الأولى لوأد الفتنة في لبنان والتصدي للعدوان الإسرائيلي عليه. وعلى درجة الأهمية ذاتها تأتي ضرورة الاعتذار من كل سوري طالته مفردات مشروع القانون المذكور بالسوء أو الانتقاص من مواطنيته السورية الكاملة. وفي ذلك «رد ذكي» من شأنه كشف هشاشة «ذكاء قوة» أوباما مع سورية.

الشعارات في واد... والحكومة في واد



زيادة الرواتب والأجور..
كم؟ وكيف؟ ومن أين؟.. 6

من تداعيات حرب تموز..
شجار عائلي بين واشنطن وتل أبيب.. 9

الرفيق عبد الحليم حسين طليقاً..
والمعركة ضد الفساد مستمرة

أمر رئيس نيابة مدينة القامشلي يوم الأربعاء ٢٠٠٩/٧/١٥ بإطلاق سراح «ترك» الرفيق عبد الحليم حسين، سكرتير منظمة الشيوعيين السوريين في الحسكة بعد توقيفه لمدة خمسة أيام لدى جهات مختلفة للاشتباه بمسؤوليته عن مقال «القامشلي.. ممارسة السمسرة جهارا نهارا ..». المنشور في العدد ٤١١ من صحيفة «قاسيون».. (والموجود حاليا على موقع قاسيون الإلكتروني- الصفحة الرئيسية)..

في هذه المناسبة، تتوجه «قاسيون» بالشكر والتقدير إلى كل من أعلن تضامنه مع الرفيق عبد الحليم من المهندسين والمحامين وفي سلك القضاء، وتعلن الصحيفة في الوقت ذاته أنها عبر محرريها وشبكة مراسليها، وبالتعاون مع جميع الشرفاء، ستبقى منبراً لمكافحة الفساد وتعرية الفاسدين أيا كانت مواقعهم، فالمؤشرات تؤكد أن المعركة مع قوى الفساد ما تزال مستمرة ومفتوحة...

يذكر أن النيابة العامة في القامشلي كانت قد أوقفت الرفيق عبد الحليم يوم السبت ٢٠٠٩/٧/١١ ..

• القامشلي/ مكتب قاسيون

القدومي يجدد امتلاك وثيقة «تورط عباس في اغتيال عرفات»



◄ قاسيون

جدد أمين سر اللجنة المركزية العليا لحركة فتح، فاروق القدومي، تأكيده امتلاك وثيقة محضر اجتماع ضم الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس والمسؤول السابق في الأمن الوقائي الفلسطيني محمد دحلان ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون وضباط من الاستخبارات الأميركية، بحث فيه المجتمعون اغتيال الرئيس السابق ياسر عرفات (بالسم) مع تصفية قيادات أخرى من فصائل المقاومة الفلسطينية، حيث أكد شارون لعباس ودحلان ضرورة العمل على قتل كل القادة العسكريين والسياسيين لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح.

القدومي الذي سبق له التأكيد أن الوثيقة وصلته من الرئيس عرفات شخصياً، وأن الأخير رفض طلبه مغادرة المقاطعة حفاظا على حياته، أضاف في تصريحات، الأربعاء، لقناة الجزيرة التي أغلق مكتبها في الضفة بقرار من سلطة عباس، لتناولها الخبر، أضاف أن الوثيقة لديه وأنه عرضها ولم يتهم أحداً، مطالباً من يشكك بالوثيقة أن يبرهن على كذبها. وقال إن لديه قناعة بصحة هذه الوثيقة وأنه أخبر أعضاءً في فتح بخصوصها قبل عرضها، موضحاً أنه كان ينوي عرضها في المؤتمر العام السادس للحركة في حال تم تنفيذ قراراتها السابقة بعقده في الخارج، غير أن تفرد عباس بقرار عقد المؤتمر في الداخل (بيت لحم على مرأى سلطات الاحتلال وفي حضنه) دفعه للإعلان عنها.

وبغض النظر عن تأكيد صحة الوثيقة من زيفها، فإن نشرها، وتداعياتها، وردود الفعل عليها، يشير بمجمله إلى حدة الانقسام الجاري داخل قيادة فتح والسلطة على حد سواء، وكذلك بين الجماعة المتنفذة في قيادة فتح وقواعدها، وهو ما سيترك آثاره على الساحة الداخلية الفلسطينية، ولدى عموم الفصائل والشعب الفلسطيني حتى يستكمل الفرز الناجز بين أنصار المقاومة حتى تحرير الأرض، ومستجدي الفتات التفاوضي على حساب جوهر القضية الفلسطينية.

بصراحة

الدراسات الإكتوارية مستمرة والمتقاعدون هم الضحية

◄ علي نمر

جاء التصريح الأخير لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل حول الراتب التقاعدي «ملغوماً»، فقد تحدثت أمام الكوادر القيادية العمالية للعاملين في جامعة دمشق بخصوص المقترحات المقدمة لتخفيض الراتب التقاعدي، حيث لم ترفض الوزيرة المقترح بشكل قاطع، بل أشارت إلى أن الوزارة ستعقد في الفترة القادمة ورشة عمل لدراسة هذا المقترح بمشاركة جميع الجهات المعنية، أي أن المقترح مازال قائماً، كما حدث في جميع الحالات التي كانت يتم فيها تمرير مشاريع ومقترحات تنتقص من حقوق الطبقة العاملة وتهدد المكاسب العمالية التي حققها العمال طوال السنوات الماضية.

جاء تصريح الوزيرة بعد الثورة الكلامية التي اجتاحت معظم قطاعات الدولة، والأحاديث التي كان يتداولها الموظفون فيما بينهم، بعد ورود معلومات دقيقة تؤكد لهم أن بعثة البنك الدولي «الإكتوارية» (والتي تحيدها كثيراً وزيرتنا العتيدة) تقوم بدراسة شاملة للوضع المالي في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، فهذه البعثة الحريصة جداً أكثر من أي مواطن السوري على أموالنا وأموال مؤسساتنا، توصلت في النهاية إلى ضرورة تخفيض رسوم الاشتراكات التأمينية وتخفيض نسبة «المعاش» التقاعدي الذي بات الملجأ الحقيقي لإنقاذ ما تبقى من كرامة العامل وكرامة العديد من السوريين الذين أصبحوا على حافة الفقر.

وعلى الرغم من تأكيد الوزيرة على أن الأمر دراسة لا أكثر ولا أقل، ولا تمس مصالح أصحاب الحقوق المكتسبة، وبغض النظر عن الأرقام التي تدور حولها الدراسات فإننا بدورنا نقول للوزيرة: إن كل المشاريع الهادفة إلى الانتقاص من حقوق العمال قد تم تمريرها بهذه الطريقة، حيث يتم تخدير معارضيها بسيل من الدراسات والنقاشات والثرثرة، حتى تصبح أمراً واقعاً.

وهذا ما يؤكده توضيح الوزيرة عندما قالت في الاجتماع نفسه: «إن الخروج بقرارات كهذه يحتاج إلى وقت طويل، ومن المبكر الحديث والتكهن بالنتائج على أرض الواقع».

إذاً يتم في البداية طرح الموضوع، ثم يبدأ الانتظار للقبض على الفريسة مهما كانت النتائج!

لكن الأخطر في ما قالته الوزيرة أيضاً هو أنها أفشت سراً لم يخطر ببالها نتائجه وهو الاقتراح المقدم الذي تضمن تخفيض الراتب التقاعدي لمن سينضم مستقبلاً من عمال القطاع الخاص إلى التأمينات الاجتماعية بنسبة ٧٥٪، أي بصريح العبارة خنق العمال في القطاع الخاص فوق كل ما يعانونه، لكن السؤال: لماذا الإصرار على ربط الموضوع بعمال القطاع الخاص على الرغم من تأكيد الحكومة أنهم يقدمون أكثر من ٦٢٪ للموازنة؟

إن هذه مفارقة خطيرة في تصريحات الحكومة، وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال الإصرار على رفض هذه المقترحات، والثبات على مطالبهم السابقة التي قدموها لرئاسة مجلس الوزراء، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل لجنة وطنية لدراسة تعديل قانون التأمينات بدلاً من اللجنة الاكتوارية غير البريئة في مقترحاتها، لأن الأرقام تؤكد زيفها فالديون الحالية لمؤسسة التأمينات على المؤسسات والشركات تقدر بنحو /٧٠/ مليار ليرة سورية إضافة إلى إخفائها ديناً سابقاً على الحكومة قدرت قيمته بنحو /٥٤/ مليار ليرة سورية، وهذا يؤكد زيف الأقاويل التي ذهبت إلى أن المؤسسة متجهة نحو الإفلاس.

إن القرار أو المقترح إن تمت الموافقة عليه، سواء الآن أو مستقبلاً، ستكون له نتائج كارثية على مستقبل الحركة العمالية بشكل خاص، التي يقع على كاهلها الدور الأكبر في عدم التنازل عن الحقوق العمالية أو التراجع عنها مطلقاً، لأن فيها الضمانة الحقيقية لكرامة الوطن والمواطن. ■

عمال لم يستلموا حوافزهم الإنتاجية حتى اللحظة!



على الرغم من أن قرار توزيع الحوافز الإنتاجية على مستحقيه كان واضحاً وصريحاً إلا أن أصحاب القرار بطريقة تعاملهم مع القرار وتنفيذهم له أوصلوا مستحقيه إلى فقدان الأمل بأية نتائج تلوح في الأفق لأخذ الحقوق التي يستحقونها عن جدارة، هكذا ودون سابق إنذار تم توقيف الحوافز الإنتاجية في المديريات الزراعية منذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى اللحظة، وخاصة للعاملين في المنطقة الجنوبية ومديرياتها، وللعاملين في المشاتل الزراعية والحراجية في المنطقة الساحلية، وتمت إثارة الموضوع وقتها من اللجان النقابية وقيادة الاتحاد في اجتماع المجلس العام بدورته الرابعة، حيث طرح النقابيون مخاوف العاملين من تأثيرات تأخير القرار على أحوالهم المعيشية بحضور السيد وزير الزراعة الذي وعد في حديثه أمام المجلس بحل قضية الحوافز الإنتاجية كلياً، ومعالجتها بطريقة تكون لمصلحة العمال، وذلك عن طريق صرف مكافآت مالية بدلاً من نظام الحوافز المعتمد عليه سابقاً، إلا أن هذا الأمر لم يتحول إلى فعل على أرض الواقع، ومازالت تلك الحوافز أو بالأحرى المكافآت المالية دون تصريف، على الرغم من وجود بند واضح يؤكد تضمينها ضمن قائمة مصاريف الوزارة، ونحن الآن قد تجاوزنا العام ٢٠٠٨، والعام ٢٠٠٩ يقترب من نهايته، ولم يتحقق من الوعد شيء يا سيادة الوزير.

إن إيقاف الحوافز سبب الكثير من مشاكل لهذه القطاعات، وخاصة تهرب اليد العاملة، التي فقدت تلك الميزات المستحقة التي كانت تحفزهم على الزيادة في الإنتاج والمحافظة عليه، مما أدى إلى خسارة الآلاف من الليرات السورية، والبحث عن مصادر رزق أخرى، تعيلهم وتساعدهم في تخفيف أعبائهم المعاشية.

ولدى سؤالنا عن ماهية الحوافز، ومضمون القرار /٦١/ أجابنا وحيد منصور رئيس نقابة عمال التنمية الزراعية بالقول: «إننا نتابع حيثيات القرار /٦١/ إضافة إلى قضية الحوافز منذ صدورهما، وذلك عن طريق المذكرات الرسمية التي تم رفعها للسيد وزير الزراعة، أو عن طريق اتحاد عمال دمشق، والاتحاد العام الذي بدوره لم يقصر في مناشدة الوزارة من أجل تطبيق القرار الذي وعد به الوزير أمام المجلس العام للاتحاد» وأكد منصور لقاسيون أن الإتحاد لن يتوانى لحظة في الدفاع عن حقوق العمال ومناصرتهم في قضاياهم ومطالبهم العادلة.

إن السؤال المهم الذي يتبادر الآن إلى أذهان جميع العاملين في هذه القطاعات هو: ما مصير الحوافز والمكافآت التي يتحدث عنها السيد الوزير؟ ولماذا لم يتم تنفيذ القرار /٦١/ حتى الآن؟ على الرغم من تأكيد الوزارة على تنفيذه لأكثر من مرة في عدة اجتماعات، فهل سيبقى العمال مؤمنين بالمثل القائل: «الصبر مفتاح الفرج»؟! ■

حفل تأبين نقابي عريق



بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل القائد الشيوعي النقابي إبراهيم بكري أقام الحزب الشيوعي السوري (تنظيم النور) حفلاً تأبينياً له على مسرح الاتحاد العام لنقابات العمال، بحضور حشد كبير من رفاقه وأصدقائه، وعدد من القيادات النقابية والحزبية، ووفد من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

وقد أكدت كل الكلمات على المواقف المتميزة للرفيق الراحل في جميع القضايا الوطنية والطبقية، والإشارة إلى المزايا والصفات الناصعة في حياته الحزبية والنقابية منذ أن كان عاملاً نسيج قبل سبعين عاماً.

وقد ألقيت كلمات عدة في التأبين منها كلمة الرفيق يوسف فيصل رئيس الحزب الشيوعي السوري، وشعبان عزوز رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، وأديب ميرو نائب الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات، ورجب معقول نائب الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والرفيق مصطفى أمين (ألقاها نيابة عنه محمد أبا زيد)، وكانت الكلمة الأخيرة لآل الراحل الكبير ألقتها ابنته منى البكري. ■

ماذا حلّ بالقرار 61؟

يبدو أن البعض في الإدارات الفاسدة لم يشبع من النهب المتواصل للقطاع العام، وحتى يكمل مسيرته الإفسادية في ضرب هذا القطاع والنيل من حقوق العاملين فيه، تحول عن سابق الاصرار إلى معيق حقيقي في وجه تنفيذ القرارات والمراسيم الجمهورية التي تصدر بين الفينة والأخرى.

فالقرار رقم /٦١/ م.و لم يصل حتى الآن إلى مستحقيه بعد مرور عام كامل على صدوره، إذ يؤكد القرار أنه: بناءً على أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ ولاسيما الفقرة /د/ من المادة /٩٨/ منه، وعلى المرسوم رقم /٥٠/ تاريخ ٢٠٠٦/٢/١١، وعلى كتاب السيد وزير المالية رقم /٣١١/س/١/٤٣ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٨، وعلى كتاب السيد رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية (رئيس لجنة القرار رقم /١٥/م.و لعام ٢٠٠٥) رقم ٤٩/م.ر تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٦، وعلى ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٢. يقرر ما يلي:

مادة /١/: يمنح العاملون في الجهات العامة الخاضعون لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ تعويضاً بما لا يتجاوز نسبته /٥٪/ من الأجر الشهري لقاء المخاطر التي يتحملونها بالعمل ووفق الأعمال المحددة في المرسوم رقم /٣٤٦/ لعام ٢٠٠٦، وتم بموجب القرار تحديد العوامل الخطيرة بـ(العوامل المسرطنة، الإشعاع المسرطن، الأخماج المسرطنة)، أو تحديدها ضمن ظروف العمل الخطيرة (أعمال الإطفاء والإنقاذ، العمل في الإنفاق والمناجم والمحاجر، أعمال تفجير الصخور، أعمال الصيانة والطوارئ في مختلف التوترات الكهربائية التي يمكن أن يتعرض العاملون فيها للقوس الكهربائية، أعمال الغطس في الأعماق لمسافة تسعة أمتار فأكثر، الطيران في الأجواء، أعمال قيادة العربات الثقيلة والرافعات الكبيرة) شريطة ثبوت ممارسة العمل فعلياً وبشكل مستمر، وعلى أن تكون الوظائف واردة في الملاك العددي والنظام الداخلي للجهات العامة.

مادة /٢/: يصدر الوزير المختص قراراً يحدد فيه أسس المنح والحجب والنسب والوظائف والأعمال التي يستفيد شاغلوها من تعويض مخاطر العمل المشار إليها في الفقرة السابقة، بالتنسيق مع وزارة المالية.

مادة /٣/: ينشر هذا القرار ويعتبر نافذاً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره

لقد مضى على صدور القرار عام تماماً، ولكنه لم ير النور حتى الآن على الرغم من أن نسخة منه قد وصلت إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي منذ أول يوم من تاريخ صدوره!!

والسؤال: إلى متى سينتظر أصحاب هذه المهن الخطيرة الذين يعملون في ظروف عمل قاسية وخطيرة تنفيذ القرار؟ وهل القرار بحاجة إلى كل هذه المدة للدراسة والإطلاع؟ أم أن العمال أصبحوا في آخر سلم أولويات الوزارة المعنية إلى حين قدوم الفرج؟! ■

المرأة العاملة كبش الفداء!



كلما أعلنت الدوائر الرسمية عن قرب صدور نتائج دراسة أو استطلاع رأي نضع أيدينا على قلوبنا خوفاً من الأرقام الكارثية التي ستأتي بها الدراسة وتكذب الغطاس كما يقال، فقد بينت نتائج الدراسة التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء نهاية العام ٢٠٠٦ حول واقع المرأة العاملة السورية انخفاض نسبة المشتغلات السوريات من إجمالي القوة البشرية الأنثوية المتوفرة في البلاد.

وكانت الكارثة الحقيقية في أن /٨٧٪/ من الإناث يهمش كلياً لأسباب متعددة منها أسباب اجتماعية وأسرية (حيث تكون النساء عاطلات عن العمل أو ربات منازل فقط)، أو أسباب اقتصادية كالبطالة، وبالنتيجة فإن /١٣٪/ فقط من النساء هن في عداد المشتغلات.

وجاء في نتائج المسح أن مجموع ما يعمل من النساء هو /٦٣٠٠٠٠/ امرأة من مجموع /٥/ ملايين امرأة قادرة على العمل، وتتوزع العاملات بين القطاعين العام والخاص فيعمل نحو /٥٣٪/ منهن في القطاع العام، و/٤٦٪/ في القطاع الخاص، في حين يعمل /١٪/ فقط في القطاع المشترك والتعاوني، بينما تنعكس النسبة عند الرجال الذين تعمل نسبة /٢٥٪/ منهم في القطاع العام، في حين ترتفع نسبتهم في القطاع الخاص إلى حوالي /٧٥٪/.

إن نتائج هذه الدراسة بحاجة إلى تمحيص دقيق وإعادة النظر في قوانين العمل المرتبطة بالمرأة، وإلى التفكير الجدي بطريقة تعامل القطاع الخاص مع الأيدي العاملة وخاصة النسائية منها التي تتعرض للكثير من المضايقات والابتزاز بسبب حاجتها، وبسبب ضعف القوانين التأمينية التي تحميها في حالات التسريح التعسفي أو الاستقالات المسبقة أو عقود الإذعان، وإذا كانت المرأة نصف المجتمع فإن هذه الدراسة تبين ما يعانيه هذا النصف من اضطهاد واستغلال. ■

رسالة من حرفي إلى محافظ حماة

كالعادة المتبعة منذ أمد بعيد بدأ مؤتمر اتحاد الحرفيين العام بحماة بالخطب السياسية الرنانة وإعادة كل نشرات الأخبار وكأننا لا نملك تلفزيونات بمنازلنا، وكانت من أهم الكلمات كلمة محافظ حماة عبد الرزاق القطيني الذي أكد على إجبار الحرفي على وضع شهادته الحرفية ضمن إطار زجاجي ووضعها في مكان بارز بمحله، وكل حرفي ليس لديه هذه الميزة فهو مخالف، والمخالف يغلق محله!!

وفي إحدى محاضراته الغراء بغرفة صناعة حماة أكد السيد المحافظ على ضرورة مكافحة الفساد، وقال ما فحواه: «فلنتعاون لمكافحة مظاهر الفساد، فيجب أن لا نكتفي بالكلام في الزوايا والزوايا عن الفساد، وهذه مهمتكم جميعاً، ويجب ألا تأخذكم رحمة بالفاسدين... ائتوني مثلاً بسائق تاكسي أخذ زيادة عن التسعيرة، أو قصاب غشاش (لألعن أبو اللي خلفه)!!».

وأمام مثل هذا الكلام يحضرنا المثل الشعبي المصري الشهير: «أسمع كلامك أصدقك، أشوف أفعالك استعجب» فهل الفساد يقتصر على قصاب أو حرفي إذا كان نبع الفساد هو المحافظة، وهو أقرب للسيد المحافظ من حبل الوريد.

السيد محافظ المحترم: إن إشهار الشهادة الحرفية لا يطعم جائعاً ولا يسقي ظمآن، والاتحاد كله على بعضه عديم الفعالية ولا جدوى لوجوده طالما لا ينصف أحداً من الحرفيين، وهو مكبل بقيود فساد بعض موظفيكم.

ألا تعني محاربة مرسوم رئيس الجمهورية رقم /٧١/ الخاص بمكافحة البطالة فساداً مقصوداً؟ ألم يوصي هذا المرسوم بضرورة حماية شريحة الحرفيين ومساعدتها لكي لا تتعرض للانحراف والفساد.

وعرقلة أعمالها من بعض البيرالبين بمحافظتكم ألا يعني فساداً مقصوداً؟ وعندما يزور رئيس بلدية وتابعه كتاباً موجهاً لسيادتكم، ألا يعني هذا حرب إبادة ضد الحرفيين المستفيدين من مرسوم رئيس الجمهورية، ووأده قبل أن يولد؟!!

إذاً ماذا تبقى لنا من اتحاد الحرفيين، ومنذ سنوات ونحن نسمع عن توصياتكم لقمع مكابس البلوك الجوالة، وإغلاق المحلات الصناعية غير المرخصة حرفياً وصناعياً؟ وبدلاً من أن تكون هذه السلطة بيد اتحاد ومديرية الصناعة أولجتم بها للبلديات التي تمثل الكثير منها حلقات الفساد الأولى في هذا الوطن!!

السيد المحافظ المحترم: كان بمديرية صناعة حماة دائرة تسمى دائرة الرقابة، ومن أهم مهامها قمع المخالفات الصناعية، وإغلاق المنشآت غير المرخصة، لفسح المجال أمام الحرفيين والصناعيين الأصليين بالعمل وعدم وجود منافس غير قانوني وغير مرخص له، وقد تمّ حل هذه الدائرة، بناءً على أوامر محافظ سابق، فهل ستبقى هذه الدائرة مكبلة بالرغم من أن حماه المحافظة الوحيدة بسورية التي تكبّل فيها دائرة الرقابة بمديرية الصناعة؟!

علماً أن مدير الصناعة حماة المهندس أحمد حموية أغلق معمل أدوية بيطرية غير مرخص صناعياً في تحد للمحافظ المذكور لأنه تفاجأ بتدشينه عبر الصحف، وفاتته الوليمة!! إذاً من سيحمي الصناعي الحرفي بعد هذه الفوضى في فتح منشآت صناعية دون إذن أو دستور؟!

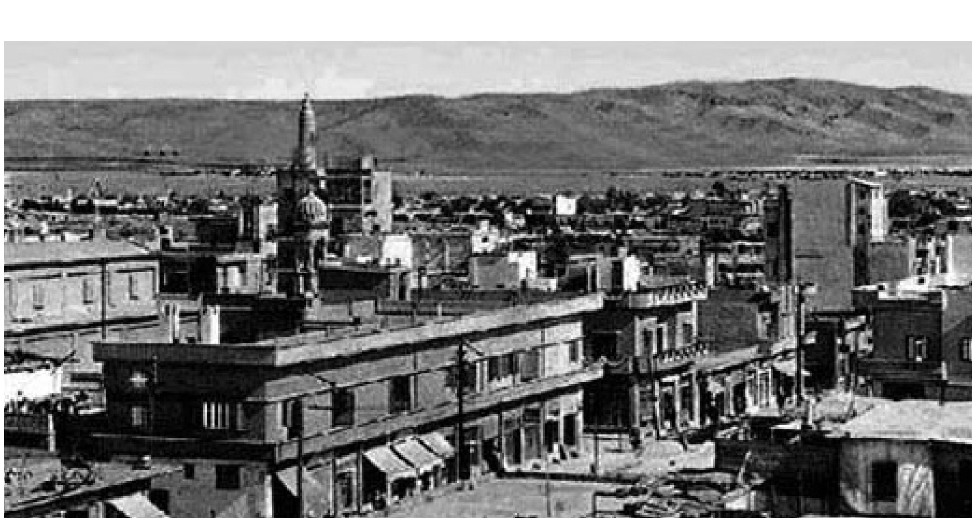
السيد محافظ حماة...

كانت إحدى كلماتك بالعيد الرابع لغرفة صناعة حماة بأنك مستعد لمسك مكنسة وتنظيف الشوارع لتكون مثالاً لأي مواطن صالح... فما رأيك بتنظيف الدوائر الرسمية عندكم، وقمع المارقين على القانون الذين لا يملكون شهادات حرفية وصناعية ويتطاولون على لقمة أطفالنا ويقتنصون فرص العمل إضافة لوظائفهم بالدولة... طبقوا القانون ونحن معكم وإلى جانبكم، ولا تحرمونا من العيش في هذا الوطن على رأي معاون وزير الصناعة الدكتور رشاد العسه حين قال لأحد الصناعيين والمخترعين الحرفيين: (ليس بيدنا حيلة لمساعدتكم.. هاجروا من هذا الوطن إلى مكان آخر، وأريحوا رأسكم وأريحونا) وكأن هذا الوطن مزرعته!!

■ حسان أمين - سلمية

ويسألونك عن الأدلة والإثباتات؟

كلما بادرنا إلى كتابة مقال عن إحدى عصابات الفساد في هذه المؤسسة أو تلك، نسمع طنين دبابير الفساد (ليصرعونا) بالسؤال عن الأدلة والإثباتات، يساندهم بعض أولئك الذين يتعاملون مع القانون كنصوص جامدة من السلطة القضائية، أو المتواطئين معهم من حلقات الفساد الأعلى، فيحال هذا أو ذاك من الرفاق إلى المحاكم، أو ترفع دعاوى على هيئة التحرير، وغيرها من الممارسات التي يفهم منها ضرورة انضمامنا إلى معسكر الصامتين، تجاه ما ترتكبه عصابات الفساد من موبقات بحق البلاد والعباد، وهذا ما لا نرضاه لأنفسنا، ليس لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس فحسب، بل لأن الفساد أصبح بمثابة الغرغرينا التي تفتك بالأرواح، والأجساد كل صباح ومساء، ولأن منظومة الفساد باتت تهدد الأمن الاجتماعي الذي لايتجزأ عن الأمن الوطني.



أسئلة غير بريئة:

● ما معنى أن يمتلك موظف ما من الدرجة الثانية، أو الثالثة، سيارة حديثة، وشققاً سكنية، ويسهر في المطاعم والملاهي مع بنات الليل، وفي فنادق الخمس نجوم، في سهرات تعادل راتبه لثلاثة أشهر؟

● ما معنى أن يركّب أحدهم لداره ثلاثة مكيفات تعمل على الغاز، استهلاكها من الكهرباء تعادل راتبه الشهري؟ هذه الوقائع نكاد نجدها أو نجد ما يشابهها لدى عدد كبير من الفاسدين الذين تكاد لا تخلو منهم مؤسسة حكومية.

وقائع وإثباتات

● المواطن ب.د، وهو مالك العقارات ١٢٨٩\١٢٩٠ من المنطقة العقارية/ قامشلي/ سابعة، قام بفرز هذه العقارات وفق مخطط إفرازي قدمه بنفسه وقام بتصديقه أصولاً من المراجع الرسمية المختصة، وقام بالتوقيع على عقد تنازل قطعي لمصلحة مجلس مدينة القامشلي بكامل مساحات المرافق العامة (حدائق، ملاعب شوارع، معابد) بموجب سند التنازل المؤرخ في ٢٩\١٠\١٩٨٣. وبدوره قام مجلس مدينة القامشلي بإصدار القرار رقم ٣٠٧ تاريخ ٣\١١\١٩٨٣ يصادق على مضمون سند التنازل، وكذلك تم تصديقه من المكتب التنفيذي لمجلس محافظة الحسكة بموجب قراره رقم ٣ لعام ٨٤، وبهذا يكون المالك قد تنازل أصولاً عن كامل مساحات المرافق العامة لمصلحة بلدية القامشلي، والبالغ مساحتها بموجب صك التنازل ٤٣٧٤٦،١١ متراً مربعاً، وفيما بعد قام المالك بتقديم طلب إلى مجلس مدينة القامشلي لعرضها على اللجنة الإقليمية، يطلب تغيير الصفة التنظيمية لمساحات المرافق العامة المتنازل عنها من العقارين أعلاه، وقام العديد من المواطنين المتضررين بالاعتراض لدى اللجنة الإقليمية عام ٢٠٠٧ في مدينة القامشلي، لكن لم يتم النظر بالاعتراضات، ولم تعرض على اللجنة الفنية الإقليمية، وقامت اللجنة بإلغاء صفة الحدائق والملاعب وإعادتها له ضاربة عرض الحائط الأنظمة والقوانين ومصلحة الحي السكني، والسؤال هنا هو عن دور كل من رئيس البلدية الأستاذ س.ر، ورئيس الدائرة الفنية المهندس ك.ي، ورئيس قسم التخطيط المهندس ع.م، الذين لم يعرضوا اعتراضات المواطنين على اللجنة الإقليمية.. هل تم ذلك لوجه الله؟ لا نعتقد ذلك!

● وهؤلاء أنفسهم منحوا رخصة على أرض غير مفرزة أصولاً، وبعد انكشاف الأمر تم سحب الرخصة، والموضوع الآن لدى الجهات التفتيشية المعنية.

● أثناء تنفيذ طريق المالكية – قامشلي، تم اكتساح جزء من عقار عائد لكازية شيخ فار، وقدّر المهندس ع ح الذي كان يومها رئيس قسم الطبوغرافيا في البلدية المساحة المكتسحة بنحو ٣١٠ متر مربع من قبل، وتم رفع المقترح إلى المجلس لتعويضه بهذه المساحة، وبقدرة قادر تم تشكيل لجنة أخرى من أعضائها ع م رئيس قسم التخطيط حالياً، والمهندس أ.ا، وأصبحت المساحة المكتسحة ٩٩٧ متراً مربعاً بفارق ٦٨٧ متراً مربعاً، واقترح تعويض المتضرر مع تقدير قيمة المتر المربع الواحد بـ ٥٠٠٠ ليرة سورية، ولأن الأرض لا تتمدد إلا بإذنه تعالى، إلا إذا تم ضم الأملاك العامة إليها، فيمكن لأي طالب في المرحلة الثانوية القيام بقياسها لمعرفة المساحة الحقيقية المكتسحة على ضوء المخططات العقارية، ويمكن لأي مواطن أن يقدر القيمة الحقيقية للمتر المربع الواحد آنذاك، ليعرف الذين يسألون عن الإثباتات أن هناك تقصداً في زيادة مساحة الأرض المكتسحة؟ وأن هناك خسارة للبلدية تقدر بما يقارب ٣ مليون أو أكثر؟ ولا نعتقد أن ذلك حصل مجاناً أيضاً!.

هل صحيح؟

● هل صحيح أن كراج الحجز الواقع على شارع الكورنيش، والذي تعود ملكيته للبلدية تم (الإعلان) عن تأجيره سراً، وأرسي على المدعو ف. مقابل مبلغ ٤٢٥ ألف ليرة سنوياً، وأن مجموعة من المقاولين راجعوا الأستاذ س. ر رئيس البلدية للاستفسار عن سبب عدم الإعلان فأجاب: (أرضوا) ف. بـ ١٠ – ١٥ مليون لنلغي المزاد ونعلنه ثانية، فرد عليه المقاولون: معناها أنت شريك إذاً؟

● هل صحيح أن رئيس قسم الطرق قام بتزفيت نادي القامشلي على حساب بلدية القامشلي؟

■ **القامشلي /عصام حوج**

تأويل سلالم التصحيح بين الممنوع... والمسموح

انتهت المرحلة الأولى لتصحيح أوراق الإجابة لامتحان الشهادة الثانوية العامة على مستوى فروع المحافظات، وقد تعلق وزارة التربية النتائج قريباً بعد الانتهاء من المرحلة الثانية، أما المكلفون بأعمال تصحيح أوراق الإجابة لامتحان شهادة التعليم الأساسي فسيبدؤون العمل اعتباراً من تاريخ ٦/٧/٢٠٠٩، وكالعادة يبدأ التصحيح بعد الانتهاء من مناقشة السلالم وذلك في مقر وزارة التربية بمشاركة ممثلي الفروع في مختلف الاختصاصات والمحافظات، وبعد ذلك سيتم تطبيق التوجيهات والتعليمات الموحدة على مستوى المحافظات من ممثل كل فرع وحسب الاختصاص في محافظته، وإبلاغ ذلك للجان التحضير، لتبدأ المناقشة مرة ثانية وبمشاركة المصححين الذين يقع عليهم كامل المسؤولية في حال حدوث أي خطأ أثناء المباشرة بأعمال التصحيح ومنح الدرجات لكل من يستحق وفق عمله وجهده.

وأثناء التصحيح تبدأ المشاكل والمعوقات ومن أهمها تأويل السلالم وزيادة البدائل للأفكار.

والمثير للجدل دائماً هو أن معظم التعليمات الوزارية تؤكد عدم التأويل، بينما يحدث العكس تماماً في الفروع، فتأويل الإجابات أصبحت ظاهرة منتشرة للغاية، باستثناء الأسئلة الواضحة التي تفرض الإجابات النموذجية المحددة وتقلل من كثرة البدائل التي ترهق الطالب في الحفظ، علماً أنها تحسب لمرة واحدة (تصحيح لمرة واحدة) مهما كتب من هذه البدائل.

وما ينجم عن التأويل هو اتساع الفجوة بين مصحح وآخر، ليدفع الطالب ثمن ذلك بالكامل، وقد يكون الفرق درجة أو درجتين أو أكثر، وقد تراجع ممثل الفرع عن التوجيهات الوزارية بحكم إجابات الطلاب، وإلا ستكون نتيجة الرسوب لديه كبيرة والنتائج متدنية.

وهنا نكون أمام نتيجتين الأولى: استفادة بعض الطلاب من التأويل، والثانية ظلم بعض الطلاب لأن التأويل لم يكن مركزياً.

علماً أنه لا يجوز لممثل الفرع أن يقوم بتأويل أي فكرة دون أخذ الموافقة من الوزارة، وغالباً ما يحدث التأويل في الفقرات التي تخضع لذاتية المصحح والطالب، وخاصة في فقرة الموضوع لمادتي اللغة العربية والانكليزية، والمصوّر بالنسبة لمادة الجغرافية.

وكما أن للتأويل مشاكله بالنسبة للمصحح، فإن نظام البدائل يرهق كاهل الطلاب بالدرجة الأولى، والمشكلة هنا في واضع الأسئلة، حيث يفترض أن تكون أسئلته واضحة محددة، وتتجنب الفقرات التي تكثر فيها البدائل.

أما دور المحضرين فلا يقل أهمية عن دور المصححين، فهؤلاء يتركز عملهم في تدقيق الأوراق المصححة بنسبة /٥٪/ من كل ظرف يضم /٥٠ ورقة/، وهذه العملية ليست دقيقة لأنها ليست شاملة، وهنا يلعب التأويل دوره الفاعل بشكل كبير إما سلباً أو أجاباً.

وفي الختام نقول: أصبح نظام التأويل مسموحاً به للمصححين تبعاً للتعليمات الفرعية التي تتعارض من حيث المبدأ مع التعليمات الوزارية، وبالنتيجة يدفع الطالب ثمن هذه الإشكاليات.

■ **عابدين رشيد**

آثار خطيرة لضعف الدور الحقوقي للدولة



لا شك في أن الإنسان يعمل دائماً على صيانة حقوقه - أو بعبارة أدق، ما يعتقد أنها حقوقه- بشتى الوسائل الممكنة، بما فيها اللجوء إلى العنف أحياناً. وغالباً ما نسمع أقوالاً من قبيل أن تحضر الفرد وإدراكه لمفاهيم الدولة الوطنية والمواطنة، يقاس بمدى اعتماده على القانون والمؤسسات الرسمية للدولة في اقتضاء حقوقه والدفاع عنها.

وإذا كانت هذه المقولة تحمل جانباً من الحقيقة لجهة أن واحداً من أهم مكونات المواطنة هو الخضوع المطلق لسيادة القانون، فإنها تنطوي على تحميل الأفراد أنفسهم مسؤولية شيوع استعمال الوسائل غير المشروعة في الدفاع عن الحقوق. ولكن التدقيق في أسباب هذه الظاهرة يقودنا إلى نتيجة مغايرة تماماً.

فالملاحظ أن الفرد يلجأ إلى وسائل أخرى غير المؤسسات الرسمية للدفاع عن حقوقه، عندما يكون القانون غير قادر على صيانة هذه الحقوق، وعندما لا تقوم الجهات الرسمية بحماية حقوق المواطنين على الوجه الأمثل. فعندما تتنازل السلطة عن إحدى أبرز مهامها، ألا وهي فض المنازعات بين الناس وتطبيق القانون على جميع المواطنين على حد سواء، سيكون اللجوء إلى وسائل أخرى من قبيل القوة أو السطوة السلطوية أو المال نتيجة طبيعية.

وعندما يلجأ الفرد لاقتناص حقوقه خارج القنوات الشرعية دون محاسبة جدية من المؤسسات القضائية، فإن هذا سيكرّس تجاهل القانون ومؤسساته عند الأفراد، وسيفتح الباب على مصراعيه أمام اعتداء المواطنين على حقوق بعضهم بعضاً، وخصوصاً اعتداء أصحاب السطوة والنفوذ والأقوياء اقتصادياً واجتماعياً على الضعفاء والفقراء. وستتحول العلاقات شيئاً فشيئاً إلى صراع في مراكز القوى خارج إطار الشرعية، كما سيتحول القانون ومؤسساته إلى مجرد أداة تستعمل كورقة من أوراق الضغط في حرب المصالح المتباينة.

ويكفي تقييم سريع لحياة المواطن السوري اليوم، لكي نلاحظ أن الخروج على الشرعية واستعمال وسائل ملتوية من معظم المواطنين في تحصيل حقوقهم هي سمات أساسية في حياتنا اليومية، أساسها فساد الكبراء والمتنفذين وأصحاب السطوة والمال، تنعكس على بقية الناس، وتتجلى باعتماد الرشوة والمحسوبيات على نطاق واسع في أغلب المؤسسات الرسمية، مروراً بلجوء الكثيرين إلى وسائل كسب غير مشروعة لتأمين حقهم وحق أسرهم في حياة كريمة، وانتهاء بالاضطرار إلى بناء المساكن المخالفة التي يقطنها الملايين من السوريين لممارسة الحق الإنساني المقدس في الحصول على مسكن. وإذا كان هذا يعني أن هناك ضعفاً في مفهوم المواطنة تم تكريسه عمداً وبالتدريج عند عدد كبير من السوريين، فإنه يعني قبل ذلك أن المؤسسات السورية لا تقوم بمهامها في تطبيق القوانين وتطويرها، ولا تعمل على تأمين حقوق المواطن السوري، وبالتالي فهي المسؤولة الأولى عن تدهور الوضع الحقوقي في البلاد.

إن الحل الكامل لهذه الإشكالية معقد بلا شك، ولكن نقطة البدء فيه هي قيام جهاز الدولة بمسؤولياته بنزاهة وكفاءة، وتطبيقه الصارم للقانون، واحتضان المواطنين السوريين جميعاً. لأن تنازل جهاز الدولة عن واجباته الأساسية تلك سيدفع المواطنين للجوء إلى وسائل خارجة على الشرعية للوصول إلى حقوقهم، كما سيدفعهم للرجوع إلى انتماءات سابقة لوجود الدولة من قبيل الانتماءات القبلية والطائفية الضيقة والمناطقية، وهذا سيلحق الضرر ببنية المجتمع ككل، وبقدرة جهاز الدولة على قيادة هذا المجتمع.

■ **نجوان عيسى**

طلَبَة النّظام القديم و المعاملة الدُّونيّة

كلّنا يعرف القرار الوزاري الذي قضى برفع معدّل النّجاح الجامعي للفروع العلميّة إلى ٦٠٪، و كلّنا يعلم أنّ جميع الطّلَبة الذين لا يشملهم هذا القرار اعتبروا في خانة النظام القديم، و تمّ احتساب معدّل نجاحهم بـ ٥٠٪ دون إمكانيّة المساعدة المعروفة من حيث اعتبار الدّرجتين ٤٨ و ٤٩ مؤهّلتين ليكون الطّالب في عداد النّاجحين، وكلّنا يعلم ما يحمله هذا القرار من قسوة و معاملة تعسّفية بحقّ أجيال الوطن الواعدة المقبلة على بنائه وتغيير بطانته الفاسدة.

لن نتوقّف عند هذا القرار لأنّ الوقت قد فات للاعتراض عليه، و لكن لنتوقّف على مفاعيله، فمنذ صدوره اختلط الحابل بالنّابل، لأنّ السّنة الدراسيّة الواحدة قد تحوي طلَبة من الصّنفين (الجديد و القديم) و لكن ما لم يتوقعه طلبة النّظام القديم هو أنّ بعض مطبّقي القرار من المعجبين بالمثل الشائع: (كلّ جديد و إلو رهجة، و كل قديم و إلو دفشة !!). و هنا نتكلّم بشكل خاصّ عن طلاّب النّظام القديم في كليّة الهندسة المدنيّة في جامعة البعث بحمص. حيث تظهر هذه المعاملة الدُّونيّة من خلال النّتائج الامتحانيّة التي تبيّن تَدَنّي نسب نجاحهم في كثير من المواد عن نسب نجاح النّظام الجديد، على الرّغم من أنّهم أشدّ حاجة للنّجاح من غيرهم، و لا ننسى أنّ بينهم مستنفدين لفرص النجاح، أو ممّن قضوا سنوات وهم يتقدّمون للامتحانات أملاً



في تحسين وضعهم و ضمان التّرفُّع دون فائدة.

على سبيل المثال لا الحصر: مادّة الميكانيك الهندسي(٢): بلغ عدد المتقدّمين من حملة النّظام القديم في الفصل الأول /١٠/ طلاّب، ولكن لم ينجح فيها إلا طالب واحد فقط!! رغم أنّها مادّة سنة أولى و ليست بصعوبة مواد السّنوات اللاحقة!! و في الفصل الثّاني تقدّم التّسعة الباقون فنجح ثلاثة منهم فقط!! و نسأل : بما أنّ كلّ المتقدّمين لم يتجاوز عددهم أصابع اليدين، فلماذا هذا التعسّف بحقّهم ؟ أم أنّ أستاذي المادة الجليلَيْن قد اتّفقا على إنجاحهم واحداً تلو الآخر، أو بالجملة المفرّقة ؟ علماً أنّ من بينهم مَن حمل المادة أكثر من (٩) دورات و هو لو كان يتدرّج في سنواته بشكل طبيعيّ لكان الآن في عداد الخرّيجين، و إذا انتظر دوره في النّجاح سيُضطَّر إلى عدم تقديم المادّة لأنّ النّظام الجامعي يحتّم النجاح الإداريّ بعد (١٢) دورة.

أما مادّة الهندسة البيئيّة (١) في السّنة الثّالثة، فقد تقدّم (٥٤) طالب نظام قديم نجح منهم (١٥) طالباً فقط، أي بنسبة ٧٨, ٢٧٪، علماً أنّ من بين المتقدّمين الرّاسبين من حمل المادة أكثر من ٤ دورات. و الملاحَظ أنّ نسبة النّاجحين من النّظام الحديث تفوق النّسبة السّابقة بكثير. وقد استاء أغلب الطّلبة من هذه النّتائج التي تكشف معاملة بالغة القسوة لدى المسؤولين عنها، وأثارت استغراب بعض النّاجحين لأنّ بينهم مَن لم يتوقّع نجاحه الباهر!! وهذا ما يبعث تساؤلات جمّة عمّا يحدث في الكواليس، و الأمثلة كثيرة......

نتمنّى أن يصبح هذا الوضع المتردّي الذي يقاسيه من يسمون بطلبة النّظام القديم برسم عمادة الكلية و رئاسة الجامعة، لإيجاد حل لما تعانيه هذه الفئة المهمة من الطلاب.

■ **عاصي حسني**

مطبات

لا نقرأ.. وأكثر

من المؤكد أننا أمة لا تقرأ، باعترافنا ومن وجهة نظر من يعادينا، ومن يحبنا، ولعل هذا أحد أسباب ما آلت إليه أوضاعنا من بؤس وتهالك.

ماذا يعني أن ندلي بتصاريح، ونطلق أحكاماً، ونتباهى بحضورنا أمام الكاميرات في مواقع ومناسبات لا علاقة لها باختصاصنا، وكل ذلك من أجل التباهي فقط، الأدهى أن نطلق أحكاماً في أشياء لا نعرف عنها شيئاً سوى العنوان، نطأطئ رؤوسنا كالببغاوات، منتصرين لإرادة الغرور في ذواتنا، وإرادة الظهور.

أفردت إحدى الفضائيات الغنائية العربية حيزاً ليس بالقليل للحديث عن إطلاق مطبوعة جديدة تنضم إلى قافلة المطبوعات الفنية، عرّفت القناة المطبوعة بأنها فتح جديد في الإعلام الخاص والمتخصص، وأن لها التفرد في كونها الوحيدة التي تمرح في سوق اختصاصها، وأنها تسعى لإيجاد مكان حقيقي لها في سوق الإعلام الحقيقي، وأنها على حد رأي أحد مسؤوليها ستضيف ولو حرفاً في حقل الثقافة والأدب.. رغم أنها في غير هذا الاختصاص!.

أكثر ما يثير الامتعاض في الدقائق التي بثتها الغنائية العربية هي اللقاءات التي تناولت الاحتفال بصدور المجلة، الفنانون الذين أبدوا آراءهم بعد أن شبعت منهم البطون مما لذ وطاب، وتخدرت الأطراف وثقلت الرؤوس مما شربوا، الآراء التي جاءت على استحياء وفق المثل الدارج (طعمي الفم) كانت مدعاة للعار.

أليس من العار أن تمدح ما لا يستحق، أن تشارك في خلق انطباع غير حقيقي لمن يسمعك، أن تخدع نفسك الممتلئة بالطعام والشراب أولاً، ثم تخدع من وثقوا برأيك بهذا الرأي؟.

أليس مخجلاً أن تحضر كل هذه الوجوه الثقافية والفنية والإعلامية حفلاً تتوج فيه مسخاً جديداً أسفر عن وجهه القبيح في العدد الثاني، أليس من غير اللائق بهذه الجموع أن تتقلد وسام مطبوعة ترى النجم من باب كم يدفع، وترى في المواد المنشورة عن التجميل، وصناعة المشروبات الساخنة، والعطور للهروب من مؤسسة الإعلان عملاً صحفياً، مطبوعة تنشر صفحات توازي ثلث العدد عن أعراس وليال ملاح، وفي الوقت نفسه ترى هذه الجموع فيها فتحاً جديداً، وتتحدث القناة عن الرؤية الناقدة لها وليس فيها مقال يعنى بما تخصصت به، أو خبر عن أهل الفن الحقيقيين.

إننا أمة لا تقرأ، وعندما تقرأ لا تنتقد، ولا يأتي الرأي مما قرأت، ومما رأت، بل مما أكلت وشربت، والكارثة في أنها لا تخفي وجهة نظرها بل تعلنها، ولا تدرك كم من مستفيد ومرتزق وانتهازي سيستغل هذا الرأي المغمس بالموائد ليجمع منه مئات الألوف، ثم يدور بآرائها دورة الارتزاق.

هل فكر هؤلاء كيف ستكون وجهة نظر من سيرى ما قد أشادوا به أقل مما قالوا، ألن يعتبر القراء أن شهادة هؤلاء مجرد خديعة، أم أنهم أيضاً مخدوعون، لكن ما لا يبرر فعلتهم أنهم النخبة، أهل الفن والثقافة والإعلام والمجتمع، وأن الأمانة الواقعة عليهم في قول الحقيقة أكبر من عشاء في فندق دون النجمة الخامسة، ومن كأس أرخص من ماركة مسجلة، أو ماركة وطنية مزورة، ومن تكريم لا يضيف أي قيمة لهم.

لا بد من أن نعترف أننا دخلنا في العالم المزيف من بابه الواسع، باب التملق على حساب القيم.. أهم ما في الأمر أن تلمّعنا الصور والكاميرات، أن نبتسم مخادعين لمجرد أننا صنفنا من النجوم، أن نبدو كالبلهاء في سلامنا، حديثنا، تلويحتنا، أن نسقط صرعى التأهيل والتسهيل، والطبل والزمر، وحفلات مطربي (الدبكة)، دبكة الثقافة والفن الرديء.

المسؤولية الكبرى هناك، عند من يقفون أمام كلمة حق، عبارة ساخطة لصحفي، يشطبونها ويمررون في الوقت ذاته السقطات التي لا تليق بنا كأمة وكنخبة.

أيها السادة الذين تحملون شرف الكلمة، وحمّلكم الناس شرف العدل فيها، أدعوكم للقراءة قبل القول، ولقول الحقيقة حتى بعد عشاء بسيط وكريم وغير محرج..

■ عبد الرزاق دياب

أسعار الثمار والخضار الصيفية

تحلق في سماء الانفتاح واللبرلة..

اعتاد المواطنون السوريون على تموجات محددة في حركة الأسواق، تختلف صعوداً وهبوطاً حسب المواسم ودورة الخصب والقحط، وحسب تذبذب مستوى معيشتهم وقدراتهم المالية، فيعمد محدودو الدخل منهم إلى الاكتفاء بالتفرج على بواكير الثمار والخضار عند بدء غزوها الأسواق، وانتظار أن تهبط أسعارها بعد أن يكثر المعروض منها، تاركين لشركائهم في المواطنية شرف السبق في تذوقها وارتشاف زبدتها قبلهم، دون أن يشعروا نحوهم بأي حسد أو ضغينة، وقاعدتهم في ذلك «على قد بساطك مد رجليك».



لكن مع هبوب رياح التغيير التي حملت للأسواق المحلية مفاهيم ومعايير جديدة ترسخت وتوطّدت بعد تبني الحكومة للسياسات الاقتصادية الليبرالية، أصبح رصد الأسواق بالنسبة للغالبية العظمى من الناس أمراً غايةً في الصعوبة، بعد أن شعروا أنه لم يعد يخضع لأي قانون معروف بالنسبة إليهم. فالسلعة راحت تحافظ على السعر الذي حملته منذ بداية الموسم دون هبوط متدرج كما اعتادوا تاريخياً، بل ربما تأخذ بالارتفاع أكثر مع مرور الوقت، والأسوأ أنها ربما تفتقد من الأسواق كلياً في أوج موسمها رغم أنها سورية بامتياز، وإنتاجها «حسب إحصائيات الحكومة»، وكما يُرى بالعين المجردة يتزايد باضطراد عاماً بعد عام..

إذاً، ما الذي يجري؟ ولماذا يحصل كل ذلك؟ ومن يحدد الأسعار؟ وأين تذهب ثمار البلاد وخضارها؟ وهل سنصل قريباً إلى مرحلة يعجز فيها المواطن البسيط عن أكل ما يزرع وارتداء ما يصنع؟ وأي مصير ينتظر الناس مع إصرار الحكومة على انتهاجها السياسات الليبرالية التي أفقرت البلاد وأنهكت العباد؟

التصدير.. والاحتكار

في دردشة سريعة مع السيد أبو جمعة، وهو أحد المزارعين الذين يمتلكون عدة دونمات مزروعة كرزاً في منطقة القلمون، أكد لنا أن معظم بساتين الجرود العليا في القلمون، والممتدة من قارة شرقاً إلى سرغايا غرباً مروراً بقرى جراجير ورأس المعرة والمشرفة وعسال الورد والجبة ورنكوس وحلبون وبلودان... يضمن معظمها تجار سوريون وعرب كل سنة، ويدفعون أقساطاً كبيرة من أسعار ثمارها قبل أن تزهر الأشجار.. ومع بداية الموسم تشهد المنطقة حملة واسعة من الشاحنات والبرادات التي تقف منتظرة أن تتم تعبئتها بالكرز والدراق والإجاص والمشمش وغيرها من الفاكهة الممتازة التي لا يوجد نظير لها سوى في سورية.. ليتم تصديرها إلى بلدان مجاورة ودول الخليج العربي ومصر. وهذا ينطبق أيضاً على ثمار سهل الزبداني وغيرها من المناطق ذات الطبيعة المشابهة..

– والسوريون؟ ألا ينوبهم شيء من هذه الثمار؟

يجيب أبو جمعة: «نحن كمزارعين يهمنا قبل كل شيء أن نؤمن رزقنا.. فما نبذله من جهد طوال السنة، من فلاحة وتقليم ورعاية ورش مبيدات وإشعال النار درءاً للصقيع، ليس بالأمر السهل أو الرخيص.. وكثيراً ما ينضرب الموسم فنخرج من المولد بلا حمّص، ولا نجد ما يسد رمقنا، ولا تعوض علينا الحكومة بأي قرش..

أما بالنسبة للأسواق المحلية، فهناك تجار محليون نعرفهم بالاسم يضمنون كميات كبيرة من الفاكهة، ربما تصل إلى مئات الأطنان، ولا يصدّرون ما يشترونه من المزارعين..

ولكن ربما لا يطرحون كل ما يشترونه في الأسواق المحلية دفعة واحدة ليبقوا متحكمين بالأسعار.. وفي آخر الموسم يبدؤون بإخراج المخزون لديهم ويطرحونه للبيع بأسعار أعلى»!!.

والحقيقة أن ما يجري في مزارع ريف دمشق يجري نظيره في معظم المناطق الزراعية السورية، خصوصاً وأن نواظم عمليات تصدير واستيراد الفاكهة والخضار غائبة كلياً، وليس هناك خطط استراتيجية تضبط هذه العملية كماً ونوعاً، كما لا توجد أية أشكال لمراقبة أو محاسبة المخالفين، ويشير كلام معظم الناس إلى أن لهؤلاء المخالفين من يقاسمهم جزءاً من أرباحهم ويسهل لهم احتكارهم في وضح النهار.

صورة مشوهة للعرض والطلب

بعد اعتمادها نهج اقتصاد السوق الاجتماعي (الذي لم يعرف بعد رأسه من رجليه)، بات الجميع يعلم أن الحكومة سحبت يدها بشكل شبه كلي من الأسواق، وتركت لآليات السوق تحديد الأسعار وفق قانون العرض والطلب، أي تركت لقمة المواطنين عرضةً لحفنة من التجار الفاسدين الطامعين بالربح ولو اضطروا لبيع ما لا يباع، فالحكومة ولم تقم بأية خطوات أو إجراءات جدية لقمع ظاهرة الاحتكار، كما لم تعمل ما يلزم لوجود منافسة حقيقية ونزيهة بين التجار، وما يزال حيتان الأسواق المحميون بالنفوذ والسطوة و(الشبيحة) يفعلون ما يحلو لهم على صعيد كميات السلع المعروضة ونوعيتها ومستويات أسعارها، وبذلك أخذ أمراء أسواقنا ما ينفعهم ويخدم مصالحهم من القوانين الليبرالية، وأهملوا، بل وحاربوا ما قد يهدد ثرواتهم واستبدادهم بالأسواق، وبالتالي بلقمة الناس وأرزاقهم.. وللحقيقة فإنه ما من حكومة حول العالم تسمح بأن يمس حق مواطنيها بالحصول على حاجاتهم الأساسية من المأكل وغيره بأي سوء، ولكن ما يجري في الأسواق السورية يبقى- دائماً- خارج كل الخرائط والمسلمات الإنسانية.

أما جمعية حماية المستهلك المجردة من كل أنواع السلاح الكافي لمحاربة الفساد والفاسدين، فتقف متفرجة على كل ما يجري بصمت دون أن تحرك أي ساكن، وأحياناً تكتفي بالإشارة الخجولة، ولكنها وإن اعترضت أو وضعت ملاحظة على ما يجري، فتقوم بذلك بخجل المذنب أو بخوف الضعيف..

الأسعار في الأسواق

وفي جولة لنا على الأسواق كان الاستياء الشعبي واضحاً من الأسعار المرتفعة لمواد تسمى أصلاً بـ«الفاكهة الصيفية»، أي أنها تباع في مواسمها الحقيقية وليس التخزينية، فكيف سيكون الحال لو كانت تباع في غير موسمها المعتاد؟

«قاسيون» التقت عدداً من المواطنين، واستطلعت آراءهم حول ارتفاع الأسعار الذي طال جميع ما يحتاجونه ويشتهيه أطفالهم، ورغم الحر اللاذع لشمس الصيف إلاّ أن عرق وجوههم يبرد أمام المحال والبسطات المترامية هنا وهناك، فحتى أصحاب البسطات الذين كانوا فيما مضى ينافسون أصحاب المحال ويكسرون أسعار معروضاتهم باتوا اليوم شركاء في زيادة همّ المتسوقين، فهم أيضاً يبحثون عن الزبون الدسم ليسدوا ثغرات جيوبهم وليملؤوا برادات بيوتهم الصغيرة التي ربما تكتظ بالأفواه أيضاً:

أم محمد (ربة منزل)، التقيناها في سوق الهال المركزي، فقالت شاكية: «في السابق كنا نأتي إلى هذا السوق لنشتري من الخضار والفواكه ما يكفينا لمدة أسبوع كامل، فكنا نأخذ من كل صنف /٤/ كيلو غرام وما فوق، والآن أصبح هذا مستحيلاً، فهذه الكمية بحاجة إلى ثلاثة آلاف ليرة على أقل تقدير، فليس معقولاً أننا قد دخلنا في شهر تموز ومازال البطيخ مثلاً يباع بسعر يتراوح بين ٧ و١٢ ليرة، في حين لم ينخفض سعر كيلو الكرز عن /٨٠/ ل.س!!»

أبو ياسر (موظف): «أمرُّ على السوق يومياً بعد خروجي من عملي، وأصبحت لديَّ خبرة كبيرة بما يجري في الأسواق، وبإمكاني تحديد التغيرات التي تطرأ يومياً على سعر أية سلعة موجودة فيه، حتى أصبح الكل يعرفني هنا».

وعندما سألناه عن رأيه بالأسعار المرتفعة، أكد أبو ياسر أن كل الأسعار المعروضة تكون وهمية في أغلب الأحيان، والبائع لن يبيع أية سلعة إلا على مزاجه وبسعره الذي يحدده هو وفق حساباته الخاصة، مهما توسل له المواطن لكي يخفض السعر.

أما أحمد، وهو صاحب بقالية في أحد الأحياء الشعبية، ويأخذ بضاعته من سوق الهال في الزبلطاني، فقال: «نحن نأتي إلى هنا منذ سنوات، ولا نفشي سراً إذا قلنا إن الوضع في سوق الهال يتجه نحو الأسوأ، حيث قد يشهد هذا السوق ارتفاعات جنونية أخرى في أسعار الخضار والفواكه، وخاصةً الصيفية منها».

وأكد أن موجة التجار الذين يأخذون البضاعة للتصدير، وخاصةً إلى العراق قد ظهرت مجدداً، وتجار الجملة يسعون لكي ينتزعوا النقود من جيب المواطن دون أن يهتموا بحالته المعيشية، فما يهمهم فقط هو أن يبيعوا بضاعتهم ويربحوا المبلغ المطلوب، وعندما سألناه عن دور جمعية حماية المستهلك في ضبط أمور السوق، رد علينا بكلمتين وضحكة من القلب: «باي باي حبيب».

أبو يونس (تاجر جملة ومفرق): «السوق بكل الأحوال متقلب، ولذا فإننا نضطر أحياناً للبيع بالمفرق حتى نربح، لأن المتحكم بأوضاع السوق هم التجار الكبار الذين يأخذون البضاعة من الفلاح بأرخص الأسعار، ويعطونها لنا بالسعر الذي يريدونه». وعندما سألناه عن الفرق بين التاجر الكبير والتاجر الصغير في السوق، قال: «لن أبين لكم الفرق بينهما بشكل مباشر، ولكنني سأعطيكم معلومة خطيرة عليكم التأكد منها بأنفسكم، وهي أن معظم التجار الكبار قد قاموا بإنشاء برادات كبيرة في بساتينهم، يصل طول الواحدة منها إلى ٥٠ متراً، لحفظ هذه المواد ثم بيعها في أوقات ومواسم غير موسمها، ليربحوا بذلك أرباحاً طائلة».

كما يلفت النظر ولدى متابعتنا لمسألة الأسعار، تبين لنا مدى اختلاف أسعار المواد بين الأسواق الشعبية وأسواق الأحياء الغنية، وقد ارتأينا إجراء مقارنة بين الأسعار في أسوق «حي الشيخ محي الدين» ونظيرتها، سوق حي الشعلان «سوق التنابل» وسنبين فيما يلي الاختلاف بين كليهما، مع ملاحظة أن نوعية السلعة تختلف كلياً من حيث الجودة بين السوقين، لصالح السوق (الراقي):

البطيخ /٧ ـ ١٢/، الدراق: /٤٠ ـ ١٠٠/، تفاح سكري /٣٥ ـ ١٠٠/، تفاح أخضر /٣٠ ـ ٧٥/، أجاص /٤٠ ـ ٦٠/، موز /٦٠ ـ ٧٥/، مشمش /٣٠ ـ ٦٥/، خوخ أصفر /٣٥ ـ ٨٠/، خوخ أحمر /٣٥ ـ ١٠٠/، أناناس /١٥ ـ ٢٥/، الكرز /٩٠ ـ ١٧٥/، تفاح أحمر /٧٥ ـ ١٧٥/..

خاتمة غير سعيدة

السوريون متخوفون بشدة مما يجري.. ربما للمرة الأولى منذ زمن طويل، فرغم مرور البلاد بمحن كثيرة من قبل، اجتماعية واقتصادية وسياسية، إلا أن الناس كانوا يتنعمون بخيرات أرضهم على أقل تقدير، يأكلون من ثمارها وخضارها ويشربون ماءها، ويكتسون من صوفها وجلودها ونسيجها، أما اليوم فالمسألة مختلفة.. الراتب إن وجد فلا يكفي.. والعمل غير متوفر للجميع.. والعلم يكاد يصبح حصرياً للأغنياء والميسورين.. والصحة والضمانات والأرزاق توشك على الانفلات من بين الأصابع.. فماذا بعد؟؟؟

■■

• التجار المحليون والعرب يشترون الثمار والخضار من الحقول مباشرة، ويصدرونها إلى دول الجوار والخليج العربي حارمين السوريين منها.

• تحكم المتنفذين بقانون العرض والطلب واحتكار السلع يؤديان إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الصيفية في ظل غياب تام للرقابة والمحاسبة.

قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق

يعمل على خط عاموده. القامشلي الذي يبلغ طوله /٣٠/ كم، أكثر من /٦٠/ سرفيساً، معظم سائقيها يعملون براتب يومي لدى المالكين، وليست هناك أزمات نقل أو اختناقات مرورية على هذا الخط..

منذ نحو ستة أشهر، قامت شركة عامودة للنقل والسياحة المستحدثة حسب قانون الاستثمار، بجلب ستة ميكروباصات حديثة، سعة كل منها /٢٨/ مقعداً، وطلب أصحابها من الجهات الإدارية السماح لها بالعمل على هذا الخط بشكل حصري.

في البداية، خيرت هيئة نقل الركاب المشتركة في المحافظة ممثلي الشركة بمنحهم أي خط ضمن المحافظة عدا الخط المذكور، أو أن ينضموا إلى السرافيس الموجودة وضمن الدور المخصص للجميع. إلا أن ممثلي الشركة أصروا على طلبهم للعمل على هذا الخط بشكل حصري. وبعد أخذ ورد وتجاذبات كثيرة، جرى توزيع ثلاثة ميكروباصات للشركة للعمل على خط عامودة. الحسكة، ومثلها على خط عامودة. قامشلي كحل وسط، وأعطيت للشركة تسهيلات استثنائية على الخط الأخير.

غير أن الشركة، وبدعم من الهيئة العليا للاستثمار، حصلت على الموافقة النهائية لكل آلياتها البالغة /٦/ للعمل على خط عامودة. القامشلي وبالعكس، كما سمحت لها بفتح مركز انطلاق مستقل وفي مكان مجاور لمركز انطلاق السرافيس في كل من عاموده والقامشلي، الأمر الذي أدى إلى تنافس بين أصحاب السرافيس والشركة المذكورة، ثم ما لبث أن تحول التنافس إلى صراع، ثم إلى مشاجرات وصدامات واعتقالات بين الأطراف المتصارعة، كما قام الطرفان بتخفيض تعرفة الركوب لجذب الركاب، وبالطبع فإن الخاسر الأكبر والأكثر تضرراً هم أصحاب السرافيس.

لاشك أن راحة الراكب وسلامته والتعرفة المعقولة أمر هام، وهو ما تؤمنه بشكل نسبي الميكروباصات الحديثة أكثر بكثير من السرافيس، ولا شك أيضاً أن بعض سائقي السرافيس يقومون بحشر الركاب في المقاعد الإضافية بعد انطلاقهم من المرآب، وأن آلياتهم تحتاج إلى صيانة دورية... إلخ.. وهي قضايا ضرورية يجب معالجتها، ولكن هذا لا يعني إعدام المتعيشين من السرافيس لحساب المستثمرين الجدد، كما لا يجب أن يتم حل أية مشكلة على حساب لقمة عيش العائلات الفقيرة وأطفالهم.

والسؤال: وفق أية معايير تمنح الموافقات للعمل على خطوط؟ ولماذا تفصل القرارات على مقاسات البعض؟ ولماذا لا تراعي القرارات والإجراءات الحديثة تبعات وآثار القرارات والإجراءات القديمة؟ وفي القضية الواردة أعلاه، أما كان حرياً بلجنة نقل الركاب المشتركة والجهات الأخرى أن تتخذ قراراتها النهائية لمصلحة الجيوب الفارغة والأفواه الجائعة؟ ألا يكفي منطقة الجزيرة ما فيها من بطالة وهجرة وأوضاع معيشية متدهورة؟؟

إن الأمر يتطلب وقفة سريعة وحلاً عاجلاً وناجعاً لهذه المشكلة التي تتفاقم يوماً بعد يوم والتي قد تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها في المستقبل.

■ **عامودة. مراسيل قاسيون**

بعد فضائح الفساد.. الكرة السورية تحتاج إلى آخر الدواء؟!



كاد المنتخب السوري في عام ١٩٨٦ أن يتأهل لنهائيات كأس العالم بالمكسيك، حيث كان يحتاج إلى التعادل فقط في مباراته الأخيرة أمام المنتخب العراقي، ولكنه بكل أسف، خسر المباراة رغم أدائه الطيب.. وفي الدورة العاشرة لألعاب البحر المتوسط التي استضافتها سورية، استطاع منتخبنا الكروي الفوز بالميدالية الذهبية، وفي مطلع التسعينات فازت سورية ببطولة آسيا للشباب وتأهلت لكأس العالم بقيادة المدرب الروسي إبراهيموف الذي كان يتقاضى أجراً شهرياً لا يتعدى الـ /٥٠٠/ دولار نتيجة لاتفاق رياضي بين سورية وروسيا للتعاون، وعندما فاز في تلك الفترة الفريق السوري على الفريق السعودي، كتبت صحيفة البيان الإماراتية: «مدرب بـ/٥٠٠/ دولار يتفوق على مدرب الـ/٧٠٠٠/ آلاف دولار»، في مقارنة مع المدرب البرازيلي للسعودية، كما أن منتخبنا الشاب كان في مشاركة سابقة بكأس العالم للشباب قد وصل إلى الدور الثاني..

ويمكننا القول إن المنتخب الوطني السوري، ورغم الفارق المادي الكبير بينه وبين فرق الخليج، كان غالباً ما يفوز عليها أو يخسر بصعوبة.. وهكذا كان الحال في لقاءاته مع معظم فرق آسيا وأفريقيا..

نقول هذا الكلام للتأكيد بأنه ليس بالمال وحده تتطور الرياضة رغم أهميته الكبيرة، ولكن تبقى أشياء أخرى أكثر أهمية، وهي الإدارة الناجحة والإخلاص للوطن والإرادة في تحقيق الفوز ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ومكافأة المتفوق ومحاسبة المقصرين، ولكن للأسف فإن الرياضة السورية عموماً، وكرة القدم خصوصاً، راحت تعاني من الفساد على كل المستويات وتفشي المحسوبيات وتهميش الكفاءات.. وما فضيحة الفساد الأخيرة في الدوري السوري بكرة القدم سوى غيض من فيض لما يحدث في القطاع الرياضي المتردي، حيث أصبحت مظاهر اليأس والمرارة والخيبات هي الصفة الملازمة لواقعنا الرياضي، وخاصة في كرة القدم، وأصبح لسان حال المواطن السوري الذي ما يزال يحلم بالفوز وتحقيق الانتصارات، يقول: «فالج لا تعالج».. وتمر الشهور والسنوات والجمهور السوري ينتظر الفرج.. ينتظر الإصلاح.. ينتظر الانطلاقة السليمة، لكن لا حياة لمن تنادي، والكرة السورية أصبحت تحتاج معجزة وربما (فرج بليلة قدر) لكي يحلم السوريون مجرد حلم بتحقيق بطولة آسيا أو التأهل لكأس العالم؟ والحقيقة تقول إن الرياضة ليست مسألة ترفيهية كما يتصور البعض، بل هي شأن حضاري وعلمي وسياحي وثقافي، وإن تراجعنا الرياضي هو دليل واضح على تراجعنا على كل المستويات الأخرى في الحياة، ولهذا لا مجال لإصلاح جذري في كرة القدم السورية إلا بإصلاح إداري وسياسي واسع يشمل منظمة الاتحاد الرياضي العام وجميع الأندية الموزعة في المحافظات.. نعم لقد آن الأوان لكي يكون لكل كفاءة في هذا البلد الحبيب دوره كمواطن سوري فعال ومبدع ليس هناك من يمارس أي سلوك تمييزي ضده على أساس المحسوبيات أو على أساس حزبي.. لأن الجميع سوريون، والجميع أبناء هذا الوطن، ولا أحد على رأسه ريشة.. فدون تلك النظرة الوطنية للأمور لن يكون الإصلاح الذي ننشده جميعاً..

إن القائمين على واقعنا الرياضي أصابوا الناس باليأس والإحباط، ورفعوا لديهم ضغط الدم ونسبة الكولسترول، وتسببوا لهم بالجلطات والأزمات القلبية، ولولا الومضة والشعلة التي أضاءها نادي الكرامة في فترة من الفترات لمات الكثيرون من داء الكرة السورية القاتل، فهذا النادي المثابر إدارةً ومدرباً ولاعبين، بات كالأسبرين الذي يهدئ قليلاً من أوجاعنا الكروية، ولكنه غير قادر على معالجتها، والحقيقة أن ما نحتاجه هو العلاج الناجع المبرئ، وليس المسكّن المؤقت.. ويبدو أنه لم يعد ينفع مع الإدارات القائمة والخطط القائمة والممارسات السائدة سوى آخر الدواء.. وهو الكي!!

■ **صلاح معنّا**

باسم رابطة مشجعي نادي الكرامة في الساحل

المرّانة.. اعتداء سافر على الطبيعة

تقع قرية المرانة على الطرف الجنوبي لجبل الحلو، الذي ترتفع قمته لأكثر من ١٠٠٠م عن سطح البحر. وتتميز القرية بإطلالتها على سهول العريضة السورية اللبنانية والسلسلة الجبلية الشرقية للبنان من جهة الغرب، أما من جهة الشرق، فينبسط أمامها سهل الحولة الواسع، وهذا الموقع المميز يجعل من هذه القرية مصيفاً لطيفاً فيما لو تم تخديمها بالشكل اللائق والمناسب

الفلاحون في هذه القرية حولوا الأراضي الجبلية الوعرة التي يمتلكونها إلى غابات من الأشجار المثمرة كالتفاح والخوخ والمشمش والدراق، حتى أصبح إنتاجها من الفواكه العالية الجودة كبيراً جداً، نتيجة التربة الجيدة والمناخ المؤاتي للزراعة. وبالرغم من كل هذه المواصفات الطبيعية الرائعة، أصرت البلدية والخدمات الفنية بحمص على وضع مكب القمامة بشكل عشوائي وبدائي غرب القرية، دون مراعاة أية شروط فنية، وقد سئم الأهالي وأصابهم اليأس من المراجعات المتكررة للخدمات الفنية والبلدية لنقل هذه البؤرة من غرب القرية إلى مكان آخر أقل ضرراً وتلويثاً، كون الرياح الغربية وهي الأكثر هبوباً في المنطقة، تحمل إلى القرية دخان حريق القمامة وروائحها، مما يؤدي إلى تلوث دائم للمناخ.

ويقترح الأهالي أن تقوم الخدمات الفنية بإنشاء مكب قمامة بشروط فنية لمنع النيران من الامتداد إلى الأراضي والأشجار المثمرة، ولكن حتى الآن، لا حياة لمن تنادي..

من جانب آخر فإن الطريق الذي يصل قرية المتعارض بقرية المرانة، نصفه قد تم إنجازه منذ نحو عام، والنصف الآخر حولته الأمطار الغزيرة التي



تهطل وتتزلق من الجبال، إلى خنادق، مما يتسبب بحوادث كثيرة، علماً أن هذا الطريق رئيسي وحيوي، يربط مشتى الحلو بالمرانة – المتعارض – حمص.

إننا – في قاسيون – نطالب الجهات المسؤولة في محافظة حمص بإنصاف هذه القرية عبر تحقيق مطالب أبنائها، خصوصاً أن معاناتهم تتركز في قضايا تمس حياتهم ومعيشتهم ومصالحهم بشكل مباشر..

■ **تمّام اسحق**

التنمية.. والقشّاطة العتيقة

فرح أهالي دير الزور بوصول أول قشاطة إسفلت في تاريخ المحافظة، لكن فرحتهم لم تتم، إذ سرعان ما تبين أنها عتيقة ومستعملة وقدراتها محدودة من خلال باكورة أعمالها في أحد أهم شوارع المدينة وأكثرها ازدحاماً، وهو شارع التكايا (صلاح الدين)، الذي لم يمض على تزفيته سوى أشهر بعدد أصابع اليد الواحدة، وانطبق عليهم المثل: جاء ليكحلها فعماها، إذ أن القشاطة تركت مسافة ٥٠ سم بجانبي الرصيف لم تصل إليهما، واصطدمت بالمستويات المتعددة لفتحات الصرف الصحي الإسمنتية (الريكارات) وبمستويات الشارع المختلفة، والفتحات المطرية الخفية، فكأنك يا أبا زيد ما قشطت!؟

وقد مضى شهر على قشط الشارع ولم يتم تزفيته، وهذا ما أدى إلى تراكم العجاج وتحوله إلى طين بسبب السيلانات المائية مما زاد الطين بلّة.

وإذا تناولنا الأرصفة الموازية سنجد أنها لا تقل مأساويةً عن الطرق في مستوياتها، ولن نتحدث عن إشغالها، فبعضها تقفز إليه بمستوى درجتين أو ثلاث، أو العكس، وبعضها تتزلج عليه لأنه مكسو بالبلاط أو السيراميك بشتى الألوان، وبعضها تضطر للغوص في مستنقعاتها المائية الآسنة!! ورغم كلّ ذلك نستبشر خيراً وهو أن مرحلة قشط الشوارع قد بدأت، بعد مراحل الحفر التخريبي المتكرر بعد التزفيت العشوائي، وكلّه كان هدراً لأموال الشعب والوطن. وهنا نتوجه بالسؤال إلى مجلس المدينة: لماذا التأخير في التزفيت، فما نخشاه أن تُعطى الطرق لمتعهدين مفسدين من ذوي الحظوة لدى المسؤولين الفاسدين؟ ولعل السؤال الأهم نوجهه للسيد المحافظ وللمسؤولين الكبار في البلاد وهو: إلى متى يستمر هذا الارتجال؟ وهل هذه هي التنمية الموعودة للمنطقة الشرقية؟ فلو خصص من كل برميل نفط منتج منها على الأقل، نصف دولار لها كما في بقية بلدان العالم، واستثمر بشكل صحيح ولم يختف في الجيوب ذات الثقوب السوداء، لأصبحت جنّةً، وخاصة لوجود نهر الفرات وكل الخيرات فيها! وإلى متى سيستمر المواطنون في تحملّ الفاسدين والمفسدين أعداء الشعب والوطن معاً!؟

■■

قرية الحويز.. وأنفلونزا الحفر الفنية!

تتعدد الابتكارات (الوطنية) اللافتة، والمظاهر الشديدة الخصوصية ذات الهوية السورية المحضة.. وقد حفلت صفحات قاسيون بالعديد منها.. وإليكم المزيد:

الكثير من البلديات التي من المفترض بها تقديم الخدمات للمواطنين وتنظيم شؤونهم، أصبحت وظيفتها تنحصر في ضبط وتنظيم المخالفات، والقيام بالجباية فقط.. ويتناسى من يتربع على كرسي رئاستها مبرر إحداث هذه التقسيمات الإدارية المحلية، ألا وهو تقديم الخدمات للناس وتسيير شؤونهم.. ومن هذه البلديات على سبيل المثال لا الحصر، بلدية الحويز التابعة لمدينة السقيلبية والواقعة على بعد ١٥ كم منها في الجهة الشرقية من حوض الغاب.. ففي هذه القرية ما يزال رئيس البلدية هو نفسه منذ عام ١٩٩١، علماً أنه لم يقدم أية خدمة تذكر للأهالي تبرر بقاءه في منصبه هذا الزمن الطويل.. فالقرية لا طرقات فيها تؤمن الذهاب والإياب منها وإليها، وما هو موجود منها تم إنشاؤه قبل إحداث البلدية، وهو معبد بالحفر. أما الصرف الصحي فهو أشبه بالحلم البعيد، والحفر الفنية للتصريف ملأت أطراف المنازل، والروائح الكريهة تنبعث منها فتملأ الأرجاء تلوثاً.. وما تزال البلدية تعتمد عند الطوارئ صهريج شفط القاذورات الذي غالباً ما يكون معطلاً، الأمر الذي يفاقم المشكلة ويجعلها عصية عن الحل، ويصيب الناس باليأس، حتى أن بعض الأهالي راحوا يتندرون بأسى على أوضاعهم المزرية مؤكدين أنهم سيصابون قريباً عن بكرة أبيهم بـ«أنفلونزا الحفر الفنية».

وإذا ما سأل أحد أبناء القرية عن مصير مشروع الصرف الصحي المزمع تنفيذه، فالحجة والذريعة لتأخر التنفيذ حاضرة، وهي انخفاض منسوب أرض القرية، وبالطبع فإن هذا العذر غير مقبول، وكل مشكلة لها حل.

فقرية الحويز مؤلفة من ثلاث حارات وهي: الحويز القبلي والحويز الشمالي والحارة الغربية، والمنخفض منها هو الحارة الغربية فقط، فما المانع من تجزئة المشروع على مرحلتين أو ثلاث مراحل، مع ابتكار حلول للمنطقة المنخفضة، مع التذكير أن من يريد العمل يفكر بإيجاد الحلول وليس بتقديم الأعذار!

القضية برسم محافظ حماة للاطلاع وإجراء ما يلزم على جناح السرعة.. فإلى متى على القرية أن تبقى خارج التاريخ؟!

■ **عبد العزيز حسين**

واقع الطرق في ريف حماة المهمل

احتفلت العديد من دول العالم منذ سنوات بمرور أكثر من نصف قرن على خلو شوارعها من إشارات المرور، فهل نحتفل – في سورية– بإقامة أول إشارة ضوئية، أو عاكسة فسفورية، أو حتى لوحة تنبيه في قرى وبلدات الغاب تدل على وجود مطب أو منعطف على هذا الطريق أو ذاك؟ وهل نحظى بتوجيه متكامل يتضمن تسوية الحفر والشقوق والمحدبات الصناعية في شوارع ريفنا المهمل؟

إن الكثير من الحفر والمحدبات المنتشرة في طرقات الغاب كانت سبباً بموت العديد من المواطنين، وبخاصة في فصل الصيف حيث يتضاعف نشاط المواطنين، وطالما وقعت الحوادث المؤلمة التي أودت بحياة العديد من سكان المنطقة، وليس آخرها الحادث المؤسف الذي وقع على طريق قلعة المضيق - كفرنبودة المؤدي إلى خان شيخون، إذ توجد على هذا الطريق حفرة عمرها عدة أعوام تسببت بحوادث سير راح ضحيتها عدد من المواطنين، آخرهم فتاتان من آل درويش جرح معهما أربعة أشخاص من العائلة نفسها وهم في حالة خطرة، فعلى بعد أربعة كيلو مترات من بداية الطريق باتجاه بلدة كفر نبودة، وعلى منعطف خطر بجانب بئر «القدور»، تباغت حفرة الموت هذه التي تقع على منعطف أخفته بعض التعديلات، السائقين على غفلة منهم، فتؤدي لوقوع حوادث قاتلة..

والسؤال المطروح: كم يكلف إصلاح مثل هذه الحفرة؟

وليس طريق قلعة المضيق - جسر الشغور الذي يخترق المدينة بأفضل حالاً، ففيه الكثير من الحفر المشابهة، وما هو موجود في هذا المكان أو ذاك موجود في معظم الشوارع الريفية التابعة لمحافظة حماة.

وما يلفت النظر أن معظم فتحات تصريف مياه الأمطار أو الصرف الصحي بالإضافة لغرف تفتيش شبكات مياه الشرب المتوضعة في الطرقات العامة، أصبحت تشكل مهاوي خطيرة، يرتفع بعضها إلى أعلى من مستوى الطريق وينخفض بعضها الآخر إلى أدنى من مستواه بأكثر من ثلاثين سنتيمتراً، وبالتالي



فمن المؤكد أن هذا الوضع الشاذ سيؤدي إلى العديد من المشكلات الطرقية وحوادث السير، يساهم في زيادتها انعدام جسور المشاة أو الأنفاق، حيث يستعاض عن غيابها بالمحدبات الصناعية الإسفلتية، ومشكلات الطرق في حماة وسهل الغاب أكثر من أن تحصى أو تعد.

وببساطة إن معظم الطرق في الأرياف تفتقر لأدنى مقومات السلامة والأمان، ومعالجة مشكلاتها لا تساوي مقدار «هبشة» بسيطة ومستعجلة مما ينهبه هذا أو ذاك من الفاسدين، فما هي قيمة قسطل بيتوني ومترين من الإسفلت؟؟ إنها إجراءات بسيطة، ولكنها تدرأ الكثير من الآلام والمصائب، فهل من حملة طرقية تخفف من الآم المواطنين وتشعرهم بأنهم ما زالوا على أجندة المسؤولين في محافظة حماة؟!

■ **يامن طوبر**

زيادة الرواتب والأجور.. كم؟ وكيف؟ ومن أين؟

أثار موضوع زيادة الرواتب والأجور بمعدل ٣٥٪ حتى نهاية عام ٢٠١٠ الكثير من الأسئلة والاستفهامات في الشارع السوري ولدى المختصين والمتابعين وأهمها: هل ستغطي هذه الزيادة وأخواتها السابقة مساحة الـ ١٠٠٪ من الزيادة المطلوبة في الأجور خلال فترة تصل عملياً إلى ٥ سنوات؟ وهل ستغطي ارتفاع الأسعار الذي استمر خلال الفترة نفسها؟ وهل ستسير على الأقل بالسرعة نفسها التي يسير بها التضخم؟ وهل هذه الزيادة بمجملها والمخططة حسب الخطة الخمسية العاشرة ستردم الهوة السابقة بين الأجور والحد الضروري لمستوى المعيشة.. أم أنها لن تغير من الأمر شيئاً؟!

إن السؤال الحقيقي المطروح هو: ما علاقة الزيادة الاسمية للأجور بالزيادة الفعلية لها؟ لأن ارتفاع الأسعار والتضخم اللذين لا يختلف اثنان حولهما، يأكلان على قدم وساق هذه الزيادات في الأجور. وبهدف مناقشة هذه الإشكاليات مجتمعة ستسعى «قاسيون» بمساعدة عدد من الباحثين لفتح ملف معاناة الأجور أمام ارتفاعات الأسعار المستمرة، على أمل تسليط المزيد من الضوء على هذه المشكلة المستوطنة وسبل حلها.. وضيفانا لهذا العدد د. عابد فضلية نائب عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، ود. سنان علي ديب الأستاذ المحاضر في جامعة تشرين..

د.عابد فضلية:
من الخطورة أن تلجأ الحكومة إلى تمويل الزيادة عن طريق عجز الموازنة أو الاستدانة من الجمهور



لماذا تبالغ الحكومة السورية بتحميل نفسها (ولوحدها) عبء وتكاليف ترسيخ الجانب الاجتماعي لاقتصاد السوق الحر، في الوقت الذي تُهدي فيه مقدرات هذه السوق للقطاع الخاص دون مقابل؟

كثرت في الآونة الأخيرة تلميحات وسائل الإعلام الحكومي والخاص حول موضوع زيادة الرواتب والأجور، كما طُرحت التساؤلات وعبارات التشكيك لدى الصحفيين عن مدى جدية الحكومة في تنفيذها، وفيما إذا كان بعض المسؤولين الحكوميين سيتراجع عن تصريحاته بشأنها، والحقيقة هي أن مسألة زيادة الرواتب والأجور، ليست مجرد تصريحات ونوايا فردية لهؤلاء المسؤولين الحكوميين، بل هي بمثابة قرار سياسي تم اتخاذه على أعلى المستويات منذ نحو أربع سنوات، ويقضي بمضاعفة الرواتب والأجور بنسبة (١٠٠٪) خلال السنوات الخمس للخطة العاشرة، وبالتالي فهو هدف من أهداف هذه الخطة التي ينبغي على الحكومة تحقيقها حتى نهاية عام (٢٠١٠).

ومع تحفظنا على انخفاض و/أو عدم تحقيق نسب تنفيذ مرضية للكثير من أهداف الخطة الخمسية العاشرة، إلا أنه والحق يُقال بأن الحكومة قد نفذّت ما وعدت به في هذا الإطار، فرفعت الرواتب والأجور خلال السنوات الماضية من عمر الخطة بنسبة (٦٥٪)، وبقي عليها (كهدف سياسي – اجتماعي) أن تستكمل ما عليها برفع الرواتب والأجور بنسبة (٣٥٪) الباقية خلال سنة ونصف (أي خلال الزمن المتبقي من عمر الخطة الخمسية العاشرة)، لذلك (وبرأيي الشخصي)، أعتقد بأن ذلك سيتم، ليس فقط لأن زيادة الرواتب والأجور أصبحت ضرورة ملحة، بل أيضاً لأن ذلك سيُعدّ إنجازاً جزئياً يسجل لمصلحة الحكومة.

في إطار ذلك، وبالنظر إلى الواقع الاقتصادي والوضع المالي لخزينة الدولة، تظهر العديد من التساؤلات، منها:

مع وجود عجز في الموازنة العامة للدولة والتعثر الكبير الحالي والمُتوقع للكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية الاقتصادية الإنتاجية، فكيف ستتمكن الحكومة من تأمين المبالغ اللازمة لهذه الزيادة للرواتب والأجور؟

مع التوجه نحو نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أقره المؤتمر العاشر للحزب عام ٢٠٠٥، أي (من جهة) مع المزيد من التراخي الضريبي (التشجيعي) للقطاع الخاص، (ومن جهة أخرى): مع ازدياد الأعباء الحكومية في ظل هذا النهج (الحر) – (الاجتماعي)، كيف يمكن للخزينة العامة للدولة تغطية تكاليف متطلبات ترسيخ الجانب الاجتماعي لهذا النهج؟

لماذا تبالغ الحكومة السورية بتحميل نفسها (ووحدها) عبء وتكاليف ترسيخ الجانب الاجتماعي لاقتصاد السوق الحر، في الوقت الذي تُهدي فيه الحكومة مقدرات هذه السوق للقطاع الخاص دون مقابل، ونسأل أنفسنا: كيف يمكن أن يحوز القطاع الخاص على ما نسبته (٦٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا تتعدى مساهمة هذا القطاع نسبة (١٤٪) من إجمالي الحصيلة الضريبية. والمقصود بما نقول:

إذا كان على القطاع الخاص أن يتولى استثمار الجانب الأكبر من قطاعات الاقتصاد الوطني وبالتالي من عملية التنمية الاقتصادية، فإن عليه بالوقت ذاته أن يغطي ويتحمل المبالغ اللازمة لرفع الرواتب والأجور والجزء الأعظم من تكاليف الجانب الاجتماعي لعملية التنمية (التي يحصد ثمارها، وهذا من حقه)، وذلك بما يتناسب (على الأقل) مع نسبة مكاسبه وحصيلته منها، على أن يتم ذلك في إطار تشريعات مناسبة واستراتيجيات وسياسات اقتصادية حكومية تشاركية منهجية وصريحة وديمقراطية ترضى بها أطراف ومكونات المجتمع السوري كافة.

أما إذا أصرّت الحكومة (على فلسفتها) بتحميل نفسها (وإلى حد كبير أصحاب الرواتب والأجور والدخل المحدود) أعباء وتكاليف ترسيخ الجانب الاجتماعي لاقتصاد السوق، (وكذلك مبالغ تغطية زيادة الرواتب والأجور كافة)، فمن الخطورة بمكان أن تلجأ الحكومة إلى تمويل ذلك عن طريق عجز الموازنة أو الاستدانة من الجمهور بإصدار سندات الخزينة، فهي إن فعلت ذلك تكون قد أفلحت بتجاوز ثغرات آنية، ولكنها بالوقت نفسه تكون قد حفرت للاقتصاد والمجتمع السوري مطبات مستقبلية من الصعب تجاوزها بلا تكاليف أشد وطأةً على المدى الطويل.

وحول، فيما إذا كانت هذه الزيادة في الرواتب والأجور (٣٥٪) إن تمت خلال عام ونصف (المتبقية من عمر الخطة الخمسية العاشرة)، هي نسبة مقبولة لرفع سوية حياة المواطن السوري فالجواب هو:

كلا: إن هذه الزيادة ليست كافية لكي يُعوَّض للمواطن السوري عن انخفاض مستوى دخله الحقيقي خلال السنوات القليلة الماضية، ولا لتعويض القوة الشرائية للعائلة السورية، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، واضطرار العائلة السورية لتحمّل تكاليف إضافية لتغطية الأعباء الخدمية، وأهمها التعليمية والصحية المأجورة التي راح القطاع الخاص يتوسع بتقديمها مقابل تراجع الجهات الحكومة في تقديمها للمواطن بالكم والنوعية المناسبين، وهذه الأعباء تزايدت خلال الفترة الماضية بنسبة أكبر من نسبة ارتفاعات متوسط الدخل. وبرأيي إن زيادة الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص بنسبة (٢٠٠٪) هو الحد الأدنى اللازم الذي من شأنه إعادة الاعتبار للمستوى العيشي للعائلة السورية (بالمقارنة مع مستوى الدخل قبل نصف قرن)، ولكني أرى من جهة أخرى أن هذا غير ممكن حالياً، نظراً لواقع العجز في الخزينة العامة في هذه المرحلة، وللوضع الاقتصادي الصعب للقطاع الخاص، وبالتالي عدم القدرة على تحمل عبء هذه الزيادة المُرضية، بل ربما زيادة محدودة في الوقت الحاضر، علماً أن أسباب هذه الأوضاع غير المناسبة، يعود لعوامل منها ذاتية (كانخفاض الإنتاجية ومستوى القدرة التنافسية) ولعوامل أخرى موضوعية (نظراً للظروف الصعبة المحلية والإقليمية والعالمية المحيطة).

وفي كلمة أخيرة حول زيادة الرواتب والأجور يمكن إيراد النقاط التالية:

١ – بسبب ضعف قدرة الجهات الحكومية على ضبط الأسعار بشكل مرض وللأسباب المبينة أعلاه، لا يُنصح بالاستعاضة عن الزيادة العامة للرواتب والأجور بزيادة القوة الشرائية لأصحاب الرواتب والدخل المحدود بشكل (غير مباشر) لرفع قدرتهم الشرائية (وطلبهم الفعال)، والطريقة الأهم: بأن يتم دفع ربع أو نصف راتب إضافي كل ثلاثة أو ستة أشهر و/أو بالمرونة في إلغاء السقوف في دفع تعويضات طبيعة العمل والحوافز والمكافآت التي نصت عليها الأنظمة والقوانين النافذة.

٢ – إن زيادة الرواتب والأجور ليست مسألة حكومية حصراً ، بل هي من جهة مهمة تقع في معظمها على عاتق القطاع الخاص، وهي من جهة أخرى (لمصلحته)، حيث وفي ظل ضيق السوق المحلية السورية (٢٠ مليون مستهلكاً) ومحدودية القدرة على المنافسة والتصدير في الأسواق الخارجية، ليس من مصلحة القطاع الخاص في أن تبقى الرواتب والأجور، وبالتالي القوة الشرائية للشرائح الأعرض من المواطنين السوريين منخفضة، لأن في ذلك تضييق لحجم واستيعاب السوق المحلية، والتي ما زالت هي الأهم للمنتج والتاجر السوري، لذلك فإن تغذية الدخول لهذه الشرائح مَن شأنه أن يُغذي أيضاً الطلب الكلي الفعال ويحرك عجلة الاقتصاد والاستثمار التي يقودها ويقطف ثمارها القطاع الخاص. ◄◄

د. سنان علي ديب:
يجب تمويل الزيادة من عائدات مكافحة الفساد والهدر والتهرب الضريبي



التجارب السابقة أثبتت أن القطاع الخاص يزيد الأسعار بمستوى أعلى من زيادة الأجور قبل حصول العمال والموظفين على أية زيادة..

كثر في الأيام القليلة الماضية الحديث حول نية الحكومة زيادة الرواتب بمعدل ٣٥٪ حتى نهاية الخطة الخمسية العاشرة عام ٢٠١٠، هذا الحديث الذي شهد ردات فعل مختلفة حسب التجارب السابقة لزيادات الرواتب منذ عام ٢٠٠١، وما رافق هذه الزيادات من زيادة في الأسعار أدت لانخفاض مستوى معيشة أغلب المواطنين، الذين أصبحوا ينظرون لكل زيادة بالرواتب على أنها تؤدي إلى النتيجة ذاتها. ثم إن أغلب الزيادات لم تمنح بالنسبة نفسها للقطاع الخاص المنظم، ولم تمنح للأغلبية العظمى من العمالة غير المسجلة في التأمينات الاجتماعية، ولكن يمكننا القول إن الظروف الموضوعية المحلية والخارجية التي كنا نعاني منها خلال فترة الزيادات السابقة تختلف بشكل كبير عن الظروف الحالية، ففي السنوات القليلة الماضية كانت الامبريالية العالمية وممثلتها قد وصلتا أوج العدوانية وهما تمارسان سياسة الإرهاب والترهيب من أجل القضاء على كل فئة سياسية مقاومة، ومن أجل استئصال أي فكر سياسي واقتصادي يخالف التوجه العالمي المعولم أمريكياً... أما الظروف الحالية فمختلفة كلياً بعد أن وصلت الأفكار المعولمة إلى أزمة حقيقية انعكست على بنية وتكوين المجتمعات الرأسمالية وأدت إلى مشاكل حقيقية اقتصادية واجتماعية وإيديولوجية، تجلت ركوداً وكساداً وانكماشاً، وأدت إلى خلل كامل في النظام المصرفي العالمي، وإلى إفلاس الشركات المالية ومؤسسات التأمين، وانهيارات في الاختراع المعولم (البورصة) في معظم الدول.. الأمر الذي أدى إلى تفشي الفقر والبطالة، وبالتالي حاولت هذه الدول نقل هذه الأزمات إلى الدول النامية ومحاربة الدول التي تنافسها مهددة استمرارية هيمنتها العالمية. وأدت الأزمة إلى استخدام الدول الامبريالية أدوات اقتصادية كانت تحرمها مثل التأميم وتدخل الدولة والاستثمارات الحكومية والحمائية، وبالتالي سقط الجدار الإيديولوجي الذي يقول: «السوق تنظم نفسها.. والقطاع الخاص هو الذي يعقلن الحياة الاقتصادية العالمية».. وبالتالي أصابت هذه الأزمة البنية الفكرية للنظام الليبرالي الجديد الذي كان هناك مسارعة لتطبيق إملاءاته عندنا؟

لاشك أن طرح زيادة الرواتب بمقدار ٣٥٪ حتى ٢٠١٠ هو تأكيد أن الخطة الخمسية العاشرة سائرة إلى التنفيذ الكامل، ونتمنى أن تكون أرقام المؤشرات النهائية لها متطابقة مع الأرقام الأولية التي وضعت الخطة على أساسها والتي لم تصل إلى المبتغى، وخاصة في مجالي مكافحة الفقر والبطالة، اللذين ازدادا خلال الفترة الماضية.. وهنا نقول: إن كان الطرح في الوقت الحالي عبارة عن التفات وزيادة اهتمام في البنيان الداخلي وتجاوز المطبات السابقة والاعتراف بالأخطاء من أجل تجاوزها، فهذه نقطة رائعة، لأن التصدي لأية مشكلة يبدأ من الاعتراف بها. وإن استثمار الإمكانات الموجودة بعقلانية وموضوعية لا يدع مجالاً للنقد أو الخلاف، وبالتالي الطرح مناسب من حيث التوقيت، ولكن يجب التنويه بأنه إذا كان المقصود زيادة المستوى المعيشي للمواطنين بمقدار ٣٥٪ بالإضافة إلى الترفيعة الدورية في السنة القادمة، فهذا هو المطلوب لأن هذا يعني أن الدولة ستعود إلى أسلوب التدخل من أجل تثبيت الأسعار، وبالتالي تكون الزيادة حقيقية، التجارب السابقة أثبتت أن القطاع الخاص يزيد الأسعار بمستوى أعلى من زيادة الأجور قبل حصول العمال والموظفين على أية زيادة، أما حين انهارت وانخفضت الأسعار بسبب الأزمة العالمية لم يخفض هذا القطاع أسعاره، لذلك فأية زيادة لا تقترن بتدخل الدولة لتثبيت الأسعار ليس حتمياً أن تؤدي إلى زيادة مستوى معيشة المواطنين، وإنما قد يحصل العكس.

ماذا بخصوص العمالة في القطاع الخاص؟

الحكومة تستطيع أن تفرض الزيادة على القطاع العام، ولكن ماذا بشأن القطاع الخاص والعمال غير المنضمين للتأمينات الاجتماعية أو العاطلين عن العمل أو الفقراء؟ وماذا بخصوص هذين المؤشرين اللذين ضمن الرؤية السابقة سوف يزدادان في ظل قطاع عام لا يتطور وفي ظل قطاع خاص لم يستطع استيعاب إلا القليل من العمالة الداخلة إلى سوق العمل؟ إن زيادة الرواتب لن تحل مشاكل هؤلاء، وخاصة الأجيال الشبابية التي أصبحت تعاني من مشاكل جديدة نتيجة البطالة التي أدت إلى ظهور مشاكل اجتماعية كالعنوسة والانحرافات الاجتماعية الخطيرة نتيجة عدم القدرة على تأمين الاستقرار والذي يزداد صعوبة مع مشكلة السكن؛ حيث اتكلت الدولة على القطاع الخاص ليلعب دوراً من أجل حل هذه الأزمة؛ ولكنه أدى إلى تأزيم هذه المشكلة بدلاً من حلها من خلال المضاربات التي أدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وهي ماتزال مرتفعة حتى الآن بالرغم من الركود وقلة الطلب، والسبب كما نرى يكمن في العقلية التجارية السائدة.

إن الزيادة كنسبة تؤدي إلى زيادة التفاوت في الرواتب بين المواطنين، وبالتالي يفضل أن تكون كتلة معينة لجميع الموظفين، وإن تجزئة الزيادة إلى ثلاثة أقسام في حال عدم القدرة على تثبيت الأسعار سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار وتضخم كبير يؤديان إلى انخفاض مستوى المعيشة، وهنا نقول لماذا لا تأتي الزيادة بأسلوب الصدمة المفاجئة السعيدة للمواطنين على عكس الأسلوب الذي تم التعامل به عند فرض رفع أسعار الوقود أو زيادة أسعار السماد وما أديا إليه من نتائج كارثية على المواطن وعلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؟ وكذلك يخشى أن تكون الزيادة مترافقة بسياسات اقتصادية مقوضة لها كما حدث عندما ترافق تخفيض سعر المازوت ٢٠٪ بارتفاع جنوني لأسعار الأسمدة، وهو ما انعكس على الأمن الغذائي وعلى الإنجازات التي حققت الأمن الغذائي كمثال يحتذى به على المستوى الإقليمي والعالمي، وبالتالي لم يشعر المواطن بهذا التخفيض في سعر المازوت.

وكذلك لابد من التنويه أن الزيادة ستحصل في ظل الظروف الحالية التي يمر بها القطاع العام، وخاصة الصناعي، حيث لم يحسم موضوع إصلاحه، وخسائره بازدياد مع زيادة عبء العمالة الفائضة فيه، وزيادة خسائر الشركات المخسرة وتخسير بعض الشركات وتقليل أرباح الشركات الرابحة.. فكيف سنمول هذه الزيادة؟ هل نمولها عبر زيادة عجز الموازنة، أم عن طريق التقليل من الإنفاق الاستثماري؟

أعتقد أن الأفضل هو الاستمرار في سياسات مكافحة الفساد والهدر والتهرب الضريبي، هذه السياسات التي إن تابعت مسارها وفق رؤية صحيحة وأسلوب مناسب ومن خلال مؤسسات ذات تجربة ناجحة في هذا المجال، ستؤدي إلى فوائض في الموازنة قادرة على تمويل زيادة بأضعاف النسبة المذكورة، حيث هناك حديث أن الفساد والهدر والتهرب الضريبي تكلف البلاد ما بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من الناتج المحلي، وبالتالي فإن سياسة زيادة الرواتب ضرورية ومفيدة إن اقترن تنفيذها بسلسلة من السياسات الاقتصادية والمالية والإدارية عبر تدخل قوي للحكومة في إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالتجربة أثبتت أن العقلانية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق على المستوى الكلي دون تدخل الدولة، وأن النظام الرأسمالي الليبرالي لا يمكن أن يحقق العقلانية في الاقتصاد الكلي لأنه لا يسعى إلا للربح ولو على حساب التوازنات الاقتصادية الكلية، وأية زيادة في الرواتب لا تؤدي دورها في العملية الإنتاجية هي مفرغة من مضمونها، لذلك فالإصلاح الإداري مطلب حتمي، ويجب عودة دور الدولة بقوة في الاستثمار الأمثل للإمكانات المتوفرة سواء في القطاع العام أو الخاص بما يحقق المنفعة المتبادلة، وبما يؤدي لتحقيق النتائج الاقتصادية الكلية المعلن عنها والمخطط لتنفيذها. ■

اقتصاد السوق الاجتماعي على طاولة البحث..

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية جلسة حوار دعت إليها نخبة من الاقتصاديين السوريين لمناقشة «اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق»، وجاءت مداخلات الباحثين الاقتصاديين المتتالية لتشير بوضوح إلى أن اختلاف الرؤى حول أصل هذه التسمية لم يمنع من التوافق على أن ما تم من إجراءات تحت عنوان «اقتصاد السوق الاجتماعي» لم يساهم إلاّ في تعميق سوء الأوضاع الاجتماعية في البلد، أي باختصار وبما أن الأمور تقاس بنتائجها: أتت الرياح بما لم يشته الذين فتحوا النافذة أول الأمر.
دار النقاش مساء الثلاثاء ٢٠٠٩/٧/١٤ في إحدى قاعات مكتبة الأسد، بلغة اقتصادية لونت السياسة حروفها، وكانت «قاسيون» حاضرة، وفيما يلي بعض ما جاء من كلام المحاورين:

د. عيسى درويش:
أين حصة الكادحين من العملية الإنتاجية؟



تناول د. عيسى درويش الموضوع موضحاً أن حزب البعث العربي الاشتراكي طرح مبدأ الاشتراكية كشيء منبثق عن الأيديولوجيا دون شك، وذلك ضمن إطار مشروعية الحزب لقيادة البلد، وأن اقتصاد السوق الاجتماعي ليس نظرية وإنما هو نهج، وأي نهج يثبت فشله يجب أن يغير و..«أنا أنطلق من اعتباري مواطناً أتساءل: من هم الناس الذين يسهمون في العملية الإنتاجية؟ أي من يصنع مكونات الناتج الإجمالي؟ وما هي حصص قوى الإنتاج من الناتج الإجمالي؟ أنا بالنسبة لي كإنسان يدعي بأنه يقود الكادحين وله مشروعية في ذلك نالها من الحزب القائد في هذا الموضوع، وطالما أنني حائز على المشروعية السياسية لأتبنى مصالح هؤلاء التي عبر عنها في المؤتمر القطري العاشر، فأنا أسأل في هذه النقطة من التاريخ: أين حصة هؤلاء من العملية الإنتاجية؟ أي أين يذهب الريع أو الربح الاقتصادي الناتج؟ لا يعقل أبداً أن أدعي بأنني اشتراكي وضمن اقتصاد اجتماعي إذا كان ٩٥ ٪ من الناس الذين يصنعون العملية الإنتاجية ينالون ٥ ٪ فقط من هذا الناتج، بينما هناك ٥ ٪ تأخذ ٩٥ ٪، هناك خلل وهو في تقديري كبير جداً ولا يجوز إهماله».

وتابع د. درويش: إن الاقتصاد السوري الآن يمشي نحو الليبرالية والاقتصاد الرأسمالي، وبالتالي فإن الحكومة تغتال أو تحاول أن تسيطر على كل شيء في البلد بما في ذلك رقابتنا الحزبية التي نستمد بها مشروعيتنا لنحافظ مع كل الأحزاب وأصحاب المصلحة في البلد على ازدهار الوطن وكماله.. لقد آن الأوان لكي نجلس كمحبين لهذا الوطن- وفي تقديري إن القيادة السياسية ستقوم بذلك غداً أو بعد غد- لأن الحزب أعطى في المسافة بين مؤتمرين قطريين شيئاً من حرية العمل لامتحان مسار (نهج اقتصاد السوق الاجتماعي)، ويجب أن نحدد تماماً إلى أين يجب أن نسير. وفي تقديري إن هناك أموراً عديدة كابحة، فهناك أمور نتمناها و أمور أكبر من الأمنيات، فحتى الآن لم نصل إلى مستوى الدولة الحديثة التي وصلت إليها الدول الأوروبية التي تبنت الاشتراكية الديمقراطية أو ما يسمى اصطلاحاً باقتصاد السوق الاجتماعي. ■■

د. قدري جميل:
الفاقد الاقتصادي المرتفع وحجم الفساد لم يعودا يسمحان بالتقدم



وبين د. قدري جميل في مداخلته أن الكلام عن نهج اقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يتم وفق قاعدة «الأمور تقاس بنتائجها وليس بشعاراتها»، وأضاف: أن السياسية الاقتصادية المطبقة حالياً في سورية والتي مضى على البدء فيها الكثير لم تحقق شيئاً من شعاراتها، ولنأخذ الفقر والبطالة والنمو، فقد كانت معدلات الفقر في سورية وفق تقرير الأمم المتحدة مع بداية الخطة العاشرة ١١٪ من السكان في الحد الأدنى، وفي الحد الأعلى ٣٠٪، واليوم وصلنا إلى ١٤٪ كحد أدنى والحد الأعلى أصبح ٤٤٪، وكان نصيب قطاع المال من النمو ٣٠٪ ولكن قطاعات الإنتاج السلعي كان نموها سالباً، وهذا يفسر نسب التضخم لأن الكتلة النقدية تنمو بوتائر أعلى بكثير من الكتلة السلعية التي لا تنمو أصلاً، أما البطالة فلا داعي للحديث عنها لأن أحداً لا يتبجح بتحقيق انتصارات على هذه الجبهة، ولكن قد يقول البعض إنه لابد من هذه المشكلات لأننا نمر بمرحلة انتقالية، والسؤال: هذه التراجعات في مجال النمو والفقر والبطالة هل هي سمة مؤقتة لعملية الانتقال أم هي صفة لها علاقة بالبنية العضوية للسياسات الاقتصادية المطبقة في البلد؟

وتابع د. جميل: إن مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي مصطلح توفيقي وهو أمر مشروع ومبرر ضمن لحظته التاريخية فقط، فهذا المصطلح التوفيقي كان له ظرفه التاريخي المحدد، وهو ظرف ما قبل الأزمة، واليوم هناك أزمة عالمية عميقة لها دلالاتها التي يجب أخذها بعين الاعتبار مع نتائجها والدروس التي وفرتها، وهذا ضروري لنتمكن من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي نتبناها بشكل أعمق وأكثر صحة، فاليوم أصبح الوقت ملائماً لبحث هذه النقطة لأن العالم لم يقف عند عام -٢٠٠٥ سنة عقد المؤتمر القطري العاشر- فنحن اليوم في عام ٢٠٠٩ وفي طريقنا إلى ٢٠١٠، وهناك نتيجتان هامتان أولهما: أن نموذج اقتصاد السوق الليبرالية انهار عملياً، وأنا أؤكد أنه ليس هناك لدى الدول التي تعاني الأزمة مخرج بالمعنى التقليدي المعتاد، والمشكلة الثانية هي أن كل النموذج النظري الذي استند إلى النظرية النقدية خلال قرون قد انهار، لأن جذور الأزمة عائدة إلى النظرية النقدية (النقودية) التي كانت تجد الحلول للأزمات، والكنزية كانت في مرحلة تاريخية معينة إحدى حلولها، وستؤكد الأيام اللاحقة ما أقول حيث سترون لأول مرة في التاريخ نظرية عمرها أكثر من ٢٠٠ عام تنهار، والدليل على ذلك هو ما يجري من لغط كبير حول فشل الاقتصاديين الغربيين بالتنبؤ بالأزمة الحالية، أي حول فشل علم الاقتصاد، وتحديداً علم الاقتصاد الذي استندوا إليه بنسخته النقدية فأثبت فشله التام. إننا في وضع جديد، فالعالم ينتقل معرفياً وفكرياً وعملياً إلى وضع جديد، وما كان توفيقياً وصالحاً عام ٢٠٠٥ أصبح اليوم غير صالح، ويجب اليوم أن نبني على ما هو آت.

ورأى د. جميل أن مشكلة سورية ليست في التخطيط المركزي، إذ لم يكن لدينا تخطيط مركزي، بل كان في سورية نموذج مشوه عن اقتصاد السوق، والدليل هو الفساد الذي يعد أجلى أشكال اقتصاد السوق المشوه، إذ يجري التحكم بالعرض والطلب بشكل مصطنع لتأمين أرباح أولئك الموجودين في المواقع التي تسهل لهم الحصول على امتيازات، ولكن نتائج النمو والعدالة الاجتماعية التي كان يحكى عنها في المرحلة التي توسم بالتخطيط المركزي تفوق بمرات النتائج التي تتحقق في هذه الأيام، رغم كل ما يقال عن سلبيات المرحلة السابقة. ولكن يجب الإشارة إلى أننا خلال الفترة الماضية أخطأنا بعلاقة الاقتصادي بالاجتماعي، إذ خفضنا الفعالية الاقتصادية على المستوى الجزئي ما أدى إلى تخفيف الفوائض على المستوى الكلي، والمطلوب هو رفع الفعالية للحد الأقصى على المستوى الجزئي لتأمين الفوائض الضرورية على المستوى الكلي لتأمين المهمات الاجتماعية المنوطة بالدولة، والذي يمنع هذه الفعالية هو الفساد بالدرجة الأولى والثانية والثالثة.. لأن ما يذهب من فاقد اقتصادي باتجاه الفساد هو بحدود ٣٠٪ من الدخل الوطني، وهذه النسبة يمكن أخذ نصفها وإضافته للتراكم، ونصفها الآخر يضاف إلى الأجور، وهذا يضاعف الاستهلاك عملياً، فهناك فاقد اقتصادي مرتفع وحجم الفساد في الاقتصاد الوطني لم يعودا يسمحان بالتقدم إلى الأمام، لا على مستوى النمو ولا على مستوى جبهة العدالة الاجتماعية فالفساد أصبح معيقاً بكل المعاني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتطور اللاحق للبلاد، وهذه هي العقدة الأساسية التي ما لم تحل فلن يحل أي شيء آخر. ■■

د. فضلية: هل صفة الاجتماعي هي بديل كامل للنهج الاشتراكي؟

د. عابد فضلية أوضح أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو عبارة عن نهج تم إقراره في المؤتمر القطري العاشر للحزب ولم يعد مجرد فكرة، وتابع: اقتصاد السوق الاجتماعي يعني نظرياً التوفيق ما بين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية، ما بين المبادرات الفردية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بما يضمن توجيه المبادرات لخدمة المصلحة العامة، كونه عقداً اجتماعياً بين قوى المجتمع. ويجب الاعتراف بأن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ما يزال غامضاً في حدوده وأبعاده وأغراضه بالنسبة للحالة السورية، والأهم هو غياب الاتفاق على هذا المفهوم وعلى وظائف ومهام ومسؤوليات الفرقاء الشركاء في المجتمع ضمنه، لذلك فقد تباينت مواقف ووصفات ونصائح وبرامج أصحاب الفكر الإصلاحي في سورية بمقدار ما يكتنف هذا المصطلح من غموض، وثمة فرق كبير بين أهمية تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي وبين توفير المقومات اللازمة والسليمة لتطبيقه ولنجاح هذا التطبيق، فالحل الناجح ليس في الفكرة فقط- حتى وإن كانت سليمة.

وتابع د. فضلية متسائلاً: هل صفة الاجتماعي هي بديل كامل للنهج الاشتراكي؟ أم أن الصفة الاجتماعية لاقتصاد السوق تنسجم مع اقتصاد ذي توجه اشتراكي، أم أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو مرحلة انتقالية إلى اقتصاد ذي توجه اشتراكي؟ أم ليس هناك علاقة بين هذا الاقتصاد والاشتراكية؟.. ما هو النموذج النظري الذي يتم، أو الذي يجب أن يتم الأخذ به في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها البلاد؟ وهل يتم الإعلام حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي بما ينسجم فعلاً مع هذا المفهوم؟ والأهم هل التشريعات والإجراءات التي يتم اتخاذها وتنفيذها منسجمة مع فلسفة وأهداف اقتصاد السوق الاجتماعي؟. كما أكد د. فضلية في معرض حديثه أن اقتصاد السوق الاجتماعي ليس نظاماً، مبيناً أن الاجتماعي هي صفة لاقتصاد السوق الحر يكتسبها عندما يصل إلى مرحلة متقدمة من التطور، وأنهى مداخلته بالقول إنه لا توجد وصفة جاهزة لاقتصاد السوق الاجتماعي. ■■

د. منير الحمش:
الأزمة في الاقتصاد السوري بدأت قبل الأزمة العالمية



د. منير الحمش الذي ترأس جلسة النقاش، وبعد أن تطرق إلى الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها وما استتبعته من إجراءات حكومية جزئية أو كلية حول العالم، أوضح أن سورية كغيرها من البلدان النامية تأثرت وستتأثر بالأزمة وتداعياتها، لكنه رأى «أن الأزمة في الاقتصاد السوري بدأت قبل الأزمة العالمية التي زادت من أزمة الاقتصاد السورية بطبيعة الحال، والسبب في الأزمة السورية يعود إلى السياسات الاقتصادية المتبعة والتي جاءت تحت عنوان التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وفقاً لقرار القيادة السياسية في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهذا يطرح أسئلة جادة حول مفهوم الاقتصاد الاجتماعي، وحول ما إذا كانت السياسات الاقتصادية المتبعة في سورية تعبر عن هذا المفهوم وعن مضامينه. إن مصطلح أو تعبير اقتصاد السوق الاجتماعي هو مصطلح توفيقي، فهو يجمع بين السوق والمجتمع، وكلا التعبيرين يعد من التعابير المحببة لدى جانب أو أكثر في الأوساط الاقتصادية ولدى المفكرين الاقتصاديين، وتعبير السوق هو تعبير محبب في الفكر الليبرالي، بينما المجتمع هو تعبير عزيز على قلب الاشتراكيين، ذلك أن تعبير اقتصاد السوق الاجتماعي كتعبير توفيقي يخفي وراء جاذبيته التباساً في المضمون والمفهوم وفي السياسات الإجرائية، ما يوقعه ضحية التنوع في النظريات الاقتصادية واستخداماتها وتوجهاتها، كما يجعله في العديد من الحالات يستخدم لتحقيق أغراض مختلفة، قد تكون متعارضة، مما يضعه في حالة عدم توازن بين المقاربة النظرية والمقاربة البراغماتية، فبعد مضي أربع سنوات على قرار القيادة السياسية بالتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، ما يزال الجدل دائراً بين النظرية والتطبيق، بين المفهوم العلمي لمدرسة اقتصاد السوق الاجتماعي وبين التطبيق الذي تعبر عنه السياسات الاقتصادية المعتمدة من الحكومة. ■■

د. مطانيوس حبيب:
العامل والفلاح والموظف يتحمّلون.. والرأسمالي يهرّب الأموال

طرح د. مطانيوس حبيب سؤالاً عدّه من الأسئلة الهامة التي طرحتها طاولة الحوار: لماذا قرر المؤتمر السير بنظام السوق الاجتماعي؟ ورأى أن هناك عاملين: الأول: عدم نجاح التخطيط المركزي في سورية ورفع شعار الاشتراكية لتحقيق الهدف الذي يريده حزب البعث العربي الاشتراكي، والثاني: عند اختيار موضوع اقتصاد السوق الاجتماعي تم اختياره لإعطاء الطمأنة للداخل والخارج بأن سورية تسير باقتصاد السوق دون إهمال الجانب الاجتماعي، وهاتان المسألتان أساسيتان في فهمنا لمقولة اقتصاد السوق الاجتماعي.

وأبدى د. حبيب اعتقاده بأن البحث بين النظرية والتطبيق في الظروف السورية هو بحث عقيم، لأن ما يتم تطبيقه في سورية لا يرتبط أصلاً مع نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وأضاف: أنا أعتقد أن «هناك تضليلاً للقيادة السياسية»، و«الحكومة تعطي للقيادة السياسية معلومات غير دقيقة» حيث تطلب الحكومة منحها بعض الوقت «لأن الولادة لها آلام، ويجب تحملها، ولكن الغريب أنه يجب أن يتحملها العامل والفلاح والموظف، بينما الرأسمالي يجمع أمواله ويضعها في الخارج، وأنا أتكلم الآن من وجهة نظر اقتصادية». وأضاف أن اقتصاد السوق الاجتماعي ليس بديلاً للاشتراكية وإنما هو اشتراكية معدلة وفقاً للواقع الذي نعيشه، وإذا فهمناه غير ذلك فكأننا تراجعنا عن الاشتراكية إلى اقتصاد السوق. ■■

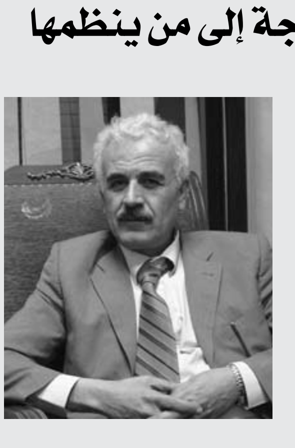
د. محمد توفيق سماق:
كلمة «اجتماعي» في «اقتصاد السوق الاجتماعي» مقصودةً بذاتها



وبدوره تقدم د. محمد سماق بمداخلة أكد فيها أن فهمه لاقتصاد السوق الاجتماعي يتلخص في عبارة «من السوق بقدر الممكن ومن الدولة بقدر الضرورة»، وهذا يعني أن يتم السماح لقوى السوق بأن تفعل فعلها إلى أوسع حد ممكن، وكلمة (ممكن) هذه إنما تحددها مقتضيات العدالة الاجتماعية.

وبالنسبة لكيفية اعتماد هذا النموذج في سورية قال د. سماق: إن القيادة قدمت في المؤتمر القطري تقريرها الاقتصادي الذي كان جزء منه عبارة عن تحليل للوضع الاقتصادي الراهن، وجاءت فيه توصية واضحة مقدمة للحكومة بالتوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي والتشجيع على الاستثمار.. وجرت حوارات واسعة ومتشعبة بعد طرح هذا التقرير، وطالب العديد بأن المطلوب ليس فقط اقتصاد سوق وإنما اقتصاد سوق اجتماعي، فكلمة اجتماعي يحاول البعض أحياناً تصويرها على أنها جاءت إضافة لا لزوم لها، وهذا الكلام ليس صحيحاً، فهذه الكلمة كانت مقصودةً بذاتها في المؤتمر وليست إضافة أبداً، فربطت عملية التحول بالقضية الاجتماعية وقضية العدالة. ■■

د. حيان سلمان: الأسواق بحاجة إلى من ينظمها



أما د. حيان سلمان فأعرب عن اعتقاده بأن اقتصاد السوق الاجتماعي ليس جمعاً جبرياً بين اقتصاد السوق والصفة الاجتماعية، بل هو نهج اقتصادي جديد اعتمدته القيادة حتى لا تلتهم الدولة المجتمع، وتكبر على حسابه كما حدث في الاتحاد السوفييتي، أو حتى لا تكون الأمور للأسواق وانطلاقتها لأن الأسواق بحاجة إلى من ينظمها، وعلى هذه القاعدة تم اعتماد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يمكن تعريفه بأنه نهج «الأسواق وانطلاقتها والدولة وتوجهاتها»، وبالنسبة للتطبيق رأى د. سلمان أن التطبيقات التي أجرتها الحكومة للوصول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ليست على المستوى المناسب ولكن لا يمكن القول إنه لا وجود للتطبيق أيضاً. ■■

عربدة صهيونية جديدة: «قانون أو استفتاء للانسحاب من الجولان»!



في تصعيد استفزازي إسرائيلي جديد قال مسؤول في سلطات دولة الاحتلال أواسط الأسبوع الماضي إن لجنة من «مجلس الوزراء» أقرت مشروع قانون «قديم» يستلزم موافقة ثلثي الكنيست، أو إجراء استفتاء عام قبل أي «انسحاب» من الجولان السوري المحتل.

ويتعين أن يجتاز «الإجراء» الذي تسميه وسائل إعلام الاحتلال «مشروع قانون الجولان» عدة عمليات تصويت قبل أن يصبح قانوناً، علماً بأنه طبقاً «للقوانين الإسرائيلية الحالية»، تعد الحكومة هي «صاحبة السلطة الوحيدة في تحديد شروط أي معاهدة للسلام» ولكن اللجنة الوزارية للشؤون القانونية التي يرأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سبق لها أن اتخذت قراراً بتأييد المشروع المذكور الذي يحد من صلاحياتها، بالتزامن مع وصول المبعوث الأمريكي فريدريك هوف إلى المنطقة حيث قيل إن هدفه هو السعي إلى استئناف ما يسمى بـ«محادثات السلام السورية-الإسرائيلية»!

خطيئة روبرت مكنمارا المزدوجة: الدول المنهوبة دفعت الثمن!

◄ **داميان مييه - إيريك توسان**
ترجمة قاسيون



قبل بضعة أيام، توفي روبرت مكنمارا عن ثلاثة وتسعين عاماً، لكن الجمهور العريض لا يعرفه جيداً، على الرغم من أن نشاطه بين العامين 1961 و1981 ساهم في صنع الاقتصاد العالمي الحالي. وفي وقت تقدير الحصيلة، من المهم للغاية فهم مدى الأضرار التي تسبب بها عمله، المستند إلى ثلاثية «التجارة والحرب والديون».

كان مكنمارا أول رئيس مجلس إدارة لشركة صناعة السيارات فورد متعددة القومية من خارج عائلة فورد، لكنه لم يبق في ذلك المنصب سوى خمسة أسابيع، حيث عينه الرئيس الأمريكي جون كنيدي (1961 -1963) وزيراً للدفاع، وبقي في منصبه ذاك في عهد الرئيس ليندون جونسون (1963 -1968). مكنمارا هو أحد الصناع الرئيسيين للعدوان العسكري الأمريكي على فيتنام، وكثيراً ما أطلق على تلك الحرب لقب: «حرب مكنمارا». وقد مارس ضغوطاً متواصلة ليرسل إلى فيتنام مزيداً من القوات العسكرية، فاق مجموعها نصف مليون جندي.

بين العامين 1961 و1975، لقي مليون مقاتل شيوعي فيتنامي وأربعة ملايين مدني حتفهم. بعد سنوات من ذلك، اعترف مكنمارا بأخطائه: «نحن، أعضاء إدارتي كنيدي وجونسون المشاركين في القرارات المتصلة بفيتنام [...] أخطأنا .. أخطأنا بشدة».. بل أضاف: «لم أكن قد زرت الهند الصينية أبداً، ولم أكن أفهم شيئاً عن تاريخها ولغتها وثقافتها وقيمها. لم أكن أفقه شيئاً عنها. [...] حين تعلق الأمر بفيتنام، كنا في وضع تقرير سياسة تخص أرضاً مجهولة[1]»..

في العام 1968، حين أصبح الوضع غير قابل للاحتمال بالنسبة للولايات المتحدة، تم تعيين مكنمارا رئيساً للبنك الدولي، حيث عمل كرسول يواصل حملة مناهضة للشيوعية. يعد استلامه لهذا المنصب نقطة تحول حقيقي بالنسبة للبنك الدولي الذي سرع عملية الاستدانة واستخدمها كسلاح جيوسياسي حقيقي. بين العامين 1968 و1973، منح البنك الدولي قروضاً تزيد قيمتها عن كل الفترة الواقعة بين العامين 1945 و1968. وقد حث بلدان الجنوب على الاقتراض بكثافة لتمويل تحديث آلياتها التصديرية وربطها بالسوق العالمية ربطاً وثيقاً. في الواقع، دفع مكنمارا بلدان الجنوب للخضوع إلى الاشتراطات المرتبطة بهذه القروض، إلى قبول بنى تحتية لا لزوم لها، وميزانيات اجتماعية غير كافية، وسدود باهظة الكلفة في محيط منهوب، وديون هائلة...

الطعم المستخدم: سيولة توضع في تصرف الحكومات القائمة دون أية آلية لمكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة. مقابل هذه السيولة، قبلت الحكومات معظم توصيات البنك الدولي.

لمن منحت هذه القروض؟ في أوج الحرب الباردة، عمل البنك الدولي على التصدي للنفوذ السوفييتي ومختلف المحاولات الوطنية والمناهضة للإمبريالية. ومثلما أشار إليه تقرير للجمعية الوطنية الفرنسية، تمثل «دوره في جعل مستهلكي العالم الثالث خاضعين لمنتجات العالم الغربي[2]». كانت الإستراتيجية مزدوجة. فمن جانب، دعم البنك الدولي الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في مختلف مناطق الكوكب (موبوتو في زائير، سوهارتو في إندونيسيا، ماركوس في الفيليبين، دكتاتوريات البرازيل والأرجنتين...).. لتعزيز منطقة النفوذ الأمريكية؛ ومن جانب آخر، أقرض البنك الدولي على نحو مشروط بلداناً كانت تحاول تطبيق سياسات تقطع مع النموذج الرأسمالي المسيطر، بهدف الحصول على حق النظر في سياساتها الاقتصادية. جهد مكنمارا إذاً لإيقاف تطوير سياسات مستقلة، ولإعادة عدد من الزعماء الذين ابتعدوا عن القوى الصناعية الكبرى إلى حظيرة تلك القوى (عبد الناصر في مصر، نكروما في غانا، مانلي في جامايكا، سوكارنو في إندونيسيا ...)[3].

في مطلع ثمانينات القرن العشرين، عانت بلدان الجنوب المثقلة بالديون من الارتفاع الهائل في أسعار الفائدة ومن تدهور أسعار المواد الأولية، فقامت بزيادة إنتاجها منها تصاعدياً لتسديد ديونها، لكنّ المنافسة كانت كبيرة لأن الطلب لم يتزايد في بلدان الشمال. أثناء اللعبة، تغيرت القواعد فجأةً، وكانت العواقب خطيرة على شعوب الجنوب التي أرغمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على استنزاف نفسها تماماً لتسديد الدائنين الأثرياء.

لم يفعل أحد شيئاً لتخفيف الصدمة، وكان كبار أصحاب الأموال قد عرفوا في وقت باكر أن أزمة الديون سوف تحدث. أثناء سبعينات القرن العشرين، كانت للبنك الدولي لغتان، إحداهما رسمية، موجهة للجمهور وللبلدان المدينة، تنفي أي موجب للقلق وتزعم أن المشكلات المحتملة ستكون قصيرة الأمد؛ والأخرى منذرة، كانت محصورة وراء الأبواب المغلقة أثناء النقاشات الداخلية[4].

على سبيل المثال، أكد مكنمارا في العام 1973: «منذ ستينيات القرن العشرين، مثّل متوسط زيادة الديون نحو ضعف معدل نمو عائدات التصدير التي يتوجب على البلدان المدينة أن تضمن بوساطتها خدمة هذه الديون. لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر إلى ما لا نهاية».. في الوقت نفسه، واصل الضغط على بلدان العالم الثالث كي تزيد مديونيتها.

في تقرير التنمية في العالم المنشور في العام 1981 قبل بضعة أشهر من مغادرة مكنمارا للبنك الدولي، نستطيع أن نقرأ ما يلي: «يبدو وارداً بشدة أن يتكيف المقترضون والمقرضون مع الشروط المتغيرة دون تسريع أزمة تمويل عامة[5]». في العشرين من آب/أغسطس 1982، أعلنت المكسيك أنها لم تعد قادرة على الاستمرار في التسديد. انتشرت الأزمة كالنار في الهشيم، ولا تزال البلدان النامية تدفع حالياً ثمن عواقبها.

لقد كان مكنمارا مخطئاً في فيتنام بتنظيم حرب استعمارية غبية، وكان مخطئاً في البنك الدولي حين أوصل بلدان الجنوب إلى مديونية مأساوية. كان لنشاط مكنمارا خلال عشرين عاماً هدفان ناجحان: استعادة التحكم ببلدان أكدت رغبتها في الاستقلال وزيادة السيطرة على شعوب الجنوب. واليوم من المؤسف ألا يكون مكنمارا قد أرغم على تقديم حساب بهذا الصدد.

- **داميان مييه: الناطق باسم لجنة إلغاء ديون العالم الثالث في فرنسا**
- **إيريك توسان: رئيس لجنة إلغاء ديون العالم الثالث في بلجيكا.**

حواشي

1 –روبرت مكنمارا، «مع مرور الزمن، مأساة فيتنام ودروسها» (بالفرنسية)، دار سوي، 1996.

2 – انظر تقرير العام 2000 الذي أصدرته لجنة التمويل في الجمعية الوطنية حول نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتحكمهما.

3 – انظر: داميان مييه وإيريك توسان، 60 سؤالاً و60 جواباً حول الديون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (بالفرنسية)، إصدار لجنة إلغاء ديون العالم الثالث ودار سيليبس، تشرين الثاني 2008.

4 – انظر: إيريك توسان، البنك الدولي، الانقلاب الدائم (بالفرنسية)، إصدار لجنة إلغاء ديون العالم الثالث ودار سيليبس، تشرين الثاني 2006.

5 – أورده نيكولاس شتيرن وفرانشيسكو فيريرا، البنك الدولي بوصفه «فاعلاً ثقافياً» (بالإنكليزية)، 1997، في: Devesh Kapur, John P. Lewis, Richard Webb, The World Bank, Its First Half Century، المجلد الثاني، 1997، صفحة 559.

مصر.. هل بدأت الفوضى والتوحش؟

◄ **إبراهيم البدراوي- القاهرة**

سؤال يلح علي هذه الأيام. هل دخلت مصر إلى حالة من الفوضى، أو بتعبير أدق التوحش؟

ثمة ظواهر جديدة تؤكد ذلك، وتشير إلى تحول نوعي للأزمة الشاملة في البلاد.

الأساس بطبيعة الحال يكمن في السياسات التي تتبعها سلطة الطبقة المعادية بالمطلق للشعب والوطن، والموالية بالمطلق لأعدائهما، والقائمة على عملية نهب لم يشهد لها التاريخ مثيلاً.

قال ماركس إن الرأسمالي حينما يصل معدل الربح الذي يحصل عليه إلى ٣٠٠٪ فإنه على استعداد لفعل أي شيء بما في ذلك القتل.

....

في مصر تعتبر الأراضي المخصصة للبناء في المدن الجديدة- كلها في الصحراء حول القاهرة أساساً- أحد أهم روافد تكوين الثروة للطبقة (العصابة) الحاكمة في مصر. في هذه المدن فإن السعر المحدد للفدان (٤١٦٠ متر مربع) هو خمسون جنيهاً مصرياً. في أحدث هذه المدن الجديدة (المسماة مدينتي) تم تخصيص عشرات الآلاف من الفدادين لصاحب مشروع هذه المدينة «شركة طلعت مصطفى» والد المحكوم بالاعدام هشام طلعت مصطفى الذي آلت إليه وأخوته الشركة بعد وفاة والدهم. يصل سعر المتر المربع من الأرض فيها الى ٢٠٠٠ جنيه مصري. بعملية حسابية بسيطة نجد أن سعر المتر المربع قد وصل الى أكثر من ١٨٠٠٠٠ ضعف (مائة وثمانون ألف). ويقاس على ذلك كل هذا النوع من النشاط (توحش).

هذه سمة النشاط الاقتصادي للطبقة (العصابة) الحاكمة في مصر (توحش). وبدأت حالة التوحش هذه التي أفرزتها هذه الطبقة في الزحف على المجتمع، وامتدت آثارها الاجتماعية بشكل ملموس وطفحت كظواهر خطيرة على جسد المجتمع، تجاوزت مجرد الحوادث أو الحالات الفردية.

انزعجنا كثيراً من بروز ظاهرة «أطفال الشوارع» التي تم انكارها طويلاً إلى أن تفجرت. لكن ثمة جديد هو الأكثر بشاعة، متمثلاً في تجارة البشر، حيث شاع اختفاء الأطفال، الذين يتم اختطافهم وبيعهم لأغراض شتى، أهمها نزع أعضائهم البشرية والاتجار لها. وتم ضبط العديد من العيادات والمستشفيات التي تجري فيها عمليات انتزاع أعضاء الأطفال وبيعها لأغنياء دول الخليج وأوربا وأغنياء مصر أيضاً.

حادث غريب عن شهود موثوق بهم، أن عيادة طبيب أطفال في إحدى عواصم المحافظات تم إغلاقها، ليس بسبب قيام هذا الطبيب بسرقة الأعضاء البشرية، ولكن بسبب أن حادث سرقة تم في عيادته دون علمه. إذ دخلت سيدة ومعها طفلها إلى العيادة. وكان هناك آخرون مع أطفالهم بانتظار دور كل منهم لتوقيع الكشف الطبي. بكى طفل هذه السيدة وطلب منها أن تشتري له شيئاً ليأكله. تطوعت سيدة من المنتظرات في العيادة لاصطحاب الطفل لشراء ما يريد بحجة أنها هي الأخرى تريد شراء شيء، وطلبت من الأم المسكينة أن تهتم بابنها النائم في سرير أطفال «مغلق» لحين عودتها. وخرجت ولم تعد! وإزاء الحالة الهستيرية التي أصابت الأم قام الحضور بفتح السرير المغلق. فوجدوا به جثة طفل مفتوح البطن والصدر، وكل أعضائه منزوعة. ولم يتم العثور على السارقة. وتم إغلاق عيادة الطبيب.

عشرات من جرائم سرقة الأطفال وسرقة الأعضاء البشرية تنشرها الصحف، لكن لمجرد أخبار، ولا يتناولها أحد باعتبارها نتاجاً لنظام اجتماعي وسلطة طبقة قائمين على الجريمة. لا يتناول أحد الجريمة سوى في ذاتها، وتصوير قسوتها. دون التطرق الى الأساس الاجتماعي الذي أوصل إلى هذا النوع من الجرائم. وفي تجاهل لحقيقة أن القضاء على هذه الجرائم وغيرها لن يتم سوى باستئصال الأساس الاجتماعي المتمثل في الطبقة الحاكمة وسلطتها السياسية.

....

عادت هذه الأيام قضية التوريث لتطفو بقوة من جديد. وبطبيعة الحال فإنه لو تم توريث السلطة لـ«جمال مبارك» تحديداً فإننا ذاهبون لا محالة إلى محرقة حقيقية.

غير أن الوضع المأساوي للبلاد يتمثل في اضمحلال النخبة السياسية التي تخلت عن كل شيء وباعت نفسها للسلطة السياسية بأبخس الأثمان. ولا شك في أن العامل الرئيسي في كل ذلك يعود الى أن (المكون) الرئيسي لقيادتها ولقوامها الأوسع جاء من الفئات الوسطى ذات الطبيعة الرخوة والرجراجة والمتأرجحة والمتذبذبة والأنانية، بما في ذلك الجانب الأكبر من أقسامها اليسارية التي تخلت في لمح البصر عما كانت تدعيه من انتماء إيديولوجي. لقد امتلكت هذه النخبة فقط القدرة على إقصاء العمال والفلاحين وطلائعهم، لتخلو الساحة لهم للمساومة والتراجع والاستسلام في النهاية.



أدى هذا الوضع المعقد، وفي ظل عدم قدرة من تبقى من النخبة الطامحة للتغيير على اقناع العمال والفلاحين (خصوصاً حركاتهم الاحتجاجية الواسعة) بالمشاركة في النضال السياسي العام، خصوصاً تحت وطأة الدعاية المكثفة حتى من أطراف يسارية لإقناع الحركات الاحتجاجية بعدم المشاركة في النضال السياسي اكتفاءً بالعمل المطلبي الفئوي والجزئي. أدى ذلك إلى تفاقم الوضع. وهو ما يتطلب جهوداً جبارة لتغييره.

نتيجة لذلك فإن جانباً هاماً من قوى التغيير- بوعي أو دون وعي، بحسن نية أو بسوء نية لا يهم- وإزاء هذا الوضع المعقد، وعدم استيعاب فداحة الكارثة التي يعيشها الوطن، والاستحقاقات الهائلة التي يتطلبها التغيير المنشود، فإنه يجري التوجه إلى عناصر من قمم الفئات الوسطى بطبيعتها الرخوة والرجراجة التي لا تختلف بالفكر أو الموقف مع جوهر السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة القائمة، ولا يتجاوز أفقها في أفضل الأحوال الموقف الإصلاحي. ولا تمتلك بحكم وضعيتها الاجتماعية وأفقها السياسي القدر اللازم من الصلابة والانضباط القادر على التعامل مع تركة سلبية وفظيعة و هائلة تسودها الفوضى والتوحش.

إن البلاد بحاجة إلى قوى وطنية حقة تمتلك القدرة والصلابة والجسارة والانضباط يمكنها النهوض بعبء كنس هذه التركة، لأن القوى الرخوة لا تصلح لاستعادة مصر وإخراجها من حالة الفوضى والتوحش الراهنة.

«الناتو» يطور مجساته في كل محيطات العالم

◄ **مارسيل بوزنانسكي**
ترجمة قاسيون

في نيسان ٢٠٠٦، شارك حلف الناتو في مناورات الولايات المتحدة في مياه جزر الأنتيل الهولندية قرب سواحل فنزويلا. هدفت تلك المناورات لبثّ الخشية لدى الحكومة الفنزويلية التي تمارس سياسة سيادية وتدعم سياسياً كذلك استقلال بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. أما الأسباب الرسمية المذكورة، فهي خطة كبيرة لمكافحة المخدرات على طول شواطئ المحيط الأطلسي والجزر الكاريبية. من ضمن أشكال تواجد الحلف، كانت هنالك سفن عسكرية هولندية وبلجيكية. وقد أعلنت الحكومة الهولندية استعدادها للدفاع عن أراضيها ما وراء البحار، وهي جزيرتان صغيرتان قرب سواحل فنزويلا، ربما كانت حكومة شافيز ستطالب بها.

لقد أظهرت هذه المناورات بعداً جغرافياً، نادراً ما يتم الاهتمام به، وهو أن تحكم الناتو يمتد على قارات ومحيطات العالم جميعاً.

يخضع المحيط الأطلسي الشمالي بالكامل لسيطرة الناتو مع الولايات المتحدة وكندا وغرينلاند والنرويج والدنمرك وألمانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وجزر الآزور.

تسيطر على البحر الأبيض المتوسط إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وسلوفينيا وكرواتيا وألبانيا واليونان وتركيا ومحميتان بريطانيتان في قبرص (هيلكين وأكروتيري) ومحميتان إسبانيتان في المغرب (سبتة ومليلة).

يخضع البحر الكاريبي (أمريكا الوسطى) لسيطرة منظمة الجزر التي تمتلكها هولندا (جزر الأنتيل الهولندية) وفرنسا (المارتينيك وغواديلوب) وبريطانيا (الجزر العذراء وأنغيلا ومونسيرات...) والولايات المتحدة الأمريكية (بورتوريكو).

أما الجزء الجنوبي من المحيط الأطلسي (أمريكا اللاتينية وإفريقيا)، فتغطيه غواياناً الفرنسية وفوكلاند (بريطانيا) والآزور (البرتغال) وأسنسيون وسانت هيلين (بريطانيا).

في المحيط المتجمد الجنوبي، هنالك جزيرة بوفيه (النرويج) وجزر كيرغيلين (فرنسا) وجزر ساندويتش وجورجيا الجنوبية وأرخبيل تريستان دا كونها (بريطانيا).

والمحيط الهندي تغطيه جزر فرنسية وبريطانية، منها ريونيون ومايوت وسلسلة من الأرخبيلات؛ أما المحيط الهادئ، فيغطيه أرخبيل كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وهاواي وساموا الشرقية (الولايات المتحدة الأمريكية)، الخ.

هذه القائمة غير حصرية:

كل هذه الأراضي تخضع لبلد عضو في حلف شمال الأطلسي، أو أنها جزء منه، ويمكن أن يضع فيها الحلف بنى وقواعد عسكرية ودعائم لوجستية، وأن يطلب مساعدة الأعضاء الآخرين في التحالف إذا اعتبر أنه يتعرض لهجوم، حتى إذا لم تكن المادتان الخامسة والسادسة من معاهدة الحلف قابلة للتطبيق في كل الحالات.

المادة الخامسة من المعاهدة:

يتفق الأطراف على أن أي هجوم أو عدوان مسلح ضد طرف منهم، أو عدة أطراف، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدواناً عليهم جميعاً، وبناءً عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لحق الدفاع الشرعي عن النفس، فردياً أو جماعياً، طبقاً لما جاء في المادة (٥) من ميثاق الأمم المتحدة، تقديم المساندة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير، بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن إلى منطقة شمال الأطلسي وضمانه.

ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وبكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه، ويتم وقف هذه الإجراءات بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية لإعادة السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما.

المادة السادسة من المعاهدة:

طبقاً لمفهوم المادة (٥)، فإنه يعتبر عدواناً أو هجوماً مسلحاً على طرف أو أكثر:

أ. كل عدوان أو هجوم مسلح على أية منطقة، لأحد الأطراف، في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان!

أحداث شينيانغ.. صورة «طبقية- سياسية»

◄ د. جيان جنبو
ترجمة عبادة بوظو - قاسيون



يشير ارتفاع وتيرة الصراعات بين «الهان» وغيرها من المجموعات العرقية في الصين إلى أن السياسة التي يعتمدها الحزب الشيوعي الصيني تجاه الأقليات العرقية قد فقدت فاعليتها في الحفاظ على تناغم العلاقات بين الشعوب المكونة للمجتمع الصيني.

طيلة السنوات الستين الماضية كان الهدف المعلن لسياسة الحزب الشيوعي الصيني يتمثل في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتأمين استقرار المجتمع.

وتعتبر الحكومة الشيوعية المجموعات العرقية، كافة، صينية الهوية، ولكنها تشجع هذه المجموعات، ولاسيما الأقليات منها، على احترام وتنمية ثقافاتها التقليدية. ووصلت الحكومة إلى حد مساعدة الأقليات التي تمتلك لغات محكية فقط في أن تؤسس منظوماتها الكتابية.

في واقع الحال، فإن الفكرة القائلة بأن كل شعوب الصين تنتمي «للأسرة الصينية العظمى» ليست من ابتكار الشيوعيين، حيث ظهر هذا الموقف مع الأب المؤسس للصين الحديثة، د. سون يات- سين، ودعمه في ذلك مفكرو التنوير الصينيون الأوائل من أمثال «ليانغ شيشاو»، و«هو شيه».

إبان حكم الرئيس ماوتسي تونغ، فرضت عقيدته حول الصراع الطبقي نفسها على السياسة المتبعة بخصوص الأعراق والقوميات، والتي على أساسها يتشارك الهان وغير الهان الهوية ذاتها، أي العمل الاشتراكي.

وكان يعني مصطلح «العمل» حسب هذا الفهم أنهم أيضاً مالكو البلد، دستورياً وعقائدياً، في حين أن الرأسماليين، وملاّك الأراضي والأقنان وغيرهم من «المستغلين»، بغض النظر عن أصولهم العرقية، هم الأعداءَ.

وتمكنت سياسة (ماو) هذه من أن تتجاوز بنجاح كل التباينات العرقية، وقامت بصياغة هوية مشتركة لكل الشغيلة، مثلما استطاعت، إلى حد ما، توحيد كل المجموعات العرقية في خندق «النضال الطبقي» ضد «عناصر القمع والاستغلال». ولكنها أيضاً جعلت من النخب السابقة لدى الأقليات العرقية أعداءً ألداء للحزب الشيوعي الصيني.

أما فقراء الجماعات العرقية في الصين فقد دعموا إلى حد كبير حكومة الحزب الشيوعي الصيني وقبلوا بهويتهم الاشتراكية الجديدة. وأصبح الهان وغيرهم متساوين اقتصادياً وسياسياً، وطغت فكرة «الطبقة» تدريجياً على فكرة «الانتماء العرقي»، حيث تمكن مفهوم الطبقة الواحدة، الذي ساوى بين أبنائها جميعاً، بغض النظر عن أصولهم العرقية، من تجاوز فكرة الهوية العرقية وإحباط الصراع العرقي.

ولكن ما إن تم دفع عقيدة الصراع الطبقي في الممارسة إلى حدها الأقصى، ولاسيما إبان «الثورة الثقافية» بين عامي ١٩٦٦-١٩٧٦، حتى وفر ذلك لقوات «الحرس الأحمر»، التي تتشكل على نحو رئيسي من أبناء الهان، الأرضية للانقضاض، باسم الثورة، على الإرث الثقافي والتاريخي الصيني، بمنابعه وأصوله، سواء من الهان أم من غيرهم من المجموعات العرقية.

غير أن هذه الهجمات ألحقت أذى بالغاً بمشاعر الأقليات القومية، ما دفع بالحكومة الصينية في أعقاب «الثورة الثقافية»، ومن باب التعويض فيما يبدو، إلى أن تبدأ بمنح أبناء هذه الأقليات بعضاً من الامتيازات وأوجه المعاملة التفضيلية.

وعلى سبيل المثال، فإن سياسة الطفل الواحد الصارمة لا تنطبق إلا على عائلات الهان، ما يعني بالتالي انخفاض معدل الولادات والتناسب السكاني لديهم بالمقارنة مع غيرهم من المجموعات القومية، التي يحصل أبناء الأقليات منها على امتيازات التوظيف وفرص التعليم.

وبغية تعزيز ارتفاع نسب النمو الاقتصادي عملت الحكومة خلال السنوات الأخيرة على ضخ المزيد من الأموال والاستثمارات في المناطق التي تشغلها الأقليات العرقية الأخرى.

وكان من شأن ذلك بمجمله أن يثير حفيظة الهان تجاه ما اعتبروه تمييزاً بحقهم. وفي أعقاب الشجار الذي جرى في شاوغوان قام الأمين الحزبي في إقليم غوانغدونغ بزيارة وعيادة العمال المصابين من أبناء اليوغور، ولكنه حسب الرواية، تجاهل نظراءهم من الهان، الأمر الذي أغضب هؤلاء، وزاد من شكوكهم حيال سياسة الحكومة (القومية).

وحتى في الوقت الذي يتذمر فيه أبناء المجموعات العرقية، مثل اليوغوريين، من الاستغلال والتمييز الذي يتعرضون له على يد الهان، فإن العديد من أبناء هؤلاء يتهمون الحكومة باتباع الممارسات ذاتها معهم.

ومع تقدم الاقتصاد الصيني يجري تقويض المساواة السياسية والاقتصادية بين الهان وغير الهان. كما تتسع فجوة الثروة بين الهان، الذين يعيشون عموماً في المناطق الغنية، وتلك الأقليات العرقية، التي تقطن مناطق أكثر فقراً، نسبياً، إذ أن انعدام المساواة اقتصادياً فيما بين مختلف المناطق تعد هي الأخرى حالة خلافية فيما بين أبناء الهان وغيرهم. وصحيح أن حالة غياب التوازن في التنمية الاقتصادية تعود إلى عوامل عديدة، إلا أنه من السهل بالنسبة للأقليات أن تشعر باستغلال الهان لها.

وفي ظل اضمحلال تأثير الماركسية بوصفها الإيديولوجية السائدة في الصين، يخبو كذلك الإحساس بالمساواة السياسية.

فاليوم لا يجري النظر «للشعب الواحد» بوصفهم الملاّك الفعليين للبلد، ولم يعد الشغيلة أبناء طبقة محترمة. وفي المقابل أصبح الرأسماليون «ضيوف الشرف» المفضلين لدى الحكومة.

في الصين اليوم، انهارت المساواة السياسية المستندة إلى المساواة الطبقية، التي كانت تشكل فكرتها طيلة العقود الستة الماضية الأساس الذي تمكن من خلاله الشعب الواحد، بما فيه الأقليات، من المحافظة على هوية الانتماء للمجتمع السياسي الصيني.

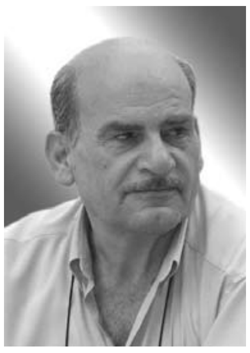
أما اليوم، فإن التهميش الاقتصادي والسياسي للأقليات العرقية يقوض أساس انتماء بعضها للهوية الصينية الواحدة. وفي الوقت ذاته فإن هذا التهميش يجري فهمه على نحو خاطئ، وإلى حد كبير، من جانب العديد من أبناء الهان، وهم المجموعة العرقية الأكبر في المجتمع الصيني.

إن ما يجري في الصين اليوم هو أن الهوية المشتركة لدى الصينيين، أي العمل الاشتراكي، تتشظى تدريجياً!

■ أستاذ مساعد لدى معهد الدراسات الدولية، جامعة فودان، مقاطعة شانغهاي صحيفة «آسيا تايمز»

من تداعيات حرب تموز: «شجار عائلي» بين واشنطن وتل أبيب!

◄ حمزة منذر



مثلما أصابت حرب تموز ٢٠٠٦ هيبة وصورة الكيان الصهيوني في الصميم بفضل الصمود الأسطوري للمقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، كذلك فعلت فعلها نتائج تلك الحرب سلباً على «صندوق المصطلحات، ونظرية الرموز والإشارات الإسرائيلية» التي استخدمها قادة العدو في حربهم النفسية ضد العرب منذ ستة عقود خلت.

وإذا كانت غولدا مئير تفاخرت في حينه «إن حدود إسرائيل يحددها الجيش الإسرائيلي في ميدان القتال»، فإن هذا الجيش وقادته على المستويين العسكري والسياسي ما زالوا منذ ثلاث سنوات غارقين في كيفية تفسير الهزيمة للمجتمع الاستيطاني الصهيوني والتي حلت بقوات النخبة على أرض لبنان على مدى ثلاثة وثلاثين يوماً، ولم تنفع معها التسميات الرمزية المضخمة «لألوية جولاني وجفعاتي» كرموز للانتصارات العسكرية الإسرائيلية في الحروب السابقة ضد العرب.

.. وإذا كانت نتائج تقرير فينوغراد بعد حرب تموز قد أطاحت فعلياً بوزير الحرب عمير بيرتس ورئيس الأركان دان حالوتس ولاحقاً برئيس الوزراء أيهود أولمرت كرموز للفشل المباشر، وتهدئة للجمهور الاستيطاني، فإن مصطلح «كي الوعي» الذي استخدمه رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق والوزير الحالي في حكومة نتنياهو، موشي يعلون ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، قد تحول (أي المصطلح) إلى نحر المجتمع الاستيطاني الصهيوني. حيث تمكنت المقاومة اللبنانية والتي لم تتجاوز نسبة عديدها واحداً على سبعة من القوى الإسرائيلية المشاركة في القتال من أن تمارس عملية «كي الوعي الاجتماعي» الصهيوني المتغطرس، بحيث فرضت على مليون ونصف مستوطن صهيوني البقاء في الملاجئ طيلة ٣٣ يوماً، كما أن «كي الوعي» لم يتوقف عند هذا الحد، حيث يعترف قادة الكيان أن المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله أصبحت أكثر قوةً وتسليحاً مما كانت عليه في حرب تموز.

وإذا أضفنا لذلك أن المقاومة أكثر إصراراً على التمسك بخيار المقاومة الشاملة ضد الاحتلال الصهيوني وأنها تعد العدة لمواجهة أي عدوان صهيوني جديد، يصبح لزاماً على التجمع الاستيطاني الصهيوني أن يستفيق من منظومة الأوهام التي نسجتها قيادات الكيان الصهيوني حول الجيش الذي أنشئ «لهزيمة الجيوش العربية» لكنه وجد نفسه عاجزاً عن الإجهاز على المقاومة في لبنان وفلسطين.. وكل هذا يرسخ الاستنتاج القائل بأن زمن الهزائم العربية قد ولى وبدأ زمن الانتصارات عبر خيار المقاومة الشعبية الشاملة..

من نافل القول إننا لا نراهن على النظام الرسمي العربي ولا على دول الاعتلال العربي التي تبرأت جهاراً نهاراً من شرف انتصارات المقاومة وما زالت تلهث خلف سراب التسوية المتهالكة منذ كامب ديفد وحتى الآن، سواء عبر شروط العدو أو بالأوهام حول التباين بين موقفي واشنطن وتل أبيب.

ففي لقائه القيادات اليهودية الأمريكية بحضور كبير موظفي البيت الأبيض الصهيوني المعروف، رام إيمانويل، أكد الرئيس أوباما للمجتمعين «أنه يريد مساعدة إسرائيل في تخطي العائق الديمغرافي أمام يهودية الدولة بالوصول إلى اتفاق حول حل الدولتين، وأن الخلاف حول المستوطنات أشبه بشجار عائلي»!!.

نحن نعلم أن كل ما أشيع بشأن الخلاف حول تجميد الاستيطان هو أقل من شجار عائلي بين حليفين، حيث تحاول الإدارة الأمريكية الجديدة التي تسوق «خطاب التهدئة» أن تصل إلى مقايضة مقولة تجميد الاستيطان بتوسيع دائرة تطبيع علاقات دول الاعتلال العربي مع الكيان الصهيوني لخلق ما يشبه الحلف غير المعلن بين هذه الدول وتل أبيب ضد إيران وسورية إذا لم تغيرا من مواقفهما المؤيدة للمقاومة!.

وكان لافتاً مدى تطور وعمق العلاقات المصرية- الإسرائيلية عشية الاحتفال بذكرى حرب تموز من خلال السماح بعبور غواصة إسرائيلية (دولفين) بمرافقة بارجتين حربيتين إسرائيليتين لقناة السويس إلى البحر الأحمر، وبالأمس تكرر المشهد بعبور بارجتين (وهما الأحدث في سلاح البحرية الإسرائيلية) لقناة السويس، وكان تصريح وزير خارجية النظام المصري أبو الغيط أكثر خطورة من عملية العبور نفسها عندما قال: «إن مرور السفن البحرية مسموح طالما لا يستهدف إيذاء الدول المالكة للممر المائي، وهي مصر، وما يسمى بحق المرور البريء»!.

إلاّ أن الشيء الذي لم يفصح عنه أبو الغيط تكفلت به وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تحدثت عن «أن مصر وإسرائيل اتفقتا على التعاون الاستراتيجي ضد إيران في المجالين الاستخباراتي والعملياتي»!

وإذا أخذنا كذلك بعين الاعتبار تصريحات جون بادين نائب الرئيس الأمريكي، وتصريح أوباما حول إعطاء إيران مهلة نهائية حتى أيلول بشأن ملفها النووي، وكذلك أخر تصريح لوزير الحرب الصهيوني أيهود باراك أن الوضع على الحدود اللبنانية قابل للانفجار في أية لحظة، يصبح واضحاً أن التحالف الإمبريالي- الصهيوني يستخدم «خطاب التهدئة» كستار دخاني كثيف لإخفاء التحضير لعدوان جديد في المنطقة أكثر اتساعاً من جغرافية حرب تموز ٢٠٠٦ .

ولن يجدي آنذاك التمسك بأهداب الوعود الأمريكية المعسولة حول السلام، بل المطلوب اليوم قبل الغد ترسيخ مفهوم وخيار المقاومة الشاملة حتى دحر الاحتلال واستعادة الحقوق كاملةً غير منقوصة!.

h.monther@kassioun.org

صواريخ «إسرائيلية» في كاليفورنيا

بالتوازي مع فضيحة مرور قطع عسكرية بحرية صهيونية لقناة السويس لإجراء «تدريبات مشتركة» مع نظيراتها الأمريكية في منطقة الخليج، قال مسؤول عسكري أمريكي إن دولة الاحتلال ستختبر قريباً صاروخاً اعتراضيا من طراز «أرو» في منطقة التجارب الصاروخية الأمريكية في المحيط الهادئ في تدريب مشترك، سيشمل أيضاً ثلاثة نظم دفاع صاروخي أمريكية. وأضاف مدير وكالة الدفاع الصاروخي بوزارة الحرب الأمريكية باتريك أوريلي أن الاختبار سيسمح للجيش الصهيوني بتجربة نظام «أرو» المتقدم ضد هدف يزيد مداه على ألف كيلومتر، وهو مدى طويل للغاية بالنسبة إلى مواقع اختبار صاروخ «أرو» السابقة في شرق البحر المتوسط. وأوضح أن الاختبار القادم يوفر فرصة لتحقيق تفاعل بين نظام باتريوت ونظام تاد ونظام أيجيس مع نظام أرو حتى «نستعرض إمكانية تشغيلها معاً أثناء إجراء هذا الاختبار».

وقال مسؤول أمريكي إن هذا سيكون ثالث اختبار للصاروخ الإسرائيلي في الولايات المتحدة. وأضاف أن الاختبار سيجري على الأرجح قبالة ساحل وسط كاليفورنيا . وأشار إلى أن إدارة الطيران الاتحادية أصدرت إشعارا إلى الطائرات لتجنب المنطقة.

ونظام أرو الذي تم تطويره في مشروع مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة، مصمم للدفاع عن كيان الاحتلال من هجمات صاروخية محتملة من إيران وسورية. وأجرت قوات الاحتلال اختباراً ناجحاً لإطلاق صاروخ أرو ٢ الاعتراضي في نيسان، وأسقط هدفا صمم ليحاكي صاروخ شهاب الإيراني فوق البحر المتوسط. ■

محاكم أمريكا ترفض التعامل مع السجناء الأفغان.. لأنهم أفغان

◄ ويليام فشير

نيويورك- احتجت شبكة العدالة الدولية، المدافعة عن سجناء معتقل «باغرام» العسكري الأمريكي الخارج عن القانون في كابول، على رفض المحاكم الأمريكية طلب النظر في الإفراج عن مواطن أفغاني معتقل منذ ست سنوات دون تهمة، لمجرد أنه أفغاني، فيما قبلت التماسات إطلاق سراح مماثلة قدمها معتقلون من تونس واليمن.

وجاء هذا الاحتجاج إثر رفض القاضي الأمريكي جون بينس بمحكمة ولاية كولومبيا الفيدرالية، التماس المواطن المدني الأفغاني حجي وزير المعتقل في باغرام، بالإفراج عنه نظراً لعدم وجود أي تهمة ضده.

وفسر القاضي رفضه بأن الالتماس مقدم من مواطن أفغاني وبالتالي ليس من حقه أن يلتمس لدى محاكم الولايات المتحدة للنظر في إطلاق سراحه. لكن القاضي نفسه سبق وأن بت في أبريل الماضي لصالح حق ثلاثة معتقلين آخرين بسجن باغرام- مواطنين يمنيين وثالث تونسي- بالالتماس لدى المحاكم الأمريكية للنظر في الإفراج عنهم.



كانت القوات الأمريكية قد زجت بالمواطن الأفغاني حجي وزير في سجن باغرام في عام ٢٠٠٢. وأكد لال غول، رئيس منظمة حقوق الإنسان في أفغانستان، أن حجي وزير «ليس قائداً أو عضواً في تنظيم القاعدة وطالبان، وإنما مجرد رجل أعمال».

بدورها، أكدت تينا مونشيبور فوستر، مديرة شبكة العدالة الدولية التي تتولى الدفاع عن حقوق سجناء باغرام الذين يتراوح عددهم بين ٦٠٠ و ٧٠٠ سجين دون تهمة، أكدت أن «قرار المحكمة الأمريكية برفض حق حجي وزير في الالتماس، قد استند فقط إلى كونه مواطناً أفغانياً».

وطالبت الرئيس أوباما بالعمل على تغيير سياسات الإدارة السابقة «فلو أرادت إدارة أوباما حقاً أن تعيد للولايات المتحدة سمعتها الأخلاقية، لتوجب عليها أن تفعل ما يتجاوز تصريحات النوايا في إغلاق معتقل غوانتانامو. بل على أوباما أن يضع نظام عدالة منصف وفعال، لينطبق على كافة المواطنين الذين احتجزتهم الولايات المتحدة ووضعتهم تحت رقابتها، بغض النظر عن موقع المعتقلات في العالم».

من ناحيتها جزمت باربارا اولشانسكي المسؤولة بشبكة العدالة الدولية بأنه «فقط بعدما نتوقف (الولايات المتحدة) عن إنكار أدنى حقوق المواطنين الأفغان في محاكمتهم، عندئذ سيكون في وسعنا أن نتحدث عن عدالة وتعاون».

وعلقت على رفض القضاء الأمريكي النظر في التماس المواطن الأفغاني السجين لأنه أفغاني، مؤكدة أنه لا يمكن أن «يعاني مواطنون أبرياء في السجون لمجرد أنهم مواطنين أفغان. من واجب الإدارة الأمريكية أن تضمن الحقوق الأساسية لكل من تقرر اعتقاله وبغض النظر عن أي اعتبارات عنصرية أو عرقية أو دينية، وفي مقدورها أن تفعل ذلك».

وكانت القوات الأمريكية قد أسست معتقل باغرام في عام ٢٠٠١ بعد غزوها أفغانستان. وفي عام ٢٠٠٥، وعلى ضوء شهادات موثقة عن ممارسات التعذيب والقتل و«الإخفاء» بحق سجناء المعتقل العسكري الأمريكي، سعت الولايات المتحدة لإحالته إلى السلطات الأفغانية.

لكن سلسلة من الثغرات القانونية والأخطاء الإدارية حالت دون ذلك، وما زال معتقل باغرام يقع تحت الرقابة العسكرية الأمريكية، فيما تواصل اللجنة الدولية لمنظمة الصليب الأحمر الدولي تقديم الشكاوى عن استمرار انتهاك حقوق الإنسان فيه.

وتفيد تقارير الصليب الأحمر الدولي عن اكتظاظ المعتقل بالسجناء في أحوال شديدة العسر، والغموض المحيط بالأسس القانونية لاعتقالهم، وعزل المعتقلين لأسابيع وحتى لشهور كاملة، وغيرها من الممارسات التي تخرق اتفاقيات جنيف.

• نشرة (آي بي اس)

بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل أوليغ شينين..

كلمة حق حول قائد شيوعي حقيقي!

◄ ألكسندر غولوفينكو
ترجمة قاسيون





في عرين الانتكاسة

اتصل بي الرجل الأسطوري فاسيلي ستارودوبتسيف، الرئيس السابق لاتحاد الفلاحين، ممثل الشعب السوفييتي في البرلمان، عضو مجلس الفدراليين، المحافظ السابق لمنطقة تولا، عضو مجلس الدوما الحالي وكذلك عضو لجنة الطوارئ الحكومية:

.هل بلغك خبر وفاة أوليغ سيمونوفيتش شينين؟

كيف لا أعلم ذلك، وأنا الذي عممت الخبر الثقيل والمحزن على الجميع.. على كل وكالات الأنباء والانترنيت يوم ٢٩ أيار.

. من المؤكد أنك ستكتب عنه، لا بل باسمنا جميعاً كلمات يستحقها هذا الرجل، كما أضاف فاسيلي ستارودوبتسيف: قل عنه إنه كان نموذجاً للحزبي المتميز ورجل الدولة البارز الذي رهن حياته كلها دفاعاً عن الشعب الكادح، والاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي السوفييتي.. وكان من أكبر المبدعين في إنشاء وترسيخ المشاريع العملاقة في صناعتنا الوطنية. كما يستحق الشهادة منا أنه لا الاعتقال، ولا الفساد السياسي، ولا الوعود بالحياة السعيدة المغرية، استطاعت أن تحرفه عن مواقفه المبدئية. لقد تألم كثيراً جراء تفكيك الاتحاد السوفييتي والشعب السوفييتي. ولهذه الأسباب رحل باكراً، مع أنه كان بإمكانه العيش والحياة أكثر بكثير.

تابع ستارودوبتسيف وبصوت متقطع قائلاً:

. قل عنه أيضاً، إننا بعد رحيله أصابنا اليتم. لأن الناس عندنا بعد رحيل أوليغ سيمونوفيتش شينين، فقدوا الأمل الأخير حول إمكانية استعادة الاتحاد السوفييتي والحياة الكريمة اللائقة.

ما سأكتبه عنه ليس رثاءً، وليس عرضاً لمراحل حياته وطريق نضاله، فذلك موجود في المراجع وعلى الانترنيت. ولكنني سأكتب ذكرياتي الشخصية عن هذا الرجل المبدئي الثابت والذي لا يلين أمام الأعداء الطبقيين، وعن موته الدراماتيكي المشكوك به، والذي صمت عنه «تلفزيوننا الكومبرادوري».

لقد سمعت باسمه للمرة الأولى في أيار ١٩٩١ خلال عملي في صحيفة «البرافدا» عندما كان زميلي الأقدم في العمل يحضر للنشر مقالة للعضو المنتخب حديثاً في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. ففي تلك المقالة عبر كاتبها عن اهتمامه وقلقه بشأن الانقسامات الحاصلة في جمهوريات البلطيق، وعدم حزم المركز في المحافظة على وحدة أراضي البلاد وكذلك المحافظة على قيمنا الفكرية والسياسية والأخلاقية التي تربينا عليها.

.إذاً هناك شيوعي وحيد وحقيقي في المكتب السياسي التابع لغورباتشوف ألا وهو أوليغ سيمونوفيتش شينين، والذي جاء من منصب السكرتير الأول لمنظمة الحزب الشيوعي السوفييتي في محافظة كرسنايارسك. هكذا قال زميلي الصحفي المبجّل والأكثر خبرة مني. ولكن ماذا بمقدوره أن يفعل وحده، إذا كان غورباتشوف نفسه يمارس الخيانة؟ خاصة أن غالبية أعضاء المكتب السياسي تقع تحت تأثير العميل ياكوفليف؟ وهنا يصبح وجود شنين هناك كمن هو خلف خطوط العدو.

ولهذه الأسباب لم أفاجأ بموقف شينين المؤيد لقيام لجنة الطوارئ الحكومية في البلاد وأهدافها الرامية للحفاظ على وحدة البلاد وأراضيها. والجدير بالتفكير هنا أنه فقط بفضل تسرب معلومة في جريدة «أخبار موسكو» يوم ١٦ آب، وبمحض المصادفة عرف نائب الرئيس ياناييف، ورئيس مجلس السوفييت الأعلى لوكيانوف حول خيانة غورباتشوف السرية وغير المعروفة.

مؤامرة يهودية

في محاولة منه للتمسك بالسلطة بأي شكل وبأي ثمن، قرر غورباتشوف جعل يوم العشرين من آب ١٩٩١ موعداً لتوقيع المعاهدة حول إقامة ما يسمى بـ«اتحاد الدول المستقلة»، كبديل ونقيض للاتحاد السوفييتي، والذي أصبح بعد تلك المعاهدة غير موجود من الناحية القانونية كدولة واحدة موحدة.

فلماذا كل ذلك؟

الجواب يكمن في أن «طبخة المعاهدة» كان قد أعدها سراً رؤساء ثماني جمهوريات كمؤامرة دون معرفة أو علم الشعب والبرلمان الاتحادي. وكان لافتاً أن يلتسن - وبشكل مقصود - لم يعلن اشتراكه علناً في هذه المسرحية.

فمن أجل إنقاذ البلاد من التفكك لم يبق أمام قادة الاتحاد السوفييتي الحقيقيين سوى أيام معدودات. كما أن الدستور نفسه يتطلب منهم اتخاذ إجراءات حاسمة. وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية في إقامة لجنة الطوارئ الحكومية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد.

وهنا حاول غورباتشوف التقاط اللحظة ومتابعة مؤامرته، وهذا ما جعله يختفي عن الأنظار لأيام تاركاً موقعه إلى أوليغ شينين. لكن إمكانية الوصول إلى الموقع الأول في البلاد لم تعم أبصار شينين عما كان يحاك من مؤامرات ضد البلاد، ولم تجعله تابعاً وتحت السيطرة أو ألعوبة بيد المتآمرين. لذلك قرر شينين ببساطة أن من واجبه تأييد رفاقه في الحزب، الشيء الذي جعله بعد أيام معتقلاً دون وجه حق إلى جانب رفاقه القادة الآخرين.

وإثر ذلك أشهرت ضد شينين ورفاقه «تهمة» تودي بهم إلى الإعدام بداية بحجة وجود «مؤامرة للاستيلاء على السلطة» وعندما لم ينجح هذا الافتراء غيرت السلطة صيغة الاتهام الأول إلى تهمة «خيانة الوطن»!.

بعد اعتقال قادة الاتحاد السوفييتي الحقيقيين بمن فيهم أعضاء لجنة الطوارئ قامت جميع الصحف المركزية - باستثناء «البرافدا»، «الوطني»، «العلانية»، «اليوم» - برمي القاذورات والتهم المزورة ضد هؤلاء المناضلين. فمن الأوساط المحيطة بيلتسين ومن داخل مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية روسيا تعالت الأصوات المطالبة بـ«إعدامهم جميعاً وبلا أي استثناء». وحتى رئيس الوزراء إيفان سيلايف طالب بشنق السجناء السياسيين نتيجة الخوف منهم، ولكن السجناء المناضلين لم يرتجفوا ولم تهتز عزائمهم.

وعندما قمت باسم هيئة التحرير وعبر المحامي بإرسال أسئلتنا إلى السجناء عبر سلطة السجون حول مخطط ونوايا لجنة الطوارئ الحكومة، لم يخالطني الشك حول حصولي على الأجوبة أم لا. بل كان هدفي اختراق الحصار والتعتيم المفروض على السجناء وقضيتهم النبيلة، وكذلك من أجل إظهار جرأة وإرادة هؤلاء القادة السجناء أمام كل البلاد والحزب والشعب وفي نهاية المطاف إظهار عدالة قضيتهم

ولا يفوت القارئ هنا أن الطلب من السجين خلف القضبان الإجابة على الأسئلة هو تحد مباشر لسلطة يلتسين، الشيء الذي يتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة والرجولة.

ومع كل هذا وصلت الأجوبة على أسئلتنا فقط من أوليغ شينين. وهنا لابد من إبداء التقدير العالي لرئيس التحرير آنذاك غ.سيليزنوف الذي وقع دون تردد على نشر المقابلة، بكل ما فيها من حقائق دامغة.

لقد تعرفنا على أوليغ شينين عن قرب عام ١٩٩٢ بعد إطلاق سراحه ورفاقه السجناء السياسيين بناء على قرار المحكمة العسكرية العليا مع عدم السماح لهم بالسفر إلى الخارج. وفيما بعد استمرت عملية محاكمة مضنية وطويلة لهؤلاء السجناء - معظمهم طاعن في السن - وانتهت الأمور إلى قرار مجلس الدوما الذي تضمن عفواً عاماً عنهم. وهنا لا بد من التنويه أن قبول السجناء بقرار العفو لا يعني اعترافاً بالذنب.

وكان لافتاً جداً أن الجنرال فارونيكوف وبالاتفاق مع رفاقه السجناء رفض قرار العفو. وكانت مرافعاته ودفاعه عن رفاقه العسكريين والسياسيين والشرف العسكري ضربة مباشرة لـ«طبخة المؤامرة» التي وضعها غورباتشوف ويلتسين ضد الاتحاد السوفييتي وضد لجنة الطوارئ الحكومية.

ففي لحظة انفعال عاطفي اعترف الرئيس بوتين «إن انهيار الاتحاد السوفييتي شكّل المأساة الكبرى في القرن العشرين»، وهذا يعني اعترافاً سياسياً منه برد الاعتبار للجنة الطوارئ الحكومية. وهنا لن أكيل المديح لبوتين لأن الجملة التالية له عبرت عن حقيقته عندما تجرأ على القول: «إن عودة الاتحاد السوفييتي هي ضرب من الجنون»! كما أنه لدي أسباب أخرى لعدم الثناء على الرئيس بوتين.

فكما هو معروف، انتخب شينين بعد خروجه من السجن رئيساً لمجلس الاتحاد الدولي للأحزاب الشيوعية - أي الحزب الشيوعي السوفييتي. وكان الهدف الأكبر والأهم استعادة الحزب على المستوى الاتحادي واستعادة السلطة السوفييتية وبالتالي الاتحاد السوفييتي، وقد قاد شينين هذا التنظيم من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠١. لكن الرئيس الجديد بوتين بدأ ينظم سلطته عمودياً في البلاد، ولذلك لم يعجبه وجود اتحاد الشيوعيين السوفييتي وغير خاضع للسيطرة، لذلك عمل بوتين ضد الحزب الشيوعي السوفييتي بقيادة شينين..

ضيوف سريون!

لذلك يؤكد الخبراء أن الكرملين أعطى أمراً وتوجيهاً إلى زيوغانوف الموثوق من قبلها بضرورة انتزاع التنظيم من أوليغ شينين، وقد لبى زيوغانوف الطلب ونفذه. لا أعلم كيف استطاع زيوغانوف استمالة اثنين من أقرب نواب شينين وهما ي. كوبيشيفا، وكذلك ي. ليخاتشوف، ولا أحد يعلم كم هو الثمن المدفوع لهما. ولا شك أن زيوغانوف تمكن بمساعدة هؤلاء وبشكل تدريجي، من السيطرة على اتحاد الأحزاب الشيوعية. الحزب الشيوعي السوفييتي، «معلناً» عن نفسه الشيوعي الأهم ليس فقط في روسيا، بل في مجمل الفضاء السوفييتي السابق.

قلة من الناس كانت تعرف كم عانى شينين من ارتداد بعض أنصاره المقربين. لكنه في هذا الوضع الجديد لم يهتز أيضاً، بل بذل جهوداً وعملاً خارقاً من أجل إعادة بناء الحزب الشيوعي السوفييتي وبتكليف من أولئك الشيوعيين الذين لم تنكسر إرادتهم وروحهم الكفاحية ضد العدو الطبقي.

وعلى مدى سنوات طويلة عمل شينين وبوعي ضد السلطة الحالية المعادية للشعب، ولم يفكر قط في الترشح إلى مجلس الدوما، ولم يقبل بمنصب محافظ في أي من مقاطعات البلاد. ولكن فجأة وبشكل غير متوقع للكثيرين وكذلك بالنسبة لي، قبل نصيحة مجموعة من المبادرين بالمشاركة في المنافسة على منصب رئاسة البلاد عام ٢٠٠٨.

لقد أجاب شينين على المتسائلين هكذا: «إنها الفرصة الأخيرة لإنقاذ البلاد من العبودية وإجبار الدولة والسلطة على النظر في وجه الشعب ونحو مصالحه».

أعتقد أن اتخاذ مثل هذا القرار كان بالنسبة له قدراً محتماً. فإليكم ما قالته لي زوجته تمارا الكسندروفنا: «لقد زاره في مكتبه اثنان قدما نفسيهما وكأنهما من سانت بيتربورغ، ومن العاملين في مجلس الأمن الفيدرالي، وعرضا عليه جملة عروض، منها ملايين الدولارات، أو منصب محافظ في أية مقاطعة يريدها باستثناء مسقط رأسه منقطة كراسنايارسك، وغير ذلك من الوعود الممكنة وغير الممكنة، لقاء سحب ترشيحه على منصب الرئاسة في الانتخابات، لكن أوليغ شينين رفض كل تلك العروض. وأنت تعلم فيما بعد كيف رفضت المحكمة العليا ترشيحه لأسباب واهية وغير مقنعة مثل أنه متقاعد، وغير معروف مكان العمل مع أن كل الأوراق المطلوبة كانت موجودة حسب الأصول».

وتضيف زوجته قائلة: «بعد فترة قليلة من لقاء الغرباء في مكتبه بدأت ألاحظ تراجعاً مستمراً في صحة شينين وفي قدرته، وأصيب بالشحوب والهزال. وفي نهاية المطاف اضطررنا لنقله إلى المشفى في سيارة الإسعاف. وخلال أسبوع لم يستطع الأطباء من تخفيض درجة حرارته التي بلغت الأربعين درجة. وقد شخصوا مرضه بـ«التهاب رئوي غير نموذجي»، وهو التهاب فيروسي قاتل وخلال ذلك اعترفت لي الطبيبة التي كانت تعالجه: «للآن لم نستطع معرفة مرضه بدقة». وإذا كان الأطباء تمكنوا لبعض الوقت من جعل شينين يقف قليلاً على قدميه، إلا أنه سرعان ما انتكس وتراجعت صحته أكثر من ذي قبل. وحاولنا ألا نقول ذلك لأحد. وأخيراً اضطررنا لنقله جواً بمساعدة الأصدقاء إلى أحد المشافي في بلد أجنبي. وكان أول سؤال وجهه إليه الطبيب: هل عملت بالمواد السامة؟ بعد ذلك فهمت أن شينين قد جرى تسميمه عمداً. هل يخطر في البال أن رجلاً سيبيرياً مثل شينين يمارس الرياضة يومياً بما فيها أيام الصقيع، ويذهب بشكل دوري للمسبح سيصاب هكذا وببساطة ودون أي إنذار بمرض التهاب الرئة؟»...

هذه هي اعترافات زوجته المثيرة والمؤثرة، والآن لا أريد أن أتهم أحداً في شيء. نحن نتألم وبشكل عميق للموت الملتبس والمثير للشبهات لرجل وصديق حميم لنا وهنا لا يمكننا أن نتجاهل ما أدلت به زوجته من كلمات واعترافات.

من هيئة التحرير

في ٩ تموز ٢٠٠١ أقامت هيئة تحرير صحيفتنا «باتريوت» مؤتمراً صحفياً شارك فيه الصحفيون الروس والأجانب بمناسبة الذكرى العاشرة للأحداث إبان قيام لجنة الطوارئ الحكومية. حضر المؤتمر الصحفي عملياً كل الذين شاركوا في أحداث آب وهم من كانوا آنذاك قادة سوفييت حقيقيين. والآن حاولوا أن تقرأوا في كلمات أوليغ شينين التي قالها في المؤتمر منذ ثماني سنوات خلت، ولكنها لمازالت تحتفظ بقوتها وأهميتها في المرحلة الراهنة:

«مجدداً لدي الاستعداد للذهاب إلى المتراس..»!

- أفتخر بأنني بقيت أميناً للحزب الشيوعي السوفييتي والسلطة السوفييتية والشعب السوفييتي والاشتراكية. أفتخر بأنني نأيت بنفسي عن كل هذا الفساد والانحلال الذي وقف على رأسه كل من غورباتشوف ويلتسين وياكوفليف وشيفارنادزه ومن على شاكلتهم.

- أفتخر بأنني على الرغم مما واجهته ورفاقي من صعوبات ومعاناة، بقيت وفياً ومتابعاً للقضية العظيمة التي رفعها وناضل من أجلها الحزب الشيوعي السوفييتي.

لشديد أسفي أننا لم نصل إلى أهدافنا ولم نستطع حل المسائل التي وضعناها نصب أعيننا، خصوصاً فكرة إقامة اللجنة الحكومية للطوارئ.

كانت حساباتنا مدروسة، وعملنا حسبما تقتضيه الضرورة القصوى، ولكن تعاوننا كفريق لم يكن على ما يرام. وكانت تنقصنا الإجراءات الحاسمة المتسلسلة لإعادة فرض القانون والنظام. وعلى أية حال لو طلب مني اليوم مجدداً الخروج إلى المتراس للقتال من أجل السلطة السوفييتية والاتحاد السوفييتي لما ترددت أبداً. نحن نقول دائماً إن خصوم الاتحاد السوفييتي، والآن خصوم روسيا هم قوة منظمة جيداً. إذا افترضنا مجازاً ودون تحديد العدو الرئيسي من الواجب طرح السؤال: من له مصلحة في غياب الاتحاد السوفييتي؟ ومن يرغب في أن تصبح روسيا اليوم دولة مستقلة؟ يعترضون علينا قائلين: «إنها تخيلات لا يفكر فيها أحد على الساحة الدولية». لكن من الواضح أن روسيا فقدت شيئاً هاماً من سيادتها واستقلالها الاقتصادي والسياسي. وهنا يحكى أن الولايات المتحدة تنظر لروسيا في المنحى ذاته، حيث تعتبرها خزاناً من المواد الخام ملحقاً وتابعاً لها. وإذا لم تجر مقاومة ذلك، فإن قضية استعباد روسيا وتحويل الإنسان الروسي إلى عبد ليست بعيدة عن التحقيق.

فمن تجاربنا التي عانينا منها نؤكد أننا نعرف مثل هذه الفاشية، ونعلم كيف يتمظهر التعصب الديني والأصولية الإسلامية.

فإذا لم نتحول باتجاه عودة الاشتراكية للمجتمع، وإذا لم نتجاوز التصريحات الجميلة حول الاتحاد الذي مازال ضعيفاً بين روسيا وروسيا البيضاء، وإذا لم نتحول إلى تحفيز وزج القوى كافة لمواجهة ما يحيط بروسيا من أخطار، فإننا سنخسر في نهاية المطاف حتى روسيا نفسها. وبالنسبة لي سأقاوم مهما كلفني الأمر ضد جميع هذه المخاطر التي تواجهنا.

حقيقة ذات دلالة..

إن الصحافية المعارضة والمشهورة ناديجدا غاريغولنا وضعت كتاباً عن أوليغ شينين «الرجل الذي لم يخن». كما قدمت بحثاً كبيراً بعنوان «ضد زيوغانوف» وبعد أن دفعته للطباعة بيوم واحد توفيت بشكل مفاجئ؟!

• قلة من الناس كانت تعرف كم عانى شينين من ارتداد بعض أنصاره المقربين. لكنه لم يهتز، بل بذل جهوداً خارقة من أجل إعادة بناء الحزب الشيوعي السوفييتي باسم وتكليف أولئك الشيوعيين الذين لم تنكسر إرادتهم وروحهم الكفاحية ضد العدو الطبقي.

• تراجعت صحة شينين بشكل مفاجئ بعد رفضه المناصب والأموال الحكومية، وأصيب بالشحوب والهزال بسبب «التهاب رئوي غير نموذجي قاتل».. واتضح بعدها أنه جرى تسميمه بفيروس غير معروف..

ميساك باغبودريان:
الموسيقا هي مرآة للواقع الذي يعيشه الإنسان

◄ حاوره: عمر حصني

من يعرفون ميساك باغبودريان قائد «الفرقة السمفونية الوطنية السورية» يعرفون أنه رجل شديد الاجتهاد والالتزام. طلابه يجدون فيه الأستاذ الحازم الواسع المعرفة المخلص لعمله والمتواضع ما جعله يحظى بحب واحترام الجميع، كما أنه من أكثر الموسيقيين الحالمين بفتح قنوات اتصال مباشرة مع الناس والشارع والحياة.

ولد عام ١٩٧٣ في دمشق ، وتخرج من «المعهد العالي للموسيقا» عام ١٩٩٥ ، وأتم دراسته في قيادة الأوركسترا في إيطاليا ، وهو يقود «الفرقة السمفونية الوطنية السورية» منذ عام ٢٠٠٣ ، كما يعمل مدرساً في «المعهد العالي للموسيقا».

> **القانون يحاسب من يمارس الطب بدون دراسة، لماذا لا ينطبق الأمر على الموسيقا؟**



● مايسترو، من الواضح أن هناك غياب شبه كامل للحديث في الموسيقى في وسائل الإعلام بشكل عام، مع بعض الاستثناءات القليلة.. أين المشكلة برأيك؟

برأيي المشكلة هي الانفتاحة الجديدة في وسائل الإعلام التي تتجه نحو العمل السهل الذي يمكن أن يتقبله الجمهور بسرعة دون بذل أي جهد، يعني معظمها تتعرض معظم الوقت لمواضيع سطحية جداً على سبيل التسلية والاستهلاك.

إن تقديم الموسيقا الجادة ينطوي على مسؤولية. والعمل يبدأ من التسجيل الجيد، الإخراج الراقي للعمل، وطريقة عرضه وهذا يكلف ويستنزف وقتاً وجهداً كبيراً، وبالتالي تخشى وسائل الإعلام الخوض في هذا المجال. الموضوع بحاجة إلى تحضير ممتاز حتى تتابعه الناس، ومعظم الشركات التجارية التي تبث الإعلانات التي تموّلها هي ليست مهتمة ببرامج كهذه، وبالتالي الوحيدة التي يمكن أن تدعم هذا المجال هي وسائل الإعلام الرسمية أو التي لديها دعم حكومي، وهذه الوسائل هي الأكثر تقصيرا برأيي.

وفيما يتعلق بالصحف، فالصفحات الثقافية بشكل عام فقيرة وخالية من أي مضمون، وقراء الصحف تعودوا على الاهتمام بالمواضيع العامة، مواضيع يومية سريعة، وهي بالنسبة لهم أهم من موضوع الموسيقى، وهذه المشكلة تنطبق أيضا على الفن التشكيلي والأدب.

● آخر حفلة لكم كانت مع أوركسترا طلاب المعهد العالي للموسيقا ضمن مشروع «موسيقى على الطريق» في الحدائق العامة ،الكثيرون تفاجؤا أن الجمهور جلس ليستمع، ويستمتع بالموسيقى.. المميز أيضا الطريقة التي تحدثتم بها مع الناس، لقد كسرتم هذا الحاجز التقليدي ما بين فرقة كبيرة تعزف موسيقى كلاسيكية وبين الجمهور، برأيكم ما مدى أهمية استمرار هذا المشروع... لا أن يكون موسمياً؟؟

لقد كان رأيي أنه يجب أن نصل نحن إلى الجمهور بشكل مباشر، فوسائل الإعلام لا تصل إليهم، لا تقدر أن توصل الرسالة لهؤلاء الناس. ليس ذنب هؤلاء الناس عدم اهتمامهم بالموسيقا الجدية. الناس تعرف الشيء الذي يصلها بسهولة ضمن ضغط الظروف اليومية المعيشية. عندما ذهبت إلى الحديقة ونظرت إلى الناس، قلت: إذا أسمعنا الناس الموسيقا دون الدخول في استفاضات الشرح نكون قصّرنا في إيصال أفكارنا للآخرين. لذا أعطينا تعريفات صغيرة ومبسطة للآلات والعازفين وقائد الأوركسترا . هذه التجربة تؤمن لهذا الجمهور فرصة التعرف لأول مرة على هذه الموسيقا مما سيدفعه للبحث عنها . لقد كانت بالنسبة لي تجربة أولى في سوريا ، واستطاع الناس والمتفرجون أن يتفاعلوا معنا .

● هناك جدل كبير نسمعه بين المؤلفين السوريين حول مستقبل التأليف عموما وفي سوريا خصوصا. هل يجب أن تكون الموسيقى التي نؤلفها «مقامية- لا مقامية»، «آلية غنائية»، هل ننطلق من التراث أم ننكره.. ما رأيك بهذا الخصوص؟

أنا شخصيا مع تنشيط عملية التأليف سواء كان تأليفا مقاميا أولا مقاميا، أو باستخدام لغة «نيوكلاسيك» بغض النظر عن التسميات. أنا مع فكرة أن تكون هناك حركة تأليف، وقد كنت من الأشخاص الذين طلبوا من المؤلفين أن يكتبوا لأنه لن تصبح لدينا موسيقانا إذا لم تكن هناك تجارب، أوروبا اليوم تعيش حالة من التجريب والبحث. الموسيقا هي تفاعل مع الحياة، الموسيقا هي مرآة للواقع الذي يعيشه الإنسان. كل مؤلف يعبر بطريقته عن الشيء الذي يحسه.. عن المخزون المعرفي بداخله، البعض متعلق جداً بالتراث، وآخرون يروون في التراث أهمية ولكنه ليس كل شيء، وآخرون يرفضونه بالمطلق.. إن كل تأليف يخرج إلى النور هو تعبير عن البيئة التي خرج منها المؤلف، المؤلف السوري تؤثر عليه خبرته بالحياة وتجربته مع الموسيقا . عندما خرجت مدرسة «فيثينا » رحب بها البعض ورفضها البعض الآخر.. كانت تجربة.. المؤلفون الشباب يعبرون عن أساليب تعبير وتجارب قد نحبها وقد لا نحبها ..

بعد زمن يأتي اختصاصيون يدرسون هذه المواد ليعرفوا إن كانت جيدة أم رديئة؟! الفكرة هنا أنه يجب أن نكون منفتحين لهذه التجارب، ودع الزمن يقرر إن كان هؤلاء على صح أو خطأ . المؤلف يمتلك إحساساً ورؤيا مستقبلية، من المفروض أن يكون دليلنا .. إلى أي مكان نذهب.. أين وجهتنا؟!

● بعد تجربتك في قيادة الفرقة السمفونية الوطنية منذ عام ٢٠٠٣ كيف تقيم مستوى الأوركسترا مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف والمشاكل التي بات يعرفها الجميع، فيما يخص التمويل وأجور العازفين والمقر والعلاقة مع دار الأوبرا؟

إذا عملنا ميزاناً بين الظروف والإمكانيات المتاحة والنتائج حتماً النتائج هي الرابحة.. هذا ليس رأيي فقط، بل رأي قادة الأوركسترا الأجانب أيضا الذين يأتون إلينا حيث يرون الفرق بين البروفة الأولى والبروفة الأخيرة، المشكلة الكبيرة لفرقتنا أنها بحاجة إلى المزيد من الثقة بذاتها . عندما يشعر عازف الأوركسترا أنه محترم والناس تقدّره برأيي ستكون النتيجة مختلفة.

هي حالة نفسية، نحن نشعر أننا نعمل لأنفسنا، وليس لأن الناس بحاجة لنا.. هناك حالة من الإحباط لدى الموسيقيين السوريين، فإذا استطعنا أن نتجاوز هذه الحالة ستكون النتائج جيدة جدا.

● طيب نحن سمعنا عن حلول.. سمعنا أن السيد رئيس الجمهورية هو نفسه تدخل في هذا الموضوع.. أين المشكلة إذاً؟

الذي لمسته نتيجة اجتماعات ولقاءات مع السيد الرئيس، الإرادة موجودة حتى تقوم الفرقة بعملها، المشكلة الكبيرة هي إيجاد صيغة قانونية للفرقة ضمن القوانين الناظمة في سوريا . أنا شخصيا لست مع توظيف العازفين في الفرقة لأن ذلك يسبب ترهلاً ويجب أن يكون هناك تجديد واختيارات دائمة، وإذا ذهبنا إلى موضوع العقود فهناك مشكلة إصابات العمل الخاصة بالموسيقيين وهي غير ملحوظة بالعقود، عليك أن تخرج بقانون جديد يخص أعضاء الفرقة الأوركسترا السورية. نحن أعددنا دراسة انطلاقاً من القوانين الموجودة في الخارج لكننا اصطدمنا بالقوانين عندنا . الآن نتوقع أن يتكلموا معنا لنقاش هذا الموضوع.

المشكلة الثانية هي حول تتبيع «الفرقة السمفونية» لـ«دار الأسد للثقافة والفنون» لأننا إذا دخلنا إلى دار الأسد أصبح اسمنا «فرقة دار الأسد للثقافة والفنون».

أصبح لدينا حالة من ازدواجية الشخصية. يمكن كمرحلة مبدئية أن تحافظ الفرقة على اسمها وتتبع لدار الأوبرا ريثما يصبح هناك عدد كاف من الموسيقيين مع الزمن يشكّلون فرقة ثانية، حالياً لا توجد أعداد كافية من الموسيقيين لتشكيل فرق جديدة.

العمل بحاجة إلى تشجيع للموسيقيين، يعني راتب عازف «الفرقة السمفونية» ١٠٠٠٠ ليرة بالشهر، وبالتالي فإن الأهالي غير مهتمين بتشجيع أبنائهم لدراسة الموسيقا .. ولقد تحدثنا مع وزير الثقافة بهذا الجانب.

● أنت أيضا مدرس في المعهد العالي للموسيقا تدرس حاليا مواد «التحليل الموسيقي وقيادة الأوركسترا والعزف الجماعي» كيف ترى مستوى المعهد اليوم؟

الذي أراه أن المعهد العالي للموسيقى هو جزء من واقع موسيقى ثقافي موجود في البلد، العطل الكبير هو عدم وجود خطة. ظل المعهد هو المؤسسة الوحيدة الأكاديمية التي تحاول تبني شيئاً يماثل الموجود في أوربا .. يفترض أن يأتي الطلاب إلى المعهد ولديهم معرفة موسيقية تعادل البكالوريا .. ليس لدينا معهد أو مرحلة إعدادية وثانوية للموسيقى تؤهل الطلاب قبل المعهد . يجب أن يكون للمعهد مبنى حجمه ضعف المبنى الموجود حالياً لا توجد لدينا قاعات كافية.. كم أستاذ سوري لدينا عمل أبحاثاً موسيقية وحصل على درجات الدكتوراه في الموسيقى، كم كتاباً موسيقيا لدينا بالعربية؟ ثمة ٢٢ دولة عربية ولا يوجد ٢٢ كتاباً في تاريخ الموسيقا .

مؤسسة واحدة لن تعمل شيئاً، المعهد العالي وحده لا يستطيع تذليل الصعاب، أي معهد في الخارج عمره على الأقل ٥٠ سنة، لديهم كتب عن فلسفة الموسيقا وتراث هائل من الكتب والمراجع الموسيقية. أسمع كثيراً بمؤرخ وبباحث موسيقي من أين جاءت هذه الألقاب؟؟ القانون يحاسب من يمارس الطب مثلا بدون دراسة، لماذا لا ينطبق الأمر على الموسيقا؟ نحن نفتقر إلى كوادر علمية حقيقية.

● نسمع عن كثير من المشاريع الموسيقية التي تعمل تحت عناوين («حوار الحضارات»، «حوار شعوب حوض المتوسط»، «حوار شعوب دول المواجهة») مثل مشروع Music in me أو مشروع دانييل بارنبويم. جزء منها ينشط في سورية، ما رأيك بهذا الموضوع؟

أنا ضد كل شيء اسمه حوار ثقافات، حوار ثقافات معنى أنه أنت تتميز عني ومختلف عني. الثقافات غير متناقضة بل هي مكملة لبعضها، ومكونة للثقافة الإنسانية والتي من حق الجميع أن يقدموا لها وأن يأخذوا منها، لكن البعض، للأسف، مأخوذون بهذه المشاريع، وبعضهم يبحث عن تمويل أوروبي وجهات لها مصالح أخرى، وهناك أناس مأخوذون بالأجنبي لكونه أجنبياً، الفرق كبير بين العمل على تطوير مهارات الموسيقيين الشباب وبين ما يجري تحت عناوين «حوار الثقافات»!!

دانييل بارنبويم من الأشخاص الذين يملكون تاريخاً مجهولاً بالنسبة لي، ولا أظن أنه يبحث عن كسب موسيقي بل عن كسب شخصي. وبغض النظر عن اسم بارنبويم أو غيره. فأنا لا أفهم ماذا يعني تقريب وجهات النظر، فنحن نملك وجهة النظر الصحيحة تاريخياً، هل يعني أنه يجب أن يقتنع الشباب العربي أنه ربما اليهود على حق في فلسطين؟ أين هذه الطروحات الإنسانية وتقريب وجهات النظر من قتل أطفال غزة ومن حقوق الشعب الفلسطيني؟

● ❖أخيراً.. ماذا تقول للجمهور المحبّ للموسيقا والراغب في تطوير قدرته على التذوق الموسيقي، خصوصاً في ظل الحرب التي تقوم بها وسائل الإعلام على آذانهم؟

أصبح لدينا اليوم عدد جيد من محال التسجيلات الجيدة وأصحاب بعضها أشخاص يمكنهم تقديم النصح الجيد . كذلك أنصح باللجوء لطلاب المعهد العالي للموسيقا الذين سيقدمون كل ما يعرفونه لأن هذا يولد لديهم شعور اهتمام الناس بمهنتهم. الموسيقا ضرورية ومفيدة في كل وقت وليس في أوقات الفراغ فقط.

■

اختتام فعاليات مهرجان الجاز

اختتمت فعاليات مهرجان الجاز (الجاز يحيا في سورية) بعد أن تواصلت حفلاته لمدة أربعة أيام في قلعه دمشق التي استقبلته للمرة الخامسة على التوالي، وسط حضور جماهيري كبير.

وقد استهلَّ المهرجان دورته الخامسة يوم الثلاثاء ٧/٧/٢٠٠٩ بأمسية أحياها الفنان السويسري أماديس دنكل مع عازف الغيتار عمرو حمور، بمشاركة فرقة مميزة، أمتعت الجمهور الكبير الذي حضر الحفلة.

أما أمسية الأربعاء فقد أحيتها فرقة «موتيف» النرويجية، وكان لفرقة «أوركسترا الجاز السورية» نصيب فيها بمشاركة فرق ألمانية ونرويجية وسويسرية.

وكان يوم الخميس من نصيب موسيقى الجاز الألمانية مع فرقة «أوركسترا جاز شباب مقاطعة هس» الألمانية بقيادة وولفغانغديفنباخ.

ثم اختتم المهرجان نشاطاته مع فرقة «فران مولينا » الإسبانية التي دمجت الجاز مع رقص الفلامينكو، وكذلك مع فرقة إبراهيم سليماني السورية.

ورغم الحضور اللافت الذي شهده المهرجان، إلا أن الكثير من الحاضرين قد أبدوا خيبة أملهم من تراجع مستوى الاهتمام بالمهرجان، حيث لم ترتق هذه الدورة إلى مستوى الدورات السابقة من حيث البرنامج والتنظيم، وعدد ونوعية الفرق المشاركة.

■



موسيقا على الطريق

«موسيقا على الطريق» هو عنوان المشروع الذي أطلقته جمعية «صدى» الموسيقية العام الماضي بمناسبة احتفالية دمشق عاصمة للثقافة العربية، والفكرة تهدف إلى تقديم الموسيقا للناس في أماكن تواجدهم اليومي، من أجل تطوير الذائقة الموسيقية، وتعريف الجمهور السوري بمختلف أنواع الفنون الموسيقية، وأيضاً للخروج بالموسيقا من أمكنتها التقليدية، وذلك من أجل الربط بين الفن وحركة الشارع.

وقد انطلقت فعاليات المشروع في ٢٦/٦/٢٠٠٩ وستستمر لغاية ٢٣/١٠/٢٠٠٩ ، وتجري الفعاليات في الحدائق العامة لتستقطب أكبر عدد ممكن من الناس، حيث تشهد أربع حدائق في مدينة دمشق فعاليات المشروع، وهي: حديقة المنشية، حديقة زكي الأرسوزي، حديقة الجاحظ، حديقة دمشق. وستقدم الفرق المشاركة حفلاتها في الهواء الطلق عند الساعة السادسة والنصف من مساء كل يوم جمعة.

ويتنوع برنامج المشروع بين مختلف الأنماط الموسيقية، من الموسيقا الشرقية وحتى موسيقا الجاز، مروراً بالموسيقا الكلاسيكية والغناء الكورالي، وهكذا سيقدم المشروع صورة بانورامية عن المشهد الموسيقي السوري.

تشارك في المشروع الفرق التالية: فرقة ارتجال، التخت الشرقي النسائي السوري، اوركسترا أطفال شمس، اوركسترا طلاب المعهد العالي للموسيقا، اوركسترا الجاز السورية، فرقة بيركومانيا للآلات الإيقاعية، تجمع وشاح الوتري، جوقة ألوان للغناء الجماعي، خماسي دمشق النحاسي، رباعي أورفيوس الوتري، فرقة موسيقى الجيش العربي السوري.

■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/7/15) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

مهرجان جبلة الثقافي الخامس:

شهية الجمال المفتوحة على هواء البحر

◄ رائد وحش

شهدت مدينة جبلة الساحلية بين ١٠ و١٤ تموز الجاري مهرجانها الثقافي الخامس الذي تقيمه جمعية العاديات فيها، والذي أرادت له أن يكون هذا العام «تحية إلى القدس عاصمة الثقافة العربية».

مرة أخرى، جبلة و«عادياتها» تُصدقاننا القول، وتدعواننا لنشارك في الوقوف على الملامح الثقافية الخاصة التي يرسمانها على هواء البحر بالغناء والموسيقى والمسرح والسينما والشعر والفكر.

فعلياً ابتدأ المهرجان مع «فرقة التخت النسائي السوري» الفرقة النسائية الأولى في العالم العربي، بعدها كانت المفاجأة مع «الأدناوي» الفرقة الشابة القادمة من اللاذقية والتي قدمت حفلاً فريداً مع المغنية ليندا بيطار، وعلى وجه الخصوص ما قدمه العازف كنان الأدناوي الذي حاز منذ أيام على المرتبة الأولى في مسابقة العود الدولية التي نظمتها كلية الموسيقا في جامعة «الروح القدس» في الكسليك في لبنان. عود كنان كاد يتكسر من شدة ما استحث خلاياه الدفينة بحثاً عن أنغام نفيسة لم يسبق لوتر أن وصلها.

المغنية الفلسطينية القادمة من بريطانيا ريم كيلاني قدّمت باقة من أغاني الأمهات الفلسطينيات التي كانت قد اشتغلت عليها بشكل جديد، مازجةً بين الغناء الشعبي الفلسطيني وموسيقى الجاز، وقد صاحبها عازفون سوريون وبريطانيون. خلطة كيلاني أشعلت «المدرج الأثري» بما قدمته، سواء من أغاني ألبومها «الغزلان النافرة»، أو من مشروعها الجديد الذي تحاور فيه ميراث سيد درويش. الأمر نفسه حصل مع فرقة الجاز السويسرية. وفي حفل الختام الذي أحيته أميمة الخليل مع فرقتها كان متعذرا العثور على مكان فارغ، فشباب المدينة الذين تقاطروا زرافات زرافات لم يتركوا مكاناً، ولعل في هذا ما يلفت الانتباه إلى أن الأجيال الجديدة لا تخذل الفن الجاد عندما يتاح لها!!

بالمقابل على الشاشة الفضية، في المركز الثقافي العربي في المدينة، كنا على موعد مع وجبة من السينما التسجيلية حيث عُرضت أفلام: «جبل الصوان» لنضال حسن، و«خبرني يا طير» لسوار زركلي، و«هيه.. لا تنسي الكمون» لهالة العبد اللّه.

الشعر كان نقطة الضعف الوحيدة في برنامج المهرجان، ولولا صوت أو اثنان لقلنا بأننا لم نسمع شعرا على الإطلاق.

الدراما حضرت عبر ندوة «التنوير في الدراما السورية» التي شارك فيها كل من الفنان بسام كوسا والكاتب نجيب نصير، لكن هوى الحديث لم يذهب إلى ما يوضح المقصود بهذا العنوان الكبير وإنما اختار أن يكون بوحاً في شؤون المهنة لا أكثر.

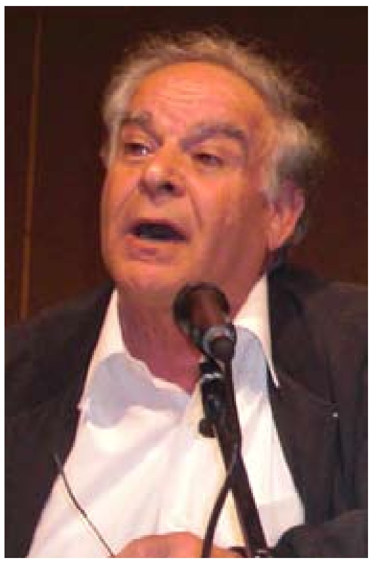
الجميع اتفقوا أن أبرز ما في البرنامج الثقافي هو الندوة التكريمية للمفكر الراحل إدوارد سعيد التي أدارها المترجم ثائر ديب وتحدث فيها كل من الناقدين فيصل دراج وسماح إدريس. دراج تناول «صور المثقف عند سعيد»، بينما تحدث إدريس عن تناول صاحب «الاستشراق» للمسألة الفلسطينية.

فيصل دراج أشار إلى تدرج اهتمامات إدوارد سعيد تبعاً لمرجعياته إذ رأى في كتابه «الاستشراق» أن الشرق مهنة وكان على المستشرق أن يخترع الشرق لتسويغ الاستعمالات السلطوية في تزوير المعرفة.

واستعرض سماح إدريس نظرة سعيد المحولة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث طالب بحقوق متساوية للشعبين وإيجاد طريقة سليمة للتعايش وصولاً إلى فكرة المواطنة، وقد قدم إدريس نقداً دقيقاً لمجمل أفكار سعيد بخصوص حل دولة ثنائية القومية.

مهرجان «جبلة الثقافي» فرصة لقاء من نوع خاص في المهرجانات السورية، وأهميته تكمن في كون جمعية «العاديات» قد أسست لعلاقة سليمة مع الشارع، واستطاعت استقطاب شباب المدينة إلى فضاء الثقافة والفن، من خلال العمل والتناشط على طول العام، لذا فالمهرجان ليس سوى محصلة طبيعية للعلاقة بين هذين القطبين، وهو أيضاً تتويج لكل الدأب الذي يتشارك فيه الجميع.

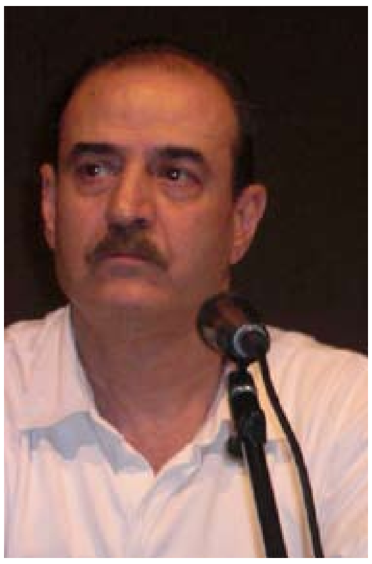
■■



• د. فيصل دراج



• ريم كيلاني



• بسام كوسا

تكريم بحجم وقدر وشكل المأساة الإعلامية المحلية

◄ جهاد أسعد محمد

أثبت معظم القيمين على البرامج المنوعة في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بمختلف أقسامها، وفي مناسبات أكثر من أن تحصى، أنهم بحاجة إلى دروس طويلة وجهود مضنية من المختصين المرميين في الظل لمحو أميتهم الإعلامية..

والكارثة، أن هؤلاء فقيري المعرفة والموهبة والحرفة، لا يدركون هذه الحقيقة/ المأساة، لأنهم منذ تلك اللحظة التي ربّعهم فيها أصدقاؤهم النافذون على كراسيهم وثبّتوهم بمساندها ومخملها، وجدوا من يصفق لهم، ويثني على جهودهم، ويجزل لهم العطاء، ويمنحهم الجوائز والترقيات، كما أنهم أحيطوا بمريدين أكثر أمية منهم، وأثقل دماً، ما انفكوا يمجدونهم ويعدّونهم القدوة والمثل ويحذون حذوهم في الفشل الذريع الذي جعل منابرنا الإعلامية في ذيل القائمة عربياً وإقليمياً..

والحال كذلك، قلما نجا برنامج منوع، مرئي أو مسموع، من السطحية والتهريج والببغائية وسوء الإعداد والتقديم والإخراج، ولعل المتتبع لمسيرة البرامج المنوعة الإذاعية والتلفزيونية التي أنتجتها الهيئة خلال عقود، قد لا يتذكر بالخير سوى بعضها النادر، وهذا البعض النادر غالباً ما قُصف عمره مبكراً بذرائع مختلفة لخروجه عن السائد والطاغي الرديء..

والمشكلة الكبرى أن المأساة ما تزال مستمرة، ومن شهد احتفال إذاعة صوت الشباب بعيدها السابع، أو سمع أخباره، سيدرك مدى إصرار غالبية المسؤولين الإعلاميين المحليين على التمسك بأميتهم ومعاييرهم وأساليبهم، حيث شهد الاحتفال تكريم برامج وأشخاص لا يستحق معظمهم التكريم، وتم إهمال وتجاهل من يجب، على أقل تقدير، أن يقال لهم: شكرا.. وأكبر المفاجآت تمثلت في التغافل، ولن نقول التعامي، عن برنامج «نجمة الليل» الذي تعده وتقدمه الفنانة أماني الحكيم ويخرجه الشاب عامر محرز، وهو برنامج استطاع الخروج (نسبيا ضمن مناخات وشروط وإمكانات الهيئة) عن نسق الرداءة، وهذا ما جعله يحقق خلال سنوات عمره الثلاث جماهيرية كبيرة، الأساس فيها تناوله الكثير من القضايا الاجتماعية بصورة مختلفة عن الشائع، تجمع بين الجدية والرقي وخفة الظل، وأثبتت فيه أماني الحكيم، بتحكمها بصوتها وسرعة بديهتها وبساطة أسئلتها وحواراتها وابتعادها عن المباشرة والثرثرة، أنها ذات موهبة رفيعة في الإعداد والتقديم..

لقد أصبح ملحّاً أن تتطهر المنابر الإعلامية السورية من المحسوبيات والمجاملات والقرارات والتقييمات المزاجية، ومن عديمي الموهبة والمدعومين، وهذا برسم مسؤولي الإعلام ليبادروا بالسير نحوه واعتماده منهجا، إذا لم يكن لغايات عامة، وهذا الأهم والأبقى والأنجع، فليكن لأسباب ذاتية لكي يجدوا مرة واحدة في حياتهم على الأقل، من يقول لهم: شكراً.. نابعة من القلب.

■■

عرفنا زياد نتيجة جهلنا... فهل لهذا السبب جهلنا عازرية؟؟

◄ نبيل محمد

كان تواصل الموسيقار السوري عابد عازرية مع الجمهور المحلي بسيطاً إلى درجة كبيرة في سنوات سابقة إلا أن هذا التواصل تعزز في المرحلة الأخيرة خصوصاً بعد إقامته لحفلة موسيقية غنائية ضمن برنامج احتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٨، وهذا التواصل تجدد مؤخرا بعد تقديمه رؤية موسيقية لإنجيل يوحنا، وأيضاً من خلال الحوارات والمقالات التي تناولته في الصحافة.

ومن خلال الزيارات المتكررة لعازرية إلى سورية استطاع أن يأخذ وجهة نظر عامة عن شخصية المستمع السوري وأن يعرف اتجاه الجمهور ونوعية الموسيقا التي يحبها والأصوات التي يسمعها، وفي محاولة لا بد منها لإثبات الحضور والفاعلية في الوسط المحلي قدم عازرية آراءه ومواقفه في محاولة للتأثير وتقديم نموذجه الفني الذي لا نلغيه ولا نقوّضه وإنما نترك للجمهور حق الحكم عليه مع عدم ثقة عازرية بالمستمع المحلي على اعتبار أنه لا يعرف بالموسيقا.

تصريحات عازرية الأخيرة بدأت تتخبط بشكل غوغائي محاولة تقويض الهالة لبعض الأسماء الفنية وجذب الجمهور إليه بعيداً عنها فعندما أثبت الموسيقار اللبناني زياد الرحباني جماهيرية واسعة النطاق والتي تجسدت بشكل جلي من خلال حفلاته في الصيف الماضي توجه عازرية نحوه ونحو نموذجه الفني ليشير للجمهور إلى لفت النظر إلى نماذج موسيقية أخرى، فزياد ليس خارقا برؤية عابد، ومن وجهة نظر هذه يبدو ذلك منطقيا فلا زياد ولا عازرية ولا غيرهما يصل إلى هذه الصفة التي تبدو بعيدة عن نسبها إلى أشخاص، إلا أن رؤية عازرية لم تتناول هذا الجانب إلا أنها تمحورت حول فكرة أن الجمهور جاهل موسيقياً لذا أحب زياد. وفي هذا رؤية سطحية وحكم سريع بالجهل وعدم المعرفة، بل وطلب غير منطقي، وهو أن الجمهور يجب أن يدرس الموسيقا كي يحدد ذوقه، وهنا لا بد من أن نقول بأن هنالك بعضاً من جمهور زياد وغيره تنقاد وراء الدارج أو الجماهيري وربما تهرب من خلال زياد وغيره من النماذج التجارية السائدة، ولكن هذا لا يبرر وصف الجمهور بعدم المعرفة الموسيقة والوقوف في منبر المعلم والمنظر على الملايين، فمحاولة خلق ذائقة أو اتجاه جماهيري عام لا يمكن لشخص أن يقوم بها ولا يمكن لفنان أن يصف العقار الصحيح لجمهور مريض موسيقيا إذا افترضنا ذلك.

ولم تسلم أهم التجارب الفنية العربية من تصريحات عازرية بين الرحابنة وفيروز وأم كلثوم وغيره محترما تجاربهم إلى حد ما ولكن غير راض عن سيطرتهم الجماهيرية.

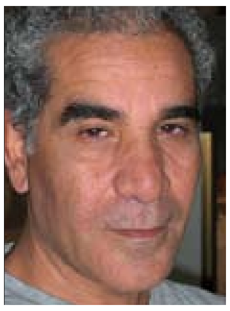
ربما تكون رؤية عازرية وليدة النخبوية الفنية التي يجد نفسه بعيداً عنها على الرغم من أن ما يقدمه يبدو قريباً منها جدا، فهو يقول بأنه يحاول أن يجعل النص الصوفي قريبا من الشعب من خلال موسيقاه وهي مهمة صعبة جداً خاصة وأن الفن الصوفي هو بعيد عضويا عن الجماهيرية في الفترة الحالية، وإذا اعترفنا بما قاله عازرية بأن الجمهور السوري لا يفهم الموسيقا فكيف لهذا الجمهور الجاهل أن يفهم النص الصوفي لأدونيس أو الحلاج أو أنسي الحاج ضمن صيغة موسيقية صوفية... فهو جاهل أصلاً!!

ملايين تنقاد خلف زياد الرحباني وآلاف تعي فنه وعياً عميقاً، فإذا اعترفنا بأن جهل الجمهور العربي رسم زياد بهذه الصورة وأعطاه هذه الجماهيرية، فهل هذا الجهل أيضاً مسؤول عن اعتبار عازرية مجهولاً لدى الأغلبية، لا ضير إذا من أن ينقذ عازرية هذا الجمهور من عدم معرفته الموسيقية وليوجهه إلى الاتجاه الموسيقي القويم، وليجعل زيادة ظاهرة عادية مقابل ظواهر فنية خارقة جديدة أو قديمة.

■■



بين قوسين



◄ خليل صويلح

على شواطئ المتوسط

هل باتت المهرجانات الثقافية الأهلية فضاءً بديلاً للثقافة الرسمية؟ على الأرجح ستكون الإجابة بنعم، ذلك أن معظم هذه المهرجانات أثبتت وجودها وحيويتها خلال سنوات قليلة، باستقطابها عناوين سجالية لافتة، وشخصيات لها مصداقيتها ومرجعيتها لدى المتلقي، دون أن تصطدم ببيروقراطية الأفكار المستقرة التي توقفت عند حدود الأسماء المكررة، تلك التي نصادفها في معظم العواصم العربية تجتر الأسئلة نفسها منذ عقدين على الأقل، وكأن قطار الثقافة العربية توقّف هناك.

«مهرجان جبلة الثقافي» في دورته الخامسة التي انتهت منذ أيام، يمكن اعتباره نموذجاً مهماً في ترسيخ ثقافة جدّية، تتمثل بمقترح مختلف بقصد إذكاء روح الحوار، وخلخلة الذائقة المستقرة، في معظم فعالياته، خصوصاً في أمسياته الغنائية والموسيقية التي شهدت إقبالاً لافتاً من الجمهور الشاب. هذا الجمهور الذي نضعه عادةً في خانة الذائقة الدارجة. كأن كل ثقافة مغنيي الكراجات، ومضخة روتانا، لم تؤثرا في حسّه الأصيل نحو الفن الحقيقي، شرط توفّره. هكذا امتلأ مدرّج جبلة الأثري عن آخره، لينصت الجمهور مع أميمة الخليل، وريم الكيلاني، وفرقة التخت النسائي الشرقي، وفرقة الأدناوي، وإذا بإيقاعات الجاز والبيانو والعود تطيح بالطبل والدربكة. الأمسيات الشعرية استقطبت هي الأخرى جمهوراً كبيراً، على رغم تفاوت مستوى الشعراء، فيما كانت الندوة المخصصة لفكر إدوارد سعيد، من أكثر الندوات جدّية، عبر أطروحات نقدية عميقة، أثارت سجالات واسعة. سيتساءل المرء: كيف لمدينة بحرية صغيرة أن تحقق لنفسها هوية ثقافية مختلفة بإمكانات بسيطة؟ لعل الإجابة تكمن في إخلاص الورشة التي أطلقت هذا المهرجان، ونظرتها إلى دور الثقافة في تعزيز الوعي النقدي وفضاء الحوار المتعدد الأطياف، وقبل ذلك وجود مثقف ديمقراطي متحمّس هو الأستاذ جهاد جديد الذي يتمتع بطاقة شابة يُحسد عليها، والحضور المعنوي للشاعر أدونيس الذي لم يغب لحظة واحدة عن أنشطة المهرجان، إضافة إلى أسماء أخرى من مثقفي المدينة بذلوا أرواحهم كي تشتعل مدينتهم مدة خمسة أيام، فتمدّ ظلالها إلى أبعد من البحر.

مهرجان جبلة الثقافي الذي تقيمه جمعية العاديات صورة استثنائية للعمل الأهلي المؤسس على أفكار خلاّقة، كم تبدو الحاجة ملحّة لتعميمها على مهرجانات سورية أخرى.

■■